



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والخمسون

(31 أيار/مايو - 1 تموز/يوليه 2022)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الملحق رقم 16



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السابعة والسبعون
الملحق رقم 16

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والخمسون
(31 أيار/مايو - 1 تموز/يوليه 2022)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
6	الأول - تنظيم الدورة
6	ألف - جدول الأعمال
7	باء - انتخاب أعضاء المكتب
8	جيم - الحضور
9	دال - الوثائق
10	هاء - المسائل البرنامجية: التقييم
10	واو - اعتماد تقرير اللجنة
12	الثاني - المسائل البرنامجية
12	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023
12	موجز الخطة
14	البرنامج 1 - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
20	البرنامج 2 - الشؤون السياسية
26	البرنامج 3 - نزع السلاح
30	البرنامج 4 - عمليات حفظ السلام
37	البرنامج 5 - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
41	البرنامج 6 - الشؤون القانونية
46	البرنامج 7 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
56	البرنامج 8 - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
	البرنامج 9 - دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
62	- شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ
66	البرنامج 10 - التجارة والتنمية
71	البرنامج 11 - البيئة
78	البرنامج 12 - المستوطنات البشرية

82	البرنامج 13 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
86	البرنامج 14 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
93	البرنامج 15 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
100	البرنامج 16 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
102	البرنامج 17 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
105	البرنامج 18 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
109	البرنامج 19 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
111	البرنامج 20 - حقوق الإنسان
119	البرنامج 21 - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
122	البرنامج 22 - اللاجئين الفلسطينيين
124	البرنامج 23 - المساعدة الإنسانية
131	البرنامج 24 - التواصل العالمي
135	البرنامج 25 - خدمات الإدارة والدعم
151	البرنامج 26 - الرقابة الداخلية
154	البرنامج 27 - الأنشطة المشتركة التمويل
157	البرنامج 28 - السلامة والأمن
159	باء - التقييم
159	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم مكتب التنسيق الإنمائي: إسهام نظام المنسقين المقيمين في اتساق البرامج على الصعيد القطري"
161	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة
162	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو"
164	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح
165	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

165	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات التقييم البرنامجي لمكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال
166	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المستقاة من التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
167	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب الشؤون القانونية
169	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
169	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الإعلام سابقاً (إدارة التواصل العالمي حالياً)
170	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب إدارة الموارد البشرية
171	الثالث - مسائل التنسيق
171	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021
173	باء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
175	الرابع - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
175	استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
177	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة
	المرفق
179	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والستين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

- 1 - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في 21 نيسان/أبريل 2022 ودورتها الموضوعية في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 1 تموز/يوليه 2022. وعقدت 21 جلسة رسمية والعديد من المشاورات غير الرسمية والمشاورات "غير الرسمية الجانبية"، فضلاً عن جلسات الإحاطة.

ألف - جدول الأعمال

- 2 - كان جدول أعمال الدورة الثانية والستين الذي أقرته اللجنة في جلستها الأولى كالاتي:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3 - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023؛
 - (ب) التقييم.
- 4 - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063.
- 5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- 3 - في الجلسة الأولى التي عُقدت في 21 نيسان/أبريل، تم توجيه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2022/L.2)، التي ذُكر فيها أن اللجنة قد دُعيت، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، لأن تختار تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (A/76/286 و JIU/REP/2020/8)، وإلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التقرير (A/72/809/Add.1) لكي تنظر فيهما في دورتها الثانية والستين.

برنامج العمل

- 4 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 31 أيار/مايو، تم توجيه انتباه اللجنة إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2022/1) وإلى المذكرة المنقحة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق (E/AC.51/2022/L.1/Rev.1)، التي ترد فيها قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.
- 5 - وفي الجلسة نفسها، أقرّت اللجنة برنامج عملها، على أن يكون من المفهوم أن المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة، وذلك من أجل مراعاة وتيرة المناقشات.
- 6 - وتم عقد جلسات إحاطة غير رسمية قدمها كل من أمين اللجنة عن المسائل التنظيمية؛ ورئيسة الدائرة المعنية بشركاء الأعمال التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال عن المسائل اللوجستية؛ ومدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مسائل التقييم؛ والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي، ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية، التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- 7 - في الجلسة الأولى المعقودة في 21 نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة، بالتزكية، لويس فيلدمان (البرازيل) مقررا للدورة الثانية والستين.
- 8 - وفي الجلسة الثانية المعقودة في 31 أيار/مايو، انتخبت اللجنة، بالتزكية، فرانسيس سودوبراي (فرنسا) رئيسا للدورة ومادو ديالو (مالي) نائبا له.
- 9 - وبناءً عليه، كانت تركيبة أعضاء المكتب في الدورة الثانية والستين للجنة كالاتي:

الرئيس:

فرانسيس سودوبراي (فرنسا)

نائب الرئيس⁽¹⁾:

مادو ديالو (مالي)

المقرر:

لويس فيلدمان (البرازيل)

(1) نظرا لعدم تقديم أي ترشيحات لشغل منصب نائب الرئيس عن مجموعة دول أوروبا الشرقية أو منصب نائب الرئيس عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ظلّ هذان المقعدان شاغرين خلال الدورة الثانية والستين للجنة.

جيم - الحضور

10 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	شيلي
أرمينيا	الصين
إريتريا	فرنسا الفلبين
إسواتيني	الكاميرون
ألمانيا	كوبا
أوروغواي	كوستاريكا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كينيا
إيطاليا	ليبيريا
باراغواي	مالطة
باكستان	مالي
البرازيل	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بلجيكا	موريتانيا
بوتسوانا	الهند
بولندا	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	اليابان
جزر القمر	شيلي
الجمهورية الدومينيكية	
جمهورية كوريا	

11 - وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين:

إسرائيل	الجمهورية العربية السورية
المغرب	الاتحاد الأوروبي
سويسرا	

12 - وحضر الدورة أيضاً كل من رئيس ديوان الأمين العام؛ ووكيلة الأمين العام للتواصل العالمي؛ ووكيلة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ ووكيل

الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ ووكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ ووكالة الأمين العام للدعم العملياتي؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والأمانة العامة للمساعدة لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ والأمين العام للمساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي؛ والأمانة العامة للمساعدة للموارد البشرية؛ والأمانة العامة للمساعدة لعمليات الدعم؛ الأمين العام المساعد ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ والأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ونائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأمين العام المساعد لشؤون سيادة القانون والمؤسسات الأمنية؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والأمانة العامة للمساعدة بالنيابة والمديرة التنفيذية بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والأمانة العامة بالنيابة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والمديرة التنفيذية بالنيابة لمركز التجارة الدولية؛ والأمين التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة؛ وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ وغيرهم من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

- 13 - وشارك أيضا في أعمال اللجنة المفتش ورئيس وحدة التفتيش المشتركة، غوبيناثان أشامكولانجاري.
- 14 - وبالإضافة إلى المشاركة داخل القاعة لممثلي الكيانات ذات الصلة، نوقشت التقارير التالية مع الممثلين المعنيين بواسطة التداول بالفيديو: تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتقييم البرنامج الفرعي 3 للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة بشأن بتقييم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وكذا البرامج أو أجزاء البرامج التالية من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023: البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج 2، الشؤون السياسية؛ والبرنامج 4، عمليات حفظ السلام؛ والبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والبرنامج 6، الشؤون القانونية؛ والبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ؛ والبرنامج 10، التجارة والتنمية؛ والبرنامج 11، البيئة؛ والبرنامج 12، المستوطنات البشرية؛ والبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية؛ والبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ والبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ والبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا؛ والبرنامج 20، حقوق الإنسان؛ والبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين؛ والبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين؛ والبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم؛ والجزء الثاني، وحدة التفتيش المشتركة من البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل.

دال - الوثائق

- 15 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والستين.

هاء - المسائل البرنامجية: التقييم

16 - نظرت اللجنة في التقييمات التي سيتم الإبلاغ عنها في عام 2023 على أساس المعلومات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد اختارت اللجنة التقييمات التالية للنظر فيها خلال دورتها الثالثة والستين، في عام 2023:

- (أ) مكتب التنسيق الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين: المكاتب الإقليمية؛
 - (ب) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3، الرخاء الاقتصادي المشترك؛
 - (ج) اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4، التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6، التجارة؛
 - (د) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية؛
 - (هـ) التقييم المواضيعي لدعم الأمانة لأهداف التنمية المستدامة؛
 - (و) التقييم المواضيعي لجدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب.
- 17 - واختارت اللجنة أيضا التقييمات التالية لكي تنظر فيها الهيئة الحكومية الدولية المختصة:
- (أ) بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: المساهمة في إرساء سيادة القانون من خلال دعم مبادرات العدالة وتعزيز حقوق الإنسان في جنوب السودان؛
 - (ب) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: المساعدة على مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
 - (ج) بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو: المساهمة في تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في كوسوفو.

واو - اعتماد تقرير اللجنة

18 - في الجلسة 21، المعقودة في 1 تموز/يوليه، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2022/L.4 وإضافاته) ومشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين (E/AC.51/2022/L.3).

19 - وفي الجلسة نفسها، أدلت وفود الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند بملاحظات طلبت إدراجها في هذا التقرير. وأشارت الوفود إلى الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 266/72، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يتواصل مع جهات منها أصحاب المصلحة المعنيين، بشأن تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها. وأشارت الوفود أيضا إلى قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، وشددت على أهمية الحفاظ على الطابع المتسلسل لعملية الاستعراض التي تجريها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولاحظت أن هذا الطابع المتسلسل لم يُتبع خلال الفترة التجريبية لدورة الميزانية السنوية.

20 - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلت وفود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا بملاحظات طلبت إدراجها في هذا التقرير. وتوجهت الوفود بالشكر للمراقب المالي للأمم المتحدة ولمدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية على الحوار الذي أجريه مع اللجنة، في 31 أيار/مايو، بشأن التجربة المتعلقة بالميزانية السنوية قبل إعداد تقرير الأمين العام عن استعراض التغييرات في دورة الميزانية، بما في ذلك تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها، تمشياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 236/76. وذكرت الوفود أنه بعد دراسة الخطط البرنامجية وبعد التحاور مع مديري البرامج على مدى الأسابيع الخمسة الماضية، أضحى من الواضح أن النهج الجديد في تناول الميزانية البرنامجية وفي اعتماد سنة واحدة لدورة للميزانية كان له أثر إيجابي جداً. وأعربوا عن رأي مفاده أن الخطط البرنامجية أضحت أكثر حركية وواقعية واستجابة للاحتياجات، وأن الدورة البرنامجية الممتدة لسنة واحدة أتاحت للمديرين تحسين إنجاز مهامهم وتصديهم للمخاطر والأولويات الناشئة، وأن البرامج باتت تركز بشكل أكبر على النتائج والنواتج، ومقاييس الأداء أصبحت محددة أكثر وقابلة للقياس والتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً. وأشارت الوفود إلى القرار 266/72 ألف، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على أن يتم بشكل تجريبي تغيير فترة الميزانية من سنتين إلى سنة واحدة، وقررت استعراض تنفيذ الميزانية السنوية في دورتها السابعة والسبعين لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. وارتأت تلك الوفود أن عملية استعراض الميزانية السنوية، على مدى السنوات السابقة، قد تمت وفقاً لمقتضيات القرار 266/72 ألف، وحافظت على الطابع المتسلسل لعملية الاستعراض. وأضافوا أن هذا هو التفسير المعقول الوحيد لذلك القرار، وهو يظل الأسلوب الأكثر فعالية وكفاءة ومنطقية للاضطلاع بهذه المهمة الهامة.

21 - وفي الجلسة 21 أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها. واعتمدت اللجنة أيضاً مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسنتين، وقررت تحديثه على ضوء القرارات والمقررات التي سيتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2022، والجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

22 - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من بيلاروس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والاتحاد الروسي، والفلبين، والهند، ومالي، والبرازيل، وأوروغواي، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، وإيطاليا، وأرمينيا، وكوبا.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

موجز الخطة

23 - في الجلسة الثالثة المعقودة في 31 أيار/مايو 2022، نظرت اللجنة في موجز الخطة للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Plan outline)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

24 - وعرض رئيس الديوان موجز الخطة، وردّ بمعية الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي، وممثلين آخرين للأمين العام على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

25 - أشار وفد تحدث باسم مجموعة من الوفود إلى أنه وفقاً لقرار الجمعية العامة 266/72 ألف، المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة"، فإن موجز الخطة والخطط البرنامجية هما الإطاران التوجيهيان الرئيسيان للسياسة العامة في الأمم المتحدة، وهما الأساس الذي تقوم عليه عمليات التخطيط البرنامجي والميزنة والتقييم والرصد، وأعرب عن تأييده الكامل لجميع الأولويات الثماني المشار إليها في موجز الخطة، وعلق في الوقت نفسه أهمية على كون الأنشطة البرنامجية للأمم المتحدة وما يتصل بها من أداء ونتائج ترتبط ارتباطاً واضحاً بتلك الأولويات الاستراتيجية الثماني. ورحب الوفد بالعرض الواضح والموجز للأولويات الواردة في موجز الخطة، وبالجهد الذي يبذلها الأمين العام للتركيز على أهم المعلومات، وأشار إلى أن من المهم تحديث شكل ومضمون موجز الخطة وتعديلهما لمراعاة التغيرات الطارئة في العالم.

26 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه للدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا العالمية مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وجهود التعافي الاقتصادي المرن وتغير المناخ. وأشار الوفد إلى الأولويات الطويلة الأجل للمنظمة، بما في ذلك الأولويات المبينة في الإعلان المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة"، ولاحظ أن استمرار نقشي جائحة كوفيد-19 عرض الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، لضغوط أكبر في سياق تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده للتركيز على ركيزة التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب وتعزيز التنمية على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

27 - وعلق أحد الوفود على التقدم الكبير المحرز في شكل موجز الخطة وعرضه مقارنة بالموجز السابق المقدم خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة، وشدد على أن أهداف المنظمة وأولوياتها في الأجل الطويل ينبغي أن توافق عليها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً أن توافق الهيئات الحكومية الدولية

على أي مبادرات ومفاهيم يعترف الأمين العام بتنفيذها في الأجلين القصير والطويل. وأعرب عن رأي مفاده أنه في الاستعراض الشامل لمضمون الخطة، أشير ضمناً إلى أن بعض مجالات أنشطة المنظمة سيجري اعتمادها أو تأكيدها أو تعديلها في عام 2023. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن اللجنة تعمل على أساس الولايات القائمة، وأنه لا يُفترض أن يؤدي دورها إلى الحكم مسبقاً على مناقشة الجمعية العامة في المستقبل، وإنما التأكد في هذه المرحلة من أن الأمانة العامة تفسر بشكل صحيح التعليمات الموجهة إلى الأمين العام من الدول الأعضاء. ولذا طُلب توضيح الكيفية التي تعتمدها الأمانة العامة في ضبط العناصر المدرجة ضمن موجز الخطة وفي ترتيب هذه العناصر على سلم الأولويات.

28 - وأشار وفد آخر، متحدثاً باسم مجموعة من الوفود، إلى الدور الهام الذي اضطلعت به اللجنة في دراسة موجز الخطة وفقاً لأحكام القرار 266/72 ألف، وشدد على أن اللجنة تضطلع بهذا الدور على أكمل وجه. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تتناول موجز الخطة بأسلوب تقني، وأن تركز على الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية دون تقديم الحجج السياسية، وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها البرنامجية إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها في إطار موافقتها النهائية على الميزانية البرنامجية. وأشار الوفد نفسه إلى أنه ينبغي للجنة، لدى نظرها في موجز الخطة، أن تدرس الميزانية البرنامجية المقترحة وفقاً لولايتها وللصبغة التعاقبية للعملية الاستعراضية، وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها البرنامجية، دون تقويض دور اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة أو المساس به.

29 - وأعرب عن رأي مفاده أنه منذ اعتماد الإصلاح الإداري في عام 2017، حدث تغيير في تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها، إلا أن الجمعية العامة لم تعالج هذه المسألة معالجة كاملة. ولاحظ الوفد أنه وفقاً للفقرة 13 من القرار 266/72 ألف لا ينبغي تعديل المنهجية المتبعة في وضع الميزانية ولا الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية دون استعراض وموافقة مسبقين. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تتناول برامج لم تستعرض اللجنة خططها البرنامجية ولم توافق عليها الجمعية العامة. وشدد الوفد على أهمية حل مسألة تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها لتيسير الاستعراض الحكومي الدولي للسلس للميزانية البرنامجية المقترحة.

30 - وأحاطت وفود علماً بطلب الجمعية العامة للتواصل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن استعراض التغييرات في دورة الميزانية، بما في ذلك تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها، على نحو ما تدعو إليه في الفقرة 10 من قرارها 236/76. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أن الجمعية وافقت، في قرارها 266/72 ألف، على اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداءً من الميزانية البرنامجية لعام 2020، وطلبت إلى الأمين العام أن يستعرض التغييرات الطارئة في دورة الميزانية في عام 2022، بعد تمام دورة الميزانية الكاملة الأولى. ولذلك تساءل الوفد عن سبب نظر اللجنة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، لا لفترة السنتين 2023-2024. والتُست أيضاً إيضاحات بشأن أثر دورة الميزانية السنوية على المنظمة، بما في ذلك مزاياها وعيوبها وأي عبء إضافي أو عبء عمل إضافي تتحمله الأمانة في نهاية المطاف. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن الأثر على تخطيط البرامج، إذا ما قررت الدول الأعضاء العودة إلى دورة الميزانية الممتدة لفترة سنتين.

31 - وأشير إلى دور الإدارة في تخطيط البرامج، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين أداء البرامج والمساءلة والشفافية، وأعرب عن الأمل في أن تواصل الأمانة العامة تعزيز جهودها في الوفاء

بالولاية التي أسندتها إليها الدول الأعضاء، بما في ذلك وضع منجزات محددة تسهم في تحقيق نتائج ملموسة للدول الأعضاء.

32 - وأعرب أحد الوفود عن استمرار الحاجة إلى تحسين الأداء وتعزيز مساءلة المديرين عن استخدام الأموال العامة، في ظل الجهود المبذولة في إطار الإصلاح الإداري لتحقيق اللامركزية عن طريق تقريب عمليات صنع القرار من مواضع التنفيذ. وطلب الوفد توضيحاً بشأن دور أدوات من قبيل النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، واتفاقات الإدارة العليا، والميزنة القائمة على النتائج، في تحقيق ذلك الغرض.

33 - وفيما يخص الفقرة 10 من القرار 236/76، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتواصل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين عند إعداد التقرير عن استعراض التغييرات في دورة الميزانية، بما في ذلك تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها، التمس أحد الوفود توضيحاً بشأن التقييم الذي أجرته الأمانة العامة لمشكلة التسلسل. وشدد وفد آخر على أن المشاورات التي يجريها كبار مسؤولي الأمانة العامة مع الدول الأعضاء بهدف تحسين نوعية ووضوح الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تتم وفقاً لقرارات الجمعية العامة بشأن تخطيط البرامج.

34 - وأكد أحد الوفود من جديد أيضاً أهمية ضمان الاتفاق على المصطلحات والتعابير المشار إليها في الخطة البرنامجية المقترحة على الصعيد الحكومي الدولي وفقاً للفقرة 14 من قرار الجمعية 236/76.

35 - وفيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج والهدف المتمثل في الأداء الفعال للمنظمة، أشارت عدة وفود إلى أن الجمعية العامة، في قرارها 235/76، كررت طلبها إلى الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج أن يكفلوا تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذاً سريعاً وكاملاً وتقديم شرح مفصل لأي تأخير في تنفيذ تلك التوصيات.

استنتاجات وتوصيات

36 - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الأولويات الثماني للفترة 2023-2025، المبينة في الفقرة 42 من موجز الخطة ((A/77/6 (Plan outline)).

البرنامج 1

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

37 - نظرت اللجنة، في جلستها 14، المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 ومعلومات الأداء البرنامجي لعام 2021 ((A/77/6 (Sect. 2)).

38 - وعرض وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات البرنامج وردّ، بمعية ممثلين آخرين للأمين العام، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

39 - أعرب أحد الوفود عن تقديره لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لحرصها على أن تُقدم بسلاسة الخدمات المقررة لكي تيسر الأمم المتحدة العمليات الحكومية الدولية. وشكر الوفد أيضا الإدارة على ما قامت به من عمل لتوفير الوثائق باللغات الرسمية الست في الوقت المناسب هذا العام.

40 - وذكر أحد الوفود أن تقديم الدعم لمداولات الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، فضلا عن مداولات لجان الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، أمر بالغ الأهمية لحسن سير عمل المنظمة. وأعرب الوفد في هذا الصدد عن تقديره للإدارة على العمل المتعلق بلجنة المؤتمرات. وأعرب وفد آخر عن تقديره للإدارة على توفير خدمات الترجمة الشفوية لدعم مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود عام 2021. وأشار الوفد إلى أن المشاركة الفعالة في الاجتماعات والمؤتمرات تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمندوبي البلدان، حيث يمكنهم ذلك من الاستفادة الكاملة من جميع الفرص التي تتيحها الأمم المتحدة بوصفها المحفل الأسمى للمناقشة، وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون بوسعه الاعتماد على الدعم المستمر من الإدارة لتيسير تبادل الآراء بين الوفود ومناقشة المسائل ذات الصلة في جميع المحافل والأماكن التابعة للأمم المتحدة.

41 - ولاحظ أحد الوفود أن الإدارة تؤدي دورا لا غنى عنه في كفالة تعدد اللغات داخل المنظمة، ورحب بتصميم الإدارة المعلن على تحسين طرائق تقديم الخدمات المستدامة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة دعما لتعدد اللغات، بما في ذلك للاجتماعات التي تُعقد بالطرق الافتراضية والمختلطة.

42 - وأثنى أحد الوفود على وكيل الأمين العام لما يبذله من جهود في تنسيق المسائل المتصلة بتعدد اللغات على نطاق الأمانة العامة بأسرها، مشيرا إلى أن تعدد اللغات من القيم الرئيسية للأمم المتحدة. وذكر الوفد أنه دعا باستمرار إلى تعزيز هذا المبدأ وأولى دائما اهتماما خاصا للحاجة إلى الحفاظ على التكافؤ بين اللغات الرسمية للمنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الإدارة تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة للدول الأعضاء في المستقبل، وأشار إلى تأييده للخطة البرنامجية المقترحة للبرنامج 1 لعام 2023.

43 - وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي قامت به الإدارة، وأبرز الأهمية القصوى لتعدد اللغات والمساواة في معاملة جميع اللغات الرسمية الست في نشر الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية في جميع الكيانات. وشكر الوفد أيضا جميع موظفي اللغات على تفانيهم في العمل، وشدد على أن توفير التدريب الكافي ومراقبة جودة الترجمة الشفوية، ولا سيما فيما يتعلق ببعض المسائل الحساسة من الناحية السياسية، يكتسيان أهمية قصوى.

44 - وذكر وفد آخر أن الخطة البرنامجية لعام 2023 استرشدت باستراتيجية للتحديث والتحسين المستمرين في جميع المجالات، بما في ذلك رقمنة خدمات الإدارة، وتحسين بوابة e-deleGATE، وتنفيذ تدابير لدعم تعدد اللغات، وأعرب عن ترحيبه بذلك كله. ودعا الوفد وكيل الأمين العام إلى الإفصاح عن رأيه بشأن ما يمكن توقعه في المرحلة المقبلة من تطور بوابة e-deleGATE. ولوحظ أن اتباع الإدارة طرق عمل مبتكرة كان له دور حاسم في ضمان استمرار عملها، وأن ذلك ضروري لمواصلة إدماج الدروس المستفادة في ممارساتها فيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال والعمليات الافتراضية بينما تعود المنظمة إلى الوضع الطبيعي الجديد. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن كيفية إدماج تلك الدروس المستفادة؛ مثل الكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمة أن تقي بمتطلبات التباعد المادي أو العمل المختلط، عند الاقتضاء،

عند تنظيم اجتماعات على نطاق الأمم المتحدة، مع تحقيق التوازن بين تلك المتطلبات والحاجة إلى تيسير عملية التفاوض. ففي سياق اللجنة، على سبيل المثال، سُئلت الإدارة إن كان من الأجدي عقد اجتماعات مختلطة أثناء جلسات الأسئلة والأجوبة أو أثناء جلسات التفاوض التي تعقد حين توشك العملية على نهايتها.

45 - وأثنى الوفد نفسه على الإدارة لاستخدامها ممارسات وتكنولوجيات مبتكرة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في الاجتماعات، وتساءل عن الكيفية التي من شأنها أن تحسن قابلية التشغيل البيئي في جميع مراكز العمل لتحقيق قدر أكبر من التحسين الأمثل في عام 2023. واستفسر الوفد عن انطباع الزملاء في الإدارة من مراكز العمل الأخرى بشأن عمل التشغيل البيئي والتكامل. وأعرب الوفد أيضاً عن اهتمامه بالتقدم المحرز في إنتاج وثائق الهيئات التداولية المتعددة اللغات بهدف التعجيل بإنتاج الوثائق، وطلب معلومات مستكملة عن ذلك التقدم وعن طبيعة الخطوات التالية.

46 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية خاصة على الجهود المبذولة لتحديث الهياكل الأساسية الرقمية في جميع مراكز العمل، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الكفاءة والمرونة للتصدي للظروف المتدهورة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن اهتمامه بالحلول الابتكارية الجديدة التي ستستخدمها الإدارة.

47 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يقدر العمل الهام الذي تقوم به الإدارة وأعرب عن تأييده لبرنامجها المقترح لعام 2023. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود الجديدة بالثناء التي بذلتها الإدارة لإدماج الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في الخطة البرنامجية لعام 2023، وذكر أن تلك الجهود ساعدت في ضمان استمرارية سير العمليات الحكومية الدولية على نطاق المنظمة خلال حالة طوارئ صعبة في مجال الصحة العامة.

48 - وأعرب وفد آخر عن تأييده لعمل الإدارة وتقديره لتفانيها الانتكاسات في تقديم الخدمات الموكلة إليها خلال جائحة كوفيد-19، في وقت فرضت فيه تدابير أمنية وصحية. وشدد الوفد على قدرة الإدارة على تغيير طريقة عملها، باعتماد حلول جديدة ومبتكرة بهدف إنجاز أعمال المنظمة. وأشار الوفد نفسه إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على البرنامج، وحث الإدارة على مواصلة كفالة أن يكون استخدام الغرف والأمكنة في الأمم المتحدة متسقاً مع مقاصد ميثاق المنظمة ومبادئه. وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تندرج ضمن ولاية اللجنة، فقد سأل الوفد عن القيود المفروضة حالياً على ميزانية الإدارة وخطط الإدارة للتعامل مع طلبات الدول الأعضاء.

49 - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لأن الإدارة واصلت، في حدود ولايتها، الاضطلاع بفعالية بالمهام الموكلة إليها لكفالة استدامة أداء الأمم المتحدة. وجدير بالذكر أنه، بالنظر إلى الوضع المتغير بسبب جائحة كوفيد-19، وتمشيا مع توصيات السلطات المحلية بشأن السماح للدول الأعضاء بعقد اجتماعات بالحضور الشخصي، وجدت الإدارة الغرف المناسبة واستجابت بسرعة لفرادى الطلبات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية.

50 - ورحب الوفد نفسه بالتقدم المحرز في توفير خدمات المؤتمرات في الصيغتين الافتراضية والمختلطة، باعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً في الحالات التي لا تسمح فيها القيود المتعلقة بكوفيد-19 بعقد الاجتماعات بالحضور الشخصي. وذكر الوفد على وجه الخصوص أن القرار الذي اقترحه الإدارة بشأن هذه المسألة قد أخذ في الاعتبار احتياجات المترجمين الشفويين وشواغل الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه على

الرغم من أن تخفيض وقت الترجمة الشفوية من ثلاث ساعات إلى ساعتين يمكن أن يشكل خطراً على مبدأ تعدد اللغات، فإنه ينبغي اعتباره تدبيراً مؤقتاً يهدف إلى ضمان مراعاة شواغل المترجمين الشفويين عندما يتعذر عقد اجتماعات بالحضور الشخصي.

51 - وأعرب أحد الوفود عن تسليمه بتأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولايات المقررة، وقال إن الجائحة تستدعي إحداث تحول في النهج المتبع في التخطيط للاجتماعات وتنسيقها، وأعرب عن تقديره للمرونة التي أبدتها الإدارة وهي تتكيف مع الصعوبات التي تسببت فيها الجائحة.

52 - وهنأ الوفد نفسه الإدارة على توفيرها الترجمة الشفوية عن بعد بالكامل لمؤتمر رئيسي من مؤتمرات الأمم المتحدة لأول مرة في عام 2021. فبالنظر إلى القيود الصارمة المتصلة بكوفيد-19 في البلد المضيف للمؤتمر، استخدمت الإدارة مركزي الترجمة الشفوية في نيويورك وفيينا لتقديم الخدمات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في كيوتو، اليابان. وشجع الوفد الإدارة على جعل الترجمة الشفوية المقدمة بالكامل عن بعد عملية منتظمة، وسأل عن أهم الدروس المستفادة من توفير الترجمة الشفوية عن بعد بالكامل للمؤتمر في كيوتو.

53 - وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تندرج ضمن ولاية اللجنة، فقد استفسر الوفد عما إذا كان لدى الإدارة خطط لتعزيز قدرتها على توفير الترجمة الشفوية عن بعد بالكامل من أجل خفض التكاليف. ولوحظ أن خفض تكاليف السفر من شأنه أن يساعد الإدارة على الحد من أثر السفر الجوي غير الضروري وأن يساعد على دعم الأمم المتحدة في عملها الرامي إلى مكافحة تغير المناخ.

54 - ولاحظ أحد الوفود أنه، وفقاً للفقرة 2-105 من الخطة البرنامجية المقترحة، ستواجه الإدارة تحدياً خطيراً فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بالوثائق على مدى السنوات العشر المقبلة، حيث يتوقع أن يتقاعد حوالي 40 في المائة من الفريق خلال تلك الفترة، وطلب، إلى جانب وفد آخر، معلومات عن الخطط القائمة الرامية إلى ضمان التعجيل بتعويض جميع من سيغادرون بموظفين من ذوي المؤهلات الرفيعة. وأشار وفد آخر إلى ضرورة العمل بخطة قوية لاستقدام الموظفين مبكراً بسبب تقاعد الموظفين، على النحو المبين في إطار النتيجة 3: تلبية احتياجات الدول الأعضاء من الوثائق من خلال التخطيط لتعاقب الموظفين، من البرنامج الفرعي 3 لجنيف، واستفسر الوفد عما إذا كان يمكن تطبيق الدرس المستفاد على مراكز العمل في نيويورك وفيينا ونيروبي.

55 - وفيما يتعلق بالشكل السادس من الباب 2، المتعلق بإصدار الوثائق بجميع اللغات الرسمية في وقت واحد، تساءل أحد الوفود عن سبب انخفاض الأداء الفعلي لعام 2021 بنسبة 1 في المائة عما كان عليه في السنوات السابقة. ولوحظ أن الجمعية العامة رفعت من عبء عمل المترجمين التحريريين إلى 5,8 صفحات، مع التساؤل عما إذا كان ذلك هو السبب في التغير بنسبة 1 في المائة.

56 - ولاحظ أحد الوفود بعض التداخل في الخطط البرنامجية لمختلف مكاتب الإدارة التي تغطي عناصر إدارة الاجتماعات، وسأل الأمانة العامة عن الكيفية التي يمكن بها ترشيد الخطط البرنامجية وتقديمها إلى اللجنة بطريقة أكثر كفاءة. وسلط وفد آخر الضوء على النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4: خطط طوارئ للمحافظة على طائفة واسعة من طرائق خدمة المؤتمرات المستدامة والمتاحة للجميع، والتي أشارت المكاتب الأربعة جميعها إلى نفس النتيجة الجديدة بشأنها، مع اختلاف في أنشطتها البرنامجية. ففي نيويورك،

استلزمت الأنشطة الترجمة الشفوية عن بعد والمشاركة عن بعد. وفي جنيف، استدعى الأمر التوزيع الافتراضي للوثائق. وفي فيينا، تطلب الأمر تقديم بيانات تقنية، وفي نيروبي، تم تدريب المترجمين الشفويين على استخدام منصة الترجمة الفورية عن بعد. وبالنظر إلى إدراج النتيجة نفسها بالنسبة للمواقع الأربعة، سأل الوفد عن سبب اختلاف الأنشطة، وتساءل عن معنى "مستدامة" و "متاحة للجميع".

57 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للوثيقة العالية الجودة والمؤشرات الواردة في الوثيقة، وهي مؤشرات بالغة الأهمية، وقال إنه من المهم بحث المؤشرات على أساس كل موقع على حدة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحليل الأداء ورضا العملاء في كل موقع من المواقع.

الاستنتاجات والتوصيات

58 - ثمنت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في إدارة ودعم مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها ومداولاتها حتى يتسنى تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها بفعالية.

59 - وأثنت اللجنة على الجهود التي تبذلها الإدارة في دعم تعدد اللغات بوصفه قيمة من القيم الأساسية والجوهرية للمنظمة، مؤكدة أهميته في أنشطة الأمم المتحدة وإسهامه في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، على النحو المبين في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

60 - ورحبت اللجنة بالتزام الإدارة بضمان جودة وثائق الهيئات التداولية المتعددة اللغات بجميع اللغات الرسمية الست وتوفير الوثائق المقررة آلياً.

61 - وشددت اللجنة على أهمية احترام الاختلافات اللغوية لكل لغة من اللغات الرسمية الست في الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

62 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للخدمة التي يقدمها المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل كفالة مراقبة جودة الترجمة التحريرية والشفوية، بما في ذلك الترجمة التحريرية الخارجية والترجمة الشفوية المستقلة.

63 - وثمنت اللجنة التقدم الذي أحرزته الإدارة في استحداث أساليب عمل داخلية جديدة وفي تحسين النظم البرمجية لإدارة المؤتمرات التي تستخدمها الإدارة بهدف زيادة التشغيل الآلي واستمرارية تصريف الأعمال إلى أقصى حد ممكن وفقاً للولايات القائمة.

64 - وأثنت اللجنة على الإدارة لالتزامها بمواصلة تحديث وتحسين واستخدام التكنولوجيا والابتكار.

65 - ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها الإدارة لمواجهة التحديات الناجمة عن استمرار جائحة كوفيد-19 بهدف ضمان استمرارية تصريف الأعمال.

66 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكتف من جهوده في إدارة خدمات المشاركين في الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة في جميع مراكز العمل بطرق لا تختلف عن الاجتماعات الحضورية حسب الاقتضاء.

67 - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة للعمل بالممارسات المستدامة وتقليص بصمتها البيئية.

68 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على أن يتم إدخال التعديلات التالية:

التوجّه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 2-12

يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي 4

خدمات الاجتماعات والنشر

النتائج المقررة لعام 2023

في عنوان النتيجة 3، يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

الفقرة 2-77

يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

الجدول 2-9

يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي 4

خدمات الاجتماعات والنشر

النتائج المقررة لعام 2023

في عنوان النتيجة 3، يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي 4

خدمات الاجتماعات والنشر

النتائج المقررة لعام 2023

في عنوان النتيجة 3، يستعاض عن عبارة "المتاحة للجميع" بعبارة "المتاحة من الناحية التقنية للجميع".

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي 4

خدمات الاجتماعات والنشر

النتائج المقررة لعام 2023

في عنوان النتيجة 3، يستعاض عن عبارة "متاحة بصورة شاملة" بعبارة "متاحة من الناحية التقنية للجميع".

البرنامج 2

الشؤون السياسية

69 - في الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 2، المسائل السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (Sect. 3) (A/77/6).

70 - وعرض ممثلا الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ولمكتب مكافحة الإرهاب البرنامج وقاما مع ممثلين آخرين للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

71 - أعربت الوفود عن تقديرها للبرنامج وللجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات على الصعيد العالمي وإدارتها وحلها. وسلم بأن الإدارة تؤدي دورا جوهريا في الأمانة العامة في المسائل المتعلقة بتلك الجهود وأنها الكيان الرائد للأمم المتحدة في مجالات المساعي الحميدة والتحليل السياسي والوساطة والمساعدة الانتخابية ودعم بناء السلام والتوجيه السياسي، التي لها صلة بالجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز جملة أمور من بينها الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام. ولوحظ أن الإدارة وولايتها المتمثلة في النهوض بعمليات السلام ومنع نشوب النزاعات تكتسيان أهمية خاصة. وطلب أحد الوفود إلى الإدارة أن تواصل تكثيف جهودها لتعزيز عملية التسوية السياسية، وزيادة مساعيها الحميدة ووساطتها، والوفاء بمسؤولياتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل، وأكد الوفد من جديد في هذا الصدد على مبادئ التسوية السلمية للمنازعات، وعدم استخدام القوة، وموافقة الدول. وقال إن تخلف النمو هو السبب الجذري لكثير من المشاكل، لا سيما في البلدان والمناطق

التي تشهد نزاعات، وإن زيادة الاستثمار في ميدان التنمية لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة هو السبيل الأساسي للقضاء على عوامل الخطر وإرساء أساس متين للسلام وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وأعرب عن رأي مفاده أنه لئن كان برنامج الشؤون السياسية يتضمن العديد من الأنشطة ذات الأولوية العالية، فإنه أيضا واحد من أطول البرامج، وحث الوفد الأمانة العامة على النظر في تبسيط التقرير.

72 - ولاحظ أحد الوفود أن العوامل الخارجية الواردة في الفقرة 3-10، ولا سيما الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ج)، بعيدة كل البعد عما يعتبره قابلا للتحقيق على أرض الواقع، وتساءل عما إذا كان ينبغي أن تكون أكثر واقعية.

73 - ولاحظ أحد الوفود أن الإدارة تؤدي دورا رئيسيا في التنسيق بين الوكالات مع هيئات الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية في حالات النزاعات المعقدة. وسأل الوفد عن إمكانية تعزيز إجراءات التنسيق بين الإدارة وكيانات الأمم المتحدة وكفاءة التنسيق لكفالة اتساق الإجراءات المتعلقة بالمسائل المتأثرة بظروف النزاع.

74 - ولاحظ أحد الوفود أن إدارة عمليات السلام قدمت خطة برنامجية مقترحة واسعة جدا، تتضمن إشارات إلى بعثات حفظ سلام لا تمول من الميزانية العادية، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، لاحظ الوفد أن الفقرة 3-140 من التقرير تتضمن إشارة إلى 38 بعثة سياسية خاصة لعام 2023. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كانت ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، الواردة في إضافات وثيقة البرنامج، تتضمن أيضا خططا برنامجية مقترحة، وما إذا كانت اللجنة ستستعرض هذه الخطط. وأشار الوفد أيضا إلى القرار 199/72 بشأن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة، وذكر بأن الجمعية العامة شددت في الفقرة 3 من هذا القرار على ضرورة ضمان المساواة والشفافية. وفي هذا الصدد، سأل الوفد عما إذا كان عدم تقديم الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة إلى اللجنة لاستعراضها يتفق مع القرار 199/72.

75 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، أعرب أحد الوفود عن دعمه المستمر للجهود المبذولة لتحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتحديد حالات النزاع ومنع وقوعها ومعالجتها. ولاحظ الوفد أن تقييم نتائج البرنامج الفرعي لا يزال صعبا، لأنه لا يمكن تحديد ما إذا كان دور الأمم المتحدة في منطقة نزاع يؤدي بشكل مباشر إلى تحسين الوضع. ورحب وفد آخر بتكثيف البرنامج الفرعي في مواجهة الجائحة. ورحب الوفد نفسه باستمرار التركيز في البرنامج الفرعي على تعزيز الروابط السياسية والتشغيلية مع البرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، وحث الإدارة على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الاتساق الداخلي والخارجي لعملها بشكل أعم في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2023-2026. وأشار الوفد إلى الجهود المتجددة الرامية إلى تعزيز التعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك في مجال وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية. وقال أحد الوفود إن دور الإدارة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالغ الأهمية، وأشار إلى أن تقديم الإدارة لمعلومات وتحليلات وتوصيات متعلقة بالسياسات تتسم بالدقة وحسن التوقيت يمكن أن يؤدي دورا هاما في مساعدة المنظمة على الاضطلاع بمهامها الرامية إلى تحقيق السلام وصونه على الصعيد العالمي. ورحب الوفد بتنسيق المسائل المتصلة بخطاب الكراهية والتحريض على العنف مع المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية (المبلغ عنه في إطار النتيجة 3: تحسّن تدابير مكافحة خطاب الكراهية

والتحريض على العنف) وأكد من جديد دعمه للمكتب، مشدداً على أهمية قدراته المستقلة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان هناك تكرار فيما يتعلق بعمل إدارة التواصل العالمي فيما يرتبط بالنتيجة 3.

76 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، أعرب عن الدعم والتقدير لعمل البرنامج الفرعي ومساهمته في تعزيز العمليات الانتخابية والمؤسسات الديمقراطية. ولاحظ أحد الوفود أن المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة باللغة الأمية لدعم البلدان في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ورحب بالتعديلات التي أجريت على البرنامج الفرعي في إطار التصدي للجائحة. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك تغييرات في أساليب عمل الإدارة تود أن تواصل العمل بها. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الإدارة فيما يتعلق بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسأل الوفد أيضاً عن الدروس المستفادة خلال الجائحة فيما يتعلق بالتغلب على الفجوة الرقمية وعن طبيعة الطلبات الواردة فيما يرتبط بالتكنولوجيا. وفيما يتعلق بفرع الاستراتيجية، طُلب توضيح بشأن الإشارة إلى الفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً والفئات المهمشة، على النحو المبين في الفقرة 3-35 (د). ولاحظ وفد آخر أن التقرير وإن أشار إلى أن الإدارة حققت نقاطها المرجعية للمساعدة الانتخابية للفترة 2019-2021 في عدد من بعثات تقديم المساعدة، فإنه لم تُقدّم أي معلومات عن نتائج هذه البعثات. وأشار الوفد إلى ملاحظاته السابقة في هذا الصدد وشجع على إجراء تقييم أكثر دقة للنقطة المرجعية يركز فيه على النتائج، بدلاً من مجرد تقديم عدد بعثات تقديم المساعدة.

77 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، أعرب أحد الوفود عن تقديره الكبير للبرنامج الفرعي لما قدمه من مساعدة متواصلة لدعم أداء مجلس الأمن لمهامه خلال سنة أخرى من الجائحة. ولوحظ أن البرنامج الفرعي أفاد أيضاً في تقديم دعم كبير لعمل المجلس في أنشطته المتعلقة بالجزءات، بما في ذلك إنشاء أفرقة خبراء. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للعمل في إطار البرنامج الفرعي الرامي إلى استكمال قائمة الخبراء وتعهدها، وإنجازه المتمثل في تقديم جميع مقترحات أفرقة الخبراء إلى لجان الجزاءات بحلول التواريخ المستهدفة المقررة. وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 1: تلقي أعضاء المجلس معلومات في أوانها عن تنفيذ تدابير الجزاءات، سأل أحد الوفود عن سبب عدم تحقيق الهدف المقرر (الفقرة 3-51).

78 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السلام، لاحظ وفد أن الجائحة قد أثرت على الأنشطة المقررة للجنة بناء السلام، وأثنى على اللجنة لما قامت به من عمل لتعديل برامجها بسرعة. وشجع الوفد بقوة على توثيق التعاون فيما بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، ورحب بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق البلدان التي تعمل مع اللجنة، ولا سيما البلدان غير الأفريقية. ورحب وفد آخر بالتركيز الإضافي لصندوق بناء السلام على السياقات الانتقالية، وحث البرنامج الفرعي على مواصلة تعزيز الإبلاغ عن برامج الصندوق من حيث مستوى الأثر. وفي حين سُلّم بصعوبة تحديد النتائج السياسية كمياً، لوحظ أن بعض مقاييس الأداء لا تقدم معلومات عن النتائج الفعلية. والمثالان اللذان ذُكرا هما زيادة استثمارات الصندوق (الأداء البرنامجي في عام 2021) وزيادة الدعم المقدم من الصندوق للنساء والشباب في مجال بناء السلام (النتيجة 3). وفي هذا الصدد، لوحظ أنه على الرغم من أن الأرقام المقدمة جديرة بالذكر، كان من الأهم تقديم معلومات عما تم إنجازه من خلال هذه الاستثمارات. وقال الوفد إن هذه الأرقام الكمية تمثل "إدارة قائمة على الأهداف" ولا يمكن اعتبارها "إدارة قائمة على النتائج". وتم التشديد على أهمية عرض النتائج المتوقعة أو أثر العمل في الخطط البرنامجية المقترحة. وطُرح سؤال بشأن الطرق الحالية والجهود المبذولة لتعبئة

موارد بناء السلام، وفي هذا الصدد، طُلب مزيد من المعلومات بشأن تمويل الصندوق والأنشطة ذات الصلة التي تعتمد الإدارة الاضطلاع بها.

79 - وفيما يتعلق بمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أعرب أحد الوفود عن التزامه المستمر بالعمل من أجل مستقبل أكثر سلاماً وأماناً وازدهاراً لشعوب الشرق الأوسط، للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. كما أبرز الوفد ضرورة أن يركز المكتب جهوده على تعزيز الحرية والأمن والازدهار بطرق ملموسة على المدى القريب، لأن ذلك سيكون أفضل وسيلة للمضي قدماً نحو حل الدولتين متفاوض بشأنه بحيث تعيش إسرائيل في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية ديمقراطية تملك مقومات البقاء.

80 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، أثير سؤال بشأن المعالم الرئيسية وعلامات النجاح المحددة ضمن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

81 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، أعرب أحد الوفود عن تأييده لعمل المكتب لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وضمان التنفيذ المتوازن والأكثر فعالية للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وشجع الوفد المكتب على مواصلة التركيز على الأولويات التي حددت في استعراض الاستراتيجية وشدد على أهمية إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسراهم المرافقة لهم إلى أوطانهم ومتابعتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛ والتصدي للتهديدات المتغيرة المتعلقة بالتطرف العنيف ذي الدوافع العنصرية والإثنية؛ وضمان أن تستند تدابير مكافحة الإرهاب إلى تعزيز سيادة القانون والنهج التي تشمل المجتمع بأسره. وأثنى الوفد على المكتب لعقده مؤخرًا مؤتمراً رفيع المستوى بشأن حقوق الإنسان والمجتمع المدني ومكافحة الإرهاب، وحث المكتب على إدماج المجتمع المدني بصورة مجدية ومنهجية في جميع الجوانب المناسبة لولايته.

82 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمكتب مكافحة الإرهاب لإعداده مشروع برنامج العمل لعام 2023، وأشار إلى دعمه المستمر من أجل تزويد المكتب بكل مساعدة ممكنة في الاضطلاع بأنشطته الأساسية. وبينما قال أحد الوفود إن جميع أنشطة المكتب ينبغي أن تمول من الميزانية البرنامجية، أشار وفد آخر إلى تأييده العام للمكتب ووظيفته التنسيقية، وطلب توضيحاً بشأن السبب الذي سيجعل المكتب بحاجة إلى موظفين إضافيين، بدلاً من استخدام القدرات الموجودة وتجنب الازدواجية في الهياكل الموازية. ولاحظ الوفد نفسه أنه على الرغم من أهمية سياسات مكافحة الإرهاب، فإنها يمكن أن تنتهك أيضاً حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن المكتب سيحتاج إلى ممارسة الرقابة وتعميم مراعاة حقوق الإنسان، وطلب مزيداً من المعلومات عن الكيفية التي يعتمد بها المكتب تعزيز هذين المجالين.

83 - وأشار وفد إلى أنه سيقدم توصيات، ذات طابع تحريري إلى حد كبير، إلى اللجنة لكي تنظر فيها. وفيما يتعلق بالفقرة 3-240 (ب)، تساءل الوفد عن سبب عدم إدراج الإشارة إلى الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية، كما كان الحال في الخطة البرنامجية لعام 2022. وفيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة الواردة في الفقرة 3-242 (د)، "القيام في الدول التي تطلب ذلك بإدماج قواعد ومعايير حقوق الإنسان في التدابير ذات الصلة المتخذة في سياق منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب"، قال الوفد إن المكتب لم تُسند له ولاية في هذا الصدد، وشدد على أن المكتب لا يمكنه

إلا التوعية وتقديم المساعدة. ولوحظ أن دور ضمان مراعاة معايير حقوق الإنسان وفقا للقانون الدولي مسند للدول وليس للمكتب.

84 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي (الفقرة 3-244)، لوحظ أنه خلافا للخطة البرنامجية لعام 2022، لا توجد إشارات إلى منظمات دولية مثل الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة. وأعرب عن رأي مفاده أنه يتعين إعادة إدراج الإشارة إلى هذه المنظمات. وطلبت عدة وفود توضيحات إضافية بشأن التوليفة التجميعية المستقلة للتقييمات المشار إليها في الفقرة 3-248. وطلب أحد الوفود مزيدا من التوضيح بشأن القسم المعني بحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية المقترح حديثا، وعن البرنامج والبرنامج الفرعي اللذين سيدعمهما. ولاحظ الوفد أن للمكتب أربع ركائز في إطار مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك واحدة خاصة بحقوق الإنسان، وسأل ما إذا كان سيوجد تكرار فيما يتعلق بالمخطط التنظيمي الحالي.

الاستنتاجات والتوصيات

85 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لدعم منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بالوسائل السلمية.

86 - ورحبت اللجنة بجميع الجهود الرامية إلى حل الخلافات والنزاعات سلميا عن طريق الحوار والتشاور، وشددت على ضرورة وأهمية التعاون في هذا الصدد.

87 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة تعزيز الاتساق والتآزر والتنسيق في الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجالات منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وفقا لولاية كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

88 - ورحبت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام من أجل تعزيز الدور الفعال الذي تؤديه لجنة بناء السلام في توجيه الانتباه إلى الاحتياجات في مجال بناء السلام، وعقد اجتماعات للجهات الفاعلة الرئيسية، واقتراح استراتيجيات لبناء السلام.

89 - وكررت اللجنة التأكيد على أهمية تعزيز عمليات التسوية السياسية، وزيادة بذل المساعي الحميدة وجهود الوساطة، وتنفيذ نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

90 - وأكدت اللجنة على ضرورة بذل جهود لمعالجة أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية على حد سواء، وإدماج تدابير سياسية واقتصادية وقضائية واجتماعية وغيرها من التدابير في المساعي الرامية إلى القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف والظروف المفضية إليهما.

91 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

أولا - إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

التوجّه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 3-6

يستعاض عن عبارة "نزاعات عنيفة" بكلمة "نزاعات".

البرنامج الفرعي 1

منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها

الفقرة 3-21 (ج) '12'

يُستعاض عن عبارة "والشباب" بعبارة "وكذلك مشاركة الشباب على نحو كامل ومتساو وهادف وانخراطهم بشكل بناء".

الفقرة 3-30

يُستعاض عن الجملتين الثانية والثالثة بما يلي: "وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي وضع توجيهات وأدوات في سياق حالات النزاع وما بعد النزاع وسينمي قدرة موظفي الأمم المتحدة في الوكالات والصناديق والبرامج على رصد خطاب الكراهية، وتحديد الاتجاهات والتحديات الحاسمة، ووضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الكراهية. وسيتمكن ذلك موظفي الأمم المتحدة من العمل مع الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تحسين التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف في سياقات النزاع وبعده".

البرنامج الفرعي 2

المساعدة الانتخابية

الفقرة 3-35 (د)

يستعاض عن عبارة "غيرهم من الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والفئات المهمشة (قرار الجمعية العامة 176/76)" بعبارة "تلك الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا و/أو المهمشة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية".

البرنامج الفرعي 6

مكتب دعم بناء السلام

الفقرة 3-95

يستعاض عن عبارة "تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن الاشتراكات المقررة لصندوق بناء السلام" بعبارة "تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن الاستثمار في الوقاية وبناء السلام".

سادسا - مكتب مكافحة الإرهاب

التوجّه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 3-240 (ب)

تضاف عبارة "والاستجابة للطلبات الواردة من مختلف الدول الأعضاء" بعد عبارة "المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب".

الفقرة 3-244

يستعاض عن عبارة "والمنظمات الدولية والإقليمية" بعبارة "والمنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون".

البرنامج 3

نزع السلاح

92 - في الجلسة الخامسة المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.4)).

93 - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

94 - أعربت عدة وفود عن دعمها للعمل الذي يقوم به مكتب شؤون نزع السلاح ولجهود المكتب المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. كما أعرب أحد الوفود عن تقديره للمكتب لاستمراره في ضمان التنفيذ الكامل لولاياته التشريعية وامتثاله لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها، ولما قام به المكتب من عمل لأجل وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2025. ورحب وفد آخر باعتماد المكتب لخطة الاستراتيجية الأولى على الإطلاق للفترة 2021-2025 وتنفيذه لها، ورحب أيضاً بالخطوات التي يتخذها المكتب لتحسين الرصد والتقييم وبما قدمه من معلومات محدثة بشأن هذه المسألة. ولاحظت عدة وفود أن اللجنة لم تتمكن، في دورتها الحادية والستين، من الاتفاق على توصيات بشأن البرنامج 3؛ وأعربت عن أملها في أن يتم الاتفاق على توصيات بشأنه في الدورة الحالية.

95 - ولاحظ أحد الوفود أن التهديدات المتصلة بالاستخدام المحتمل لأسلحة الدمار الشامل سلطت الضوء، في الأشهر الأخيرة، على أهمية العمل الذي يقوم به المكتب. وأشار وفد آخر إلى أن نزع السلاح

أداة حاسمة تستعين بها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والأمن والحفاظ عليهما؛ ورأى الوفد أنه في ظل المناخ الدولي غير المستقر في الوقت الراهن، ينبغي أن تحظى مسائل نزع السلاح باهتمام أكبر مما نالته في أي وقت مضى. وأشار الوفد نفسه إلى أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا على أساس تقديم تنازلات متبادلة، مع مراعاة مبدأ تعددية الأطراف.

96 - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لكون توقعات إحراز تقدم في مجال نزع السلاح أصبحت في الوقت الحاضر أقل طموحاً والأمال أكثر تحفظاً، وأكد أنه من الضروري مواصلة البحث عن الحلول وتحديد المصالح المشتركة والفرص التي يمكن أن تؤدي بالأطراف المتنازعة إلى التوصل لاتفاق. ولاحظ الوفد نفسه أن التحديات والتهديدات المعاصرة تفرض ضرورة النظر في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار والتنمية المستدامة بوصفها مسائل يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، ورأى أن الألوان لن يفوت أبداً لإيجاد نهج متعدد الأطراف لحل هذه المسائل، وهو الوسيلة الأنجع لتحسين الحالة الدولية.

97 - وشجع أحد الوفود المكتب على الاستمرار في تنفيذ الولاية التي أسندتها إليه الدول الأعضاء، وتكثيف ما يبذله من جهود لالتماس آراء وتوصيات الدول الأعضاء كافة فيما يتصل بجميع الجوانب المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي. ولاحظ الوفد نفسه إدراج بعض التغييرات الإيجابية في النص أريد بها تجنب اختلاف الآراء بين الدول الأعضاء، وشجع الوفد المكتب على مواصلة جهوده وعلى اتباع توجيهات مكتب المراقب المالي في إعداداته للبرامج. وطلب الوفد نفسه إلى مكتب شؤون نزع السلاح أن يركز على ولايته الأساسية، وأن يولي الاهتمام بكل بساطة إلى مسألة نزع السلاح نفسها مع الحد من الاهتمام الموجه إلى المسائل غير ذات الصلة أو الهامشية.

98 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء لم تصدر توكيلاً للبرنامج بتنفيذ عدد من المبادرات منها مثلاً خطة نزع السلاح (الفقرة 4-3 والجدول 4-18) وأن الإشارات إلى تلك المبادرات ينبغي حذفها من النص. وقال وفد آخر أن البرنامج مُسند إليه بالفعل تكليف يسمح له بتنفيذ الأعمال الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة.

99 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-4، أعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الجهود المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح قد عطلها مرض كوفيد-19 في العامين الأخيرين، وأحاطت علماً بتأثير الجائحة على نحو ما أوضحت المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي للمكتب. ورحبت عدة وفود بتفاعلات المكتب المنفذة بالوسائل الافتراضية وبمرونته والتعديلات التي أدخلها والدروس المستفادة التي استخلصها، وجميعها كان يتعين تطبيقه بسبب الجائحة. وطلب مزيد من المعلومات المحدثة عن الدروس المستفادة في هذا الصدد. ولتمس وفد آخر إيضاحاً بشأن الافتراضات التي اعتمدها المكتب فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2023. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المرونة والتكنولوجيات المستحدثة وطرق العمل الجديدة التي جرى وضعها أثناء الجائحة يمكن أن تُعتبر تطورات إيجابية، ويمكن أن تيسر مزيداً من الشفافية ومشاركة أكثر استيعاباً للجميع ونهجاً أكثر اهتماماً بالبيئة إزاء عمل المكتب والمحافل المتعددة الأطراف عموماً. ورأى وفد آخر أن عقد المناسبات بالوسائل الافتراضية أو بوسائل مختلطة ينبغي ألا يُعتبر مثلاً على ممارسة فضلى أو درس مستفاد وأن الاجتماعات التي تُعقد بالحضور الشخصي تسمح بتمثيل متساوٍ وعادل للدول الأعضاء يتيح للوفود التفاعل بشكل مجدٍ في الأمم المتحدة، سواء خلال المناسبات نفسها أو على هامشها. وأشارت عدة وفود إلى أن المجتمع العالمي يتطلع إلى توافر ظروف تسمح بقدر أكبر من المشاركة بالحضور الشخصي، بما في ذلك فيما يتعلق بالمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية المعقود لاستعراض المعاهدة والمقرر إقامته بالحضور الشخصي في آب/أغسطس 2022، وأعربت عن ترحيبها بدعم المكتب لترتيبات التحضير للمؤتمر.

100 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-5، اتفق أحد الوفود مع التطلعات الواردة في الوثيقة البرنامجية التي تتوخى مزيداً من التعاون مع كيانات أخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، فضلاً عن التفاعل مع مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة.

101 - ولأحظت عدة وفود مع التقدير الإشارات المتعددة التي وردت في كامل نص البرنامج والتي تحيل إلى المساواة بين الجنسين وإلى زيادة الجهود من أجل تحسين التنوع في محافل نزع السلاح، وأكدت ما للتنوع والشمول، ولا سيما الإنصاف بين الجنسين، من أهمية بوصفهما عنصراً حاسماً في كفالة مزيد من السلام والأمن على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، طُلب تقديم معلومات محدثة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أعمال البرنامج. وارتأى وفد آخر أن دعم المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليسا شرطين ضروريين للتنبؤ بقبالية البرنامج للتنفيذ (الفقرة 4-7 (ه)).

102 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أشار وفد إلى الفقرة 4-26 الواردة في إطار النتيجة 3 (إجراء مناقشات متقدمة بشأن مخاطر وفوائد التكنولوجيات الناشئة في مجال العلوم البيولوجية) ولأحظ مع التقدير أن المناقشات غير الرسمية بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين يمكن أن تكون مكملة للاجتماعات الرسمية وأن تسهم في زيادة تقارب الآراء بين الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن تطبيق الدرس المستفاد سينطوي على الاستمرار في إطار البرنامج الفرعي في توفير الدعم المقدم للمناقشات غير الرسمية بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والعلمية، وطلب أيضاً لما إذا كان من الممكن تحديد عدد الاجتماعات غير الرسمية التي ستتلقى الدعم أو سيقدر عقدها بحيث يتسنى قياس النتائج التي تتمخض عنها هذه المبادرة المحمودة. وفيما يتعلق بالنتيجة 3 أيضاً، أعرب وفد آخر عن تحفظاته على مقياس الأداء المقرر لعام 2022، وهو أن تتفق الدول الأطراف خلال المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي المعقود لاستعراض المعاهدة على سبل لزيادة تعزيز استعراض ما تنطوي عليه أوجه التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا من مخاطر وفوائد في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (الجدول 4-4).

103 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أشار أحد الوفود إلى استراتيجية البرنامج الفرعي معرباً عن شواغل بشأن دعم المكتب لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى تحديد هوية الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية (الفقرة 4-30 (ح)). وارتأى الوفد نفسه أن الخطة البرنامجية المقترحة للمكتب ينبغي أن تبين بوضوح ولاية البرنامج الفرعي فيما يتعلق بالتفاعل مع المجتمع المدني (الفقرة 4-30 (و)). وأبدى أحد الوفود قلقه إزاء التركيز الموجه إلى مسائل نزع السلاح النووي في الخطة البرنامجية المقترحة. ولأحظ الوفد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست وثيقة تحظى بدعم عالمي والدول التي تؤيدها ليست كثيرة، وأنه ليس من السليم الربط بينها وبين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمساواة بين المعاهدتين في المعاملة. وشدد وفد آخر على أن الأولوية العليا، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، هي التخلص التام من الأسلحة النووية. وأكد الوفد ذاته تأييده لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. ولأحظ أن تلك المعاهدة أقرها الثلاثان تقريباً من جميع الدول الأعضاء في مؤتمر للأمم المتحدة انعقد بموجب ولاية من

الجمعية العامة، وأن الولاية المذكورة ينبغي أن يتواصل تنفيذها، وأن التشكيك فيها يعني التشكيك في قرار الجمعية العامة وسلطتها.

104 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في سياق الجزء الفرعي المعنون "معاهدة حظر الأسلحة النووية: بدء النفاذ وإحراز تقدم نحو عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف"، أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لدخول المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وذكر أنه سُرّ لكون الدول الأطراف قد بدأت من ثم في التحضير للاجتماع الأول للأطراف في المعاهدة المقرر عقده في حزيران/يونيه 2022. وأشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى وضع برنامج العمل الفعلي، وهو ما من شأنه أن يعزز الجهود المبذولة للتخلص من الأسلحة النووية. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي حذف مقياس الأداء المتمثل في وضع برنامج عمل مقل يعزز تنفيذ المعاهدة والنظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار (الجدول 4-6)، النتيجة الفعلية لعام 2021). وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2023، النتيجة 1: تعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، ذكر أحد الوفود أنه لا يستطيع تأييد مقياس للأداء يستند إلى النتائج المرتقبة التي سيتمخض عنها المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة (الجدول 4-7، النتيجة المقررة لعام 2023) وأنه ينبغي حذف تلك الإشارة.

105 - ورحب أحد الوفود بالجهود المتواصلة التي تُبذل في إطار البرنامج لتعزيز إطار مكافحة الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق دعم التنفيذ الكامل للصكوك الدولية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأشار إلى أن الحفاظ على مستويات الخبرة التقنية والتأهب والموارد أمر حيوي بالنسبة لتنفيذ البرنامج. وأعرب وفد آخر عن تأييده لتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح.

106 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، اعترض أحد الوفود على الإشارة إلى إدراج مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اعتبارات مجلس الأمن (الفقرة 4-47، النتيجة 1: إدماج الاعتبارات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أعمال مجلس الأمن)، وأعرب عن رأي مفاده أن الأمانة العامة لا ولاية لها تخولها صلاحية زيادة وعي الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بشأن الخيارات المتاحة لإدراج إدارة الأسلحة والذخائر في القرارات ذات الصلة (الجدول 4-12، النتيجة المقررة لعام 2023).

107 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، نزع السلاح الإقليمي، الأداء البرنامجي في عام 2021، في إطار الجزء الفرعي المعنون "تحسين فهم أصحاب المصلحة للمنظور الجنساني لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة" (الفقرتان 4-72 و 4-73)، أعرب أحد الوفود عن ارتياحه لاستمرار البرنامج، وفقاً لقرارات الجمعية العامة 65/69 و 73/46 و 75/48 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، في تنفيذ مشاريع يُتبع فيها نهج يراعي الفوارق بين الجنسين وفي تحقيق تقدم ملحوظ في دمج منظور جنساني في حلقات العمل المكرسة لإيضاح وتعزيز الدور الهام للمرأة في التفاوض على تحديد الأسلحة وفي تنفيذ السياسات ذات الصلة. بيد أن وفداً آخر أعرب عن شواغل له بشأن تلك النتيجة، ولاحظ بالإشارة إلى مقياس الأداء "عدد أصحاب المصلحة الذين تحسّن فهمهم لموضوع المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة" أنه لا توجد بيانات عن محتوى البرنامج الفرعي أو مؤشرات على توافر أي معايير أكثر دقة لقياس فعاليته. وارتأى الوفد نفسه أنه فيما يتعلق بالنتيجة 3: تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) (الفقرتان 4-79 إلى 4-81)، ينبغي النص على أن المساعدة التي تزود بها الدول الأعضاء فيما يتصل

بتنفيذ ذلك القرار تقدّم بناء على طلب الدول الأعضاء وأن المكتب مكلف فقط بتوفير الدعم الإداري واللوجستي في هذا الصدد.

استنتاجات وتوصيات

108 - أوصت اللجنة، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 236/76، بأن تستعرض الجمعية في دورتها السابعة والسبعين الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 4

عمليات حفظ السلام

109 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 ومعلومات الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.5)).

110 - وعرض الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية البرنامج وقام مع ممثلين آخرين للأمين العام بالرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

111 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها القوي لعمل إدارة عمليات السلام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلام والأمن وحماية المجتمعات التي تخدمها. وأعربت الوفود أيضاً عن تأييدها للعمل الذي يضطلع به فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأثنى أحد الوفود على الأمانة العامة لعرضها الممتاز للتقرير الذي أشار الوفد إلى أنه أصغر حجماً وأكثر دقة وأكثر تركيزاً وأنه يربط مؤشرات الأداء الأساسية بالقضايا التي تهم الدول الأعضاء.

112 - ورحبت عدة وفود بالتدابير المتخذة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وشددت على أهمية هذه الخطة في السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في عمليات حفظ السلام. ولاحظ أحد الوفود التحسن الطفيف المحرز فيما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين وأعرب عن رأي مفاده أن البعثات الميدانية تتخلف عن المقر في تحقيق التكافؤ بين الجنسين على أعلى المستويات. وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي وتشجيعه لمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة على جميع المستويات في حفظ السلام، بما في ذلك القيادة العليا.

113 - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج 4 هو أحد البرامج التي لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأنه خلال الدورة السابقة، وحثّ اللجنة على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج في الدورة الحالية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تتجنب إثارة مسائل من الأفضل مناقشتها في اللجان الأخرى، مثل اللجنة الخامسة أو اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

114 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن حفظ السلام يتسم بطابع سياسي وأن نجاحه في نهاية المطاف يتوقف على وجود عمليات سياسية نشطة ومستدامة. وأعرب وفد آخر عن أسفه لإزاء الأحداث

الأخيرة في العالم، التي جاءت نتيجة لتصور سلبي للطموحات الجيوسياسية للأطراف القوية ورغبة في الهيمنة أدت إلى تهديدات واستقرازمات. ورأى الوفد أن درجة المواجهة بين أكبر البلدان في العالم قد وصلت إلى نقطة حرجة تشمل التلاعب بالحقائق الزائفة على الصعيد الدولي والتدابير القسرية الانفرادية، وهي الأسباب الظاهرة للأزمة. وأعرب الوفد كذلك عن رأيه بأن العالم يحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة تقييم شاملة للآراء بشأن تطور النزاعات الحديثة وإلى تدابير قابلة للتطبيق حقا بُغية التصدي للاتجاهات السلبية، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي.

115 - وسلط أحد الوفود الضوء على ضرورة أن تحظى باهتمام وثيق المبادرات التي تُتخذ تحت رعاية الأمم المتحدة والرامية إلى استعادة وصون السلام والأمن، بما في ذلك المبادرات الواردة في البرنامج المتعلق بعمليات حفظ السلام. وأشار الوفد نفسه إلى أن الأفكار التي تسعى إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لتطور النزاعات وتكييف تشكيل أنشطة حفظ السلام مع الظروف المعاصرة تستحق أوسع قدر ممكن من الدعم. وأعرب وفد آخر عن رأيه مفاده أن من الضروري التركيز على الوسائل السياسية، بدلا من الوسائل القسرية، لحل الأزمات وتعزيز التفاعل على الصعيدين العالمي والإقليمي، وفي هذا الصدد، رحب الوفد بتعزيز دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلام. وأشار وفد آخر إلى أن حفظ السلام أداة سياسية مركزية، وأعاد تأكيد أهمية وضع استراتيجيات سياسية شاملة ومتجانسة من شأنها أن تتصدى للتهديدات المتزايدة للسلام والأمن التي تشكلها الجماعات المتطرفة، من خلال جهد جماعي ومتكامل.

116 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن الحلول السياسية أساسية لإصلاح حفظ السلام وتزويد من كفاءة البعثات وفعاليتها. ولاحظ وفد آخر أن الحقائق السياسية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بحالات النزاع، قد شهدت في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة، وأن هناك حاجة إلى استجابة أسرع لوضع عمليات حديثة لحفظ السلام وتكييفها، من الناحيتين المفاهيمية والتشغيلية. وشدد الوفد كذلك على أنه في مثل هذه الظروف، ينبغي أن تظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيئة، والمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي موافقة البلد المضيف، والحياد، واستخدام القوة مع التقيد الصارم بالولاية، مبادئ توجيهية حيوية لصون السلام والأمن. وذكر أيضا أن تحسين فعالية عمليات حفظ السلام ينبغي أن يستند إلى هذه المبادئ، وأن يكون غرضه الرئيسي هو صون السلام، والنهوض بالعمليات السياسية، وضمان السلامة والأمن في البلدان التي تُنشر فيها عمليات حفظ السلام.

117 - ولاحظت الوفود أن عمليات حفظ السلام كثيرا ما تُنشر في ظروف معقدة وبالغة الخطورة تزيد من تعقيد الأوضاع الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الصعبة، ومؤخرا التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 التي كان لها تأثير ضار على عمليات حفظ السلام. وأعربت الوفود عن تقديرها الكبير للعمل الذي يضطلع به حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وذوو الخوذ الزرق، وشكرت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على إسهاماتها المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التسليم بالمخاطر التي يتعرض لها الأفراد النظاميون كل يوم. وقالت الوفود إنها تقف إجلالا لأرواح من قضوا في عمليات حفظ السلام وشددت على الضرورة الملحة لأن يعزز الأمين العام الضمانات والتدابير المتعلقة بسلامة وأمن حفظة السلام. ولاحظ أحد الوفود أن بعثات الأمم المتحدة قد تطورت من كونها مجرد "بعثات في إطار الفصل السادس" إلى البعثات المعقدة والمتعددة الأبعاد الموجودة اليوم، والتي يشمل معظمها حماية شديدة للولايات المدنية. وأضاف الوفد أن ديناميات البيئة الأمنية قد تغيرت، إلى حد أن ذوي الخوذ الزرق لم يعودوا ضمانا للسلامة، وأن حفظة السلام في العديد من البعثات يُستهدفون بنوايا قاتلة. وفي هذا الصدد، أعربت

الوفود كذلك عن رأي مفاده أنه سيتعين على الأمانة العامة أن تكفل أن يُمكن تكوين البعثات ونوعية تدريبها وأسلحتها ولوجستياتها وأنماط نشرها حفظة السلام من الوفاء بولايتهم دون المساس بأمنهم. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لبعثات حفظ السلام ألا تضطلع وحدها بواجب كفالة سلامة وأمن حفظة السلام، وطلب إلى إدارة عمليات السلام أن تدعم حفظة السلام حتى يتمكنوا من الاستجابة بشكل أفضل لجائحة كوفيد-19، والحصول بسهولة على اللقاحات، والعمل في بيئات آمنة من المتفجرات، وتعزيز قدراتهم المعلوماتية، وتحسين إلمامهم بالحالة، وحصولهم على الإسعافات الأولية الأساسية. وأوصى أحد الوفود بأن تنسق الإدارة مع الدول الأعضاء ومجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وطلب إيضاح بشأن التدابير المتخذة لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام.

118 - وشدد أحد الوفود على أهمية مواصلة التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ودعا الأمانة العامة إلى أن تؤدي في الوقت المناسب المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ولاحظ الوفد أيضا التقدم المحرز مؤخرا في سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وشدد من جديد على أهمية السداد في الوقت المناسب.

119 - وأعرب عن رأي مفاده أن أهم دور في تنفيذ حفظ السلام "في الميدان" يقع على عاتق الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تقديرها للاهتمام الشخصي للأمين العام وجهوده فيما يتعلق بهذه المسائل، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام اللتين أطلقتهما، ويشمل ذلك اعتزام إدارة عمليات السلام تعزيز إنجازهما في عام 2023، الأمر الذي من شأنه أن يوفر تركيزا وزخما متجددين للمبادرتين. ورحب عدد من الوفود بالمواءمة المستمرة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام مع الخطة البرنامجية، بما في ذلك ما يتعلق بالسلام المستدام من خلال عمليات الانتقال الناجحة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2594 (2021). وسلط أحد الوفود الضوء على أهمية الشراكات والجهود المشتركة للمجتمع الدولي في ضمان نجاح عمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الحاجة إلى امتثال جميع المشاركين في العملية بوضوح وصرامة للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في أشكال مشتركة بين الدول، ولا سيما في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. والتمس وفد آخر توضيحا بشأن ما إذا كانت الإدارة قد استعرضت أنشطتها وأنشطة سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحديد ما إذا كانت هناك ازدواجية وما إذا كان يتعين على الإدارة أن تقوم بهذه الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات بالفعل. واستشهد الوفد، كأمثلة على ذلك، بالأنشطة التي تضطلع بها الوحدات الانتخابية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدات حماية الأطفال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلب توضيح بشأن ما إذا كانت هذه الأدوار مطلوبة في البعثات وما إذا كانت هناك حاجة إلى الإبقاء على الأقسام التي تُعنى بالأمن والسياسة العامة وحماية المدنيين. وأعرب عن رأي مفاده أن الاتفاقات الطويلة الأجل من شأنها أن تُيسر الحصول على هذه الخدمات التي تقدمها سائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

120 - وفيما يتعلق بالمبادرات الأخرى للأمين العام، أشار أحد الوفود إلى أن بعض العناصر، ولا سيما إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، تحظى بدعم بعض الدول الأعضاء مع تحفظات. ورأى الوفد أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتعاون

عمليات حفظ السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة مع السلطات الوطنية للدولة المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، والقضاء على أسباب الأزمات، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

121 - وبالمثل، لاحظ الوفد نفسه أنه لا ينبغي تأييد فكرة إعطاء الأولوية للمهام الثانوية التي تشيع بدرجة أكبر وأكثر تحديدا في ركائز الأمم المتحدة الأخرى بدلا من إعطاء الأولوية لحفظ السلام، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

122 - ورحب عدد من الوفود بإعطاء الأولوية لفعالية الأداء والخضوع للمساءلة لجميع عناصر البعثات عن طريق تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء من أجل تقييم أداء البعثات باستخدام البيانات والتحليلات، وعن طريق وضع إطار متكامل لسياسة الأداء، وزيادة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مجال الأداء. وأشار أحد الوفود إلى أن مجلس الأمن أظهر التزامه بهذا الإطار في قراره التاريخي 2436 (2018) بشأن أداء ومساءلة حفظة السلام، الذي اتخذته المجلس بالإجماع في أيلول/سبتمبر 2018. وطلب توضيح أسباب التغيير في العنوان المستخدم في النظام الشامل لتقييم الأداء. ورحب أحد الوفود بالجهود الإيجابية التي تبذلها عمليات حفظ السلام، بما في ذلك نموذج التقييم الجديد وبدء تعميم المواد التدريبية الجديدة، وهو ما أقر بأنه لم يكن سهلا، ولكن تم إنجازه.

123 - وفيما يتعلق بالتخطيط، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن من المهم للأمم المتحدة أن تواصل تحسين جمع البيانات وتقاسمها واستخدامها في جميع المجالات، لدعم هياكل التخطيط المتكاملة في البعثات. وسيلزم دعم ذلك باتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في المقر وفي جميع البعثات الميدانية، ومن شأن ذلك إثراء التحليل والتوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد إدراج هذه العمليات، على سبيل المثال، من خلال تعزيز استخدام النظام الشامل لتقييم الأداء.

124 - وشجعت الأمانة العامة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام لمعالجة أداء حفظة السلام النظاميين والمدنيين على السواء، والأداء العام للبعثات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والإسهام في تحسين السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، شددت الوفود أيضا على ضرورة كفالة التزام جميع أفراد حفظ السلام، النظاميين والمدنيين، بأعلى معايير السلوك ومساءلتهم عن أداؤهم. وأعرب عن رأي مفاده أن الإصلاحات يجب أن تعزز سلامة وأمن حفظة السلام وأن تزيد من الفعالية العملية وتعالج قصور الأداء، وأثني على عمل الأمين العام في هذا الصدد. وأوصى أحد الوفود بأن تواصل إدارة عمليات السلام تعزيز رقابتها الداخلية ومساءلتها لبعثات حفظ السلام من أجل تحسين تنفيذ الولايات وتعزيز التنسيق الإداري مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

125 - وطلب إيضاح بشأن ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالاحتيا، التي لا تزال في صدارة جدول الأعمال. وطلب أيضا توضيح التقدم الذي أحرزته إدارة عمليات السلام في معالجة هذه الشواغل، بما في ذلك الملاحظات التي أبدتها مراجعو الحسابات والبالغ عددها 150 ملاحظة. وفيما يتعلق بالتدريب، طلب توضيح بشأن إمكانية خطر ازدواجية بين مختلف برامج التدريب والتعديلات الإدارية، التي لا يُستهان بتكاليف معاملاتها.

126 - ورحب أحد الوفود بالتقدم المحرز لضمان الانتقال السلس والفعال من حفظ السلام إلى بناء السلام، بما في ذلك من خلال الاستخدام الأفضل والأوسع نطاقا لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل وغيره من الصكوك المشتركة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن من الضروري اتباع نهج مشترك على نطاق منظومة

الأمم المتحدة والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وأقر وفد آخر بأن التسوية الفعالة والطويلة الأجل للنزاعات، وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ومنع تكرار الأزمات، ستكون أموراً مستحيلة ما لم تُقدّم للبلدان المساعدة في مجال بناء السلام. وأقر الوفد أيضاً بالعمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام ومكاتب بناء السلام ولجنة بناء السلام في هذا المجال. وأقر أيضاً بأن التحديات المطروحة تتطلب اهتماماً وثيقاً من الدول الأعضاء وإضفاء طابع منهجي على عمليات بناء السلام من خلال تضافر جهود الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة والمؤسسات المالية الدولية. وأشار الوفد نفسه إلى أن التوصل إلى حلول سيكون أمراً مستحيلاً ما لم يكن هناك اهتمام وثيق من الدول الأعضاء وما لم يتم إضفاء طابع منهجي على عمليات بناء السلام. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده لعمل لجنة بناء السلام ونوّه بالقيمة المضافة لدور اللجنة التنسيق والاستشاري في دعم مجلس الأمن.

127 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023، أثنى أحد الوفود على إدارة عمليات السلام لتركيزها على جملة أمور منها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مهام السلام، بسبل تشمل وضع منهجية لتحليل النزاعات على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، وتعميم توجيهات بشأن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في عمليات السلام، والإبلاغ بانتظام عن النواتج في مجال المرأة والسلام والأمن، على النحو المبين في الفقرة 2-5 (ب).

128 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الشؤون العسكرية، وعلى وجه التحديد فيما يتصل بأداء البرنامج في عام 2021، أعرب أحد الوفود عن تقديره للنتائج الإيجابية المبلغ عنها بشأن زيادة مشاركة الإناث في صفوف الأفراد النظاميين من خارج الوحدات في عمليات الأمم المتحدة للسلام، على النحو المبين في الشكل الثاني من الباب 5، ودعا إلى مواصلة الجهود في هذا المجال.

129 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، أعرب أحد الوفود عن تقديره للنتائج المبينة في الفقرة 5-48 ولا سيما بشأن قدرة الشرطة الدائمة والهيئة الدائمة للعدالة والسجون. وأعرب وفد آخر عن تأييده لمقاييس الأداء المحددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2589 (2021) في عام 2023، وكذلك للنية في زيادة قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون في الدول المضيفة، ولا سيما التدابير الرامية إلى إعمال القانون والعدالة في المناطق النائية.

130 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، السياسات والتقييم والتدريب، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن أنشطة التدريب بالغة الأهمية لتعزيز السلام والأمن. وشدد الوفد على أهمية التدريب والدور الهام الذي يضطلع به مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في برينديزي، بإيطاليا. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للنتيجة 1: تكييف تدريب أفراد شرطة الأمم المتحدة على المهارات مع الاحتياجات المعاصرة، ودعا إلى إدخال مزيد من التحسينات في هذا المجال. ورأى وفد آخر أن النزاعات ليس لها حل عسكري، وأن السلام الدائم لا يمكن إحلاله إلا من خلال الوسائل السياسية والاجتماعية، وأنه يلزم أن يكون هناك تركيز موازٍ على فعالية أداء العنصرين السياسي والاجتماعي للبعثات أيضاً. وفي هذا الصدد، أوصى الوفد بأن يُدرج أيضاً نظام شامل للتقدير والتقييم فيما يتعلق بالعناصر غير النظامية كإحدى النتائج المقررة لعام 2023 في البرنامج الفرعي 4.

131 - وفيما يتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، لاحظ أحد الوفود أن البعثة كانت واحدة من أولى بعثات حفظ السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة، وأعرب عن تقديره للعمل الهام الذي

اضطلعت به البعثة حتى الآن. وأشار الوفد، اعترافاً منه بالدور الفريد الذي تضطلع به البعثة، إلى أن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان لا يزال أداة رئيسية في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ورأى الوفد كذلك أن فعاليته تتوقف على تخصيص الموارد المناسبة والكافية من الميزانية، التي ستكون أساسية لتنفيذ ولايته.

132 - والتهمت بعض الوفود توضيحاً عن سبب عدم تقديم التقارير المتعلقة ببعثات حفظ السلام الأخرى، مثل تلك التي يتناولها المجلد الثاني من تقرير مجلس مراجعي الحسابات، إلى اللجنة لاستعراضها، وعما إذا كان فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة هما البعثتان الوحيدتان لحفظ السلام اللتان استعرضتهما اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

133 - سلمت اللجنة بأن عمليات حفظ السلام لا تزال تؤدي دوراً حاسماً في منع نشوب النزاعات مع تحديات متزايدة، ورحبت بجميع الجهود الرامية إلى حل الخلافات والمنازعات سلمياً عن طريق الحوار والتشاور، وشددت على الحاجة إلى التعاون في هذا الصدد وأهميته.

134 - وأثنت اللجنة على الإدارة لما تبذله من جهود لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الوفاء بمسؤولياته وفقاً للقرارات ذات الصلة للجمعية ومجلس الأمن.

135 - ورحبت اللجنة باستمرار تركيز الأمين العام على أولوية السياسة في منع نشوب النزاعات، والوساطة فيها وحلها، وشجعت الإدارة على العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكفالة تصميم عمليات حفظ السلام ونشرها دعماً للعمليات والحلول السياسية الناجمة على أرض الواقع.

136 - وأيدت اللجنة تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة تنفيذها والصيغة المعززة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، وأكدت من جديد على دور حفظ السلام، وأهمية وضع استراتيجيات سياسية شاملة ومتناسكة من خلال جهد جماعي ومتكامل.

137 - ورحبت اللجنة بالعمل الذي تقوم به الإدارة لإدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتعديلات التي أدخلت على برنامجها بسبب جائحة كوفيد-19.

138 - وأشادت اللجنة بالعمل الذي تقوم به الإدارة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها، بما في ذلك من خلال كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية وبصورة كاملة وعلى قدم المساواة، والتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

139 - وشددت اللجنة على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة وكذلك على الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية. وشددت اللجنة أيضاً على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقق والتقييم بالنسبة للإدارة. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67، الذي رحبت فيه الجمعية بالتقدم المحرز صوب تنفيذ نظام التخطيط المركزي للمخاطر، وأوصت بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يبين كيفية تطبيق التخطيط المركزي للمخاطر في الخطط البرنامجية المقبلة للإدارة.

140 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل عرض الأنشطة البرنامجية للإدارة وفقاً للولايات الصادرة عن الجمعية أو مجلس الأمن.

141 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنًا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 1-5

تُحذف عبارة ”، وبالأخص قرارات المجلس 1325 (2000) و 2250 (2015) و 2282 (2016) و 2436 (2018)، وقرارات الجمعية العامة 180/60 و 262/70 و 277/74“.

الفقرة 2-5

بعد عبارة ”بما يتواءم مع التعهدات الواردة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، تُضاف عبارة ”، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء“.

الفقرة 2-5 (د)

بعد عبارة ”النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء“، تُضاف عبارة ”، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام“.

الفقرة 11-5

قرارات الجمعية العامة

يُضاف ما يلي:

”84/76 باء - سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال التواصل العالمي“.

أنشطة التقييم

الفقرة 14-5

بعد عبارة ”النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء“، تُضاف عبارة ”، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام“.

الفقرة 16-5

بعد عبارة ”النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء“، تُضاف عبارة ”، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام“.

البرنامج الفرعي 2
الشؤون العسكرية

الجدول 5-8

في البند 6، تُستبدل عبارة "استخبارات حفظ السلام" بعبارة "جمع الاستخبارات/المعلومات وتحليلها في بعثات حفظ السلام".

البرنامج الفرعي 4

السياسات والتقييم والتدريب

الفقرة 5-59 (ب)

بعد عبارة "بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء"، تُضاف عبارة "، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام".

الفقرة 5-61

بعد عبارة "بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء"، تضاف عبارة "، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام".

الشكل الخامس من الباب 5

بعد عبارة "بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء"، تضاف عبارة "، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام".

الجدول 5-15

بعد عبارة "النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء"، تضاف عبارة "، كجزء من الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام".

البرنامج 5

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

142 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.6)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

143 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب، بمعية ممثلة أخرى عن الأمين العام، على ما طرحته اللجنة من أسئلة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

144 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للبرنامج ولمكتب شؤون الفضاء الخارجي من أجل تعزيز التعاون الدولي في الاضطلاع بالأنشطة الفضائية للأغراض السلمية، والنهوض باستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، وزيادة فهم الإطار المعياري المسترشد به في الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأن الخطة مقتضبة ولكنها غنية بالمعلومات اللازمة. وأعرب وفد آخر عن دعمه لولاية المكتب بوصفه القيم على معاهدات الأمم المتحدة التي تنظم حقوق الدول في الفضاء والتزاماتها المتعلقة بذلك. وأشار الوفد إلى أن المكتب يعمل بوصفه منتدى هاما متعدد الأطراف لتهيئة البيئات الملائمة التي تعزز سلامة الأنشطة المضطلع بها في الفضاء واستقرارها واستدامتها وتبني القدرات في مجال قانون الفضاء وسياسته. وأعرب الوفد عن تقديره لدور المكتب بوصفه الأمانة الفنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجانها الفرعية وأفرقتها العاملة. وأشار إلى أن المكتب، من سنة إلى أخرى، سيضع لنفسه أهدافا طموحة وسيوسع نطاق أنشطته البرنامجية.

145 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية استدامة بيئة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وأكد تأييده لاتباع نهج شامل للجميع في بناء القدرات وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن من المهم فهم العوائق التي تحول دون قدرة البلدان على تنفيذ المبادئ التوجيهية، ورحب بأراء المكتب في هذا الصدد.

146 - وفي سياق المواجهة الجيوسياسية على الصعيد العالمي، أشار إلى أن الفضاء أصبح على نحو متزايد هدفا لمسباق تسلح لا معنى له. ولوحظ أيضا أن الثغرات التي تشوب التنظيم القانوني لاستخدامات الفضاء الخارجي لم تُسد بعد. وعلق أحد الوفود قائلا إن إزالة تلك الثغرات سيتيسر بوجه خاص باعتماد معاهدة لمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وأشار في هذا الصدد إلى المبادرة الروسية - الصينية المشتركة الرامية إلى حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي كمثال جيد على ذلك.

147 - وأبدى تعليق مفاده أن الوصول إلى الصناعة الفضائية ينبغي أن يُستخدم حصرا للأغراض التعليمية والعلمية الرامية إلى إحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن الفضاء يغير قواعد اللعبة، ولا سيما من حيث المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكد أحد الوفود تأييده لإتاحة الوصول إلى الفضاء للأغراض العلمية والبحثية وأغراض التطوير، وذلك للدول الأعضاء كافة. ورحب أحد الوفود بخطة "الفضاء 2030"، باعتبارها عاملا تمكينيا هاما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وأشار الوفد إلى أن خطة "الفضاء 2030" يمكن أن تقوم بدور هام في دعم كل من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وميثاق غلاسكو للمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، رحب الوفد بالاتفاق على خطة "الفضاء 2030" في الجلسة العامة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لعام 2021.

148 - ورحب أحد الوفود بزيادة المشاركة مع المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لدعم عمل المكتب. وأشار وفد آخر إلى ازدياد تعاون المكتب مع المنظمات غير الحكومية، مشيرا إلى الفقرات 4-6 (ج) و 6-8 و 6-23 من التقرير. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الوظيفة الرئيسية للمكتب، على النحو المبين في الفقرة 4-6 (أ)، هي تيسير عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولاحظ الوفد أن اللجنة تعمل كمندى حكومي دولي لمناقشة المسائل المواضيعية المتصلة

بالقانون الدولي للفضاء، ومن ثم، فإن هذا التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، حسب تقييم الوفد، يتجاوز ولاية المكتب، وأشار إلى أنه ليس على علم بأن اللجنة قد دعت إلى تعزيز هذا التعاون. وأشار الوفد إلى أنه غير مقتنع بأن الفقرة 4-6 (ج) توفر الأساس لاستنتاج أن المكتب، بالعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الاستخدام المسؤول للفضاء الخارجي، يمكنه التوصل إلى اتفاق على مبادئ حوكمة الفضاء في المستقبل. وقال الوفد نفسه إن النظر الموضوعي والمفتوح في تلك المسائل ينبغي أن يتم في إطار الجمعية العامة ولجنتها المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تدوّن مبادئ القانون الدولي للفضاء وتشكل الأساس للمناقشات بشأن أعمال البحث المتعلق بالفضاء الخارجي وبشأن استخدام ذلك الفضاء، وأن مواءمة القواعد والمعايير خارج إطار اللجنة ينطوي على مخاطر جسيمة.

149 - وأعرب عن رأي مفاده أنه من غير الواضح كيف سيسهم عمل المكتب المحدد في الفقرة 4-6 في تحقيق النتائج المتوقعة لزيادة فهم وقبول وتطبيق النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي (الفقرة 6-6 (ب)) وزيادة عدد البلدان التي يمكنها الوصول إلى الفضاء، وخاصةً البلدان النامية (الفقرة 6-6 (ج)). وطلب مزيد من المعلومات عن الشراكات الجديدة المشار إليها في الفقرة 6-6 (هـ).

150 - وفيما يتعلق بالفقرة 4-6 (د)، شدد أحد الوفود على أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. وأعرب وفد آخر عن تقديره الخاص للمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء التي بدأت لتوها في إدماج الأنشطة الفضائية في برامجها، وأشار إلى أنه وجه نداءات إلى اللجنة من أجل تخصيص موارد للمساعدة فيما يتعلق باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في تلك البلدان.

151 - وبالإشارة إلى الفقرة 6-14، طلب مزيد من المعلومات بشأن استحداث منصة إلكترونية، بما يشمل تمويلها، فيما يتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية.

152 - وفيما يتعلق بأداء البرنامج في عام 2021، ومن حيث زيادة الامتثال للنظام القانوني الدولي المتعلق بالأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، رحب أحد الوفود بالمساهمة الواردة في مقياس الأداء المتصل بعدد الأجسام الفضائية التي حُددت هويتها والتي أبلغ الأمين العام عن مجموعه الحالي المسجل.

153 - وفيما يتعلق بالنتائج المقررة لعام 2023، في إطار النتيجة 1: زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء، أشار أحد الوفود إلى أن عمل البرنامج قد أسهم في قيام دولة إضافية بتطوير وإطلاق أول ساتل لها، مما رفع العدد الإجمالي لمثل هذه الدول إلى 6 دول من أصل 13 دولة مقررة، وهو ما يمثل معدل تنفيذ يبلغ نحو 46 في المائة، وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن التدابير التي تُتخذ لتحسين التنفيذ. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للأداء الفعلي لعام 2021 المبلغ عنه في إطار النتيجة 2: تأمين الطيف في النظم العالمية لسوائل الملاحة، مما أسهم في تمكين 388 أخصائياً من الحصول على التدريب، وهو ما يتجاوز الهدف المقرر، أي 103 أخصائيين. وطلب الوفد توضيحاً بشأن ما إذا كانت الأموال المخصصة كافية لتغطية جميع الدورات التدريبية.

الاستنتاجات والتوصيات

154 - رحبت اللجنة بإسهام المكتب في تعزيز التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، ولا سيما جهود المكتب الرامية إلى تعزيز قدرة عدد أكبر من البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء، وشجعت الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في هذا الصدد.

155 - وأشارت اللجنة إلى أهمية أن يواصل المكتب التركيز على وظائفه الأساسية، وخصوصاً وظيفته باعتباره أمانة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأداء مهامه باعتباره جهة تسجيل الأجسام الفضائية، والتوعية بالحاجة إلى تنسيق الإجراءات المتعلقة بالحطام الفضائي.

156 - ورحبت اللجنة بالتحسينات المقترحة إدخالها على تسجيل الأجسام الفضائية من خلال استحداث منصة إلكترونية لتحديث عملية التسجيل.

157 - ولاحظت اللجنة الزيادة المستمرة في عدد الأجسام الفضائية التي تطلق كل سنة، وكررت تأكيد أهمية الجهود التي يبذلها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لحماية الطيف.

158 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على زيادة الدعم التقني والخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار استخدام الفضاء للتسجيل بتحقيق خطة عام 2030.

159 - ورحبت اللجنة بتنفيذ مشروع "الفضاء من أجل المرأة" وأبرزت أهمية زيادة تمكين المرأة في مجالات علوم الفضاء وتكنولوجياته وابتكاراته واستكشافه، والدعوة إلى زيادة الوعي في مجال التعليم الموافق لذلك، بالتعاون مع الشركاء المعنيين.

160 - ورحبت اللجنة بالإجراءات التي يتخذها المكتب استجابة لتوصيات تقييم مكتب بيجين التابع لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك إشراك المزيد من الشركاء والجهات صاحبة المصلحة، ومن بينهم الأوساط الأكاديمية والكيانات الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وذلك في تصميم الأنشطة البرنامجية للمكتب.

161 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنأً بالتعديلات التالية:

برنامج العمل

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 4-6 (ج)

يستعاض عن عبارة "استخدام الفضاء الخارجي استخداماً مسؤولاً" بعبارة "استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية".

يستعاض عن عبارة "تنفيذ النظام الدولي الذي يحكم الأنشطة الفضائية" بعبارة "تنفيذ الإطار القانوني الدولي الذي يحكم الأنشطة الفضائية".

يستعاض عن عبارة "المساهمة في نظام عالمي لتنسيق حركة المرور في الفضاء والاتفاق على مبادئ لإدارة أنشطة الفضاء الخارجي في المستقبل" بعبارة "تقديم المساعدة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في مواصلة تطوير حوكمة أنشطة الفضاء الخارجي".

الفقرة 4-6 (د)

بعد عبارة "دعم استشاري تقني لمساعدة الدول"، تدرج عبارة "، بناء على طلبها،"

الفقرة 6-6

بعد البند (هـ)، يضاف البند (و)، ونصه كما يلي:

"(و) مواصلة التركيز على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

البرنامج 6

الشؤون القانونية

162 - في الجلستين 12 و 13، المعقودتين في 7 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 6، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 8)).

163 - وقام الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، والأمين العام المساعد رئيس الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 بعرض البرنامج، وردًا، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

164 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها لعمل مكتب الشؤون القانونية الذي يتناول، بوصفه الدائرة القانونية المركزية للأمم المتحدة، طائفة واسعة من المسائل بينها القانون الدولي وتدينه، وقانون البحار، والتجارة الدولية، والعدالة الجنائية. ورحبت بعض الوفود بالدعم الذي يقدمه المكتب إلى الجمعية العامة ولجنتها السادسة (اللجنة القانونية) والهيئات الأخرى المعنية بالقانون الدولي العام. وأشارت بعض الوفود إلى أن اللجنة لم تتمكن سابقا من الاتفاق على توصيات بشأن برنامج المكتب، وأعربت عن الأمل في أن تتمكن من القيام بذلك في الدورة الحالية.

165 - وأقر أحد الوفود بالأثر الإيجابي لعمل المكتب، على النحو المبين في الخطة البرنامجية، على النحو المبين في ولايته المتنوعة والمعقدة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لإسهام المكتب في العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي، وهو إسهام يقع في صلب ولايته. وأعرب وفد ثالث عن تقديره لعرض التقرير.

166 - وأشار أحد الوفود إلى قرار الجمعية العامة 122/76 المتعلق بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف، الذي كانت طلبت فيه الجمعية بدء التحكيم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

المنصوص عليه في المادة 21 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. وقال الوفد إن للمكتب دوراً رئيسياً يؤديه في هذا التحكيم، وهو ما كان ينبغي أن ينعكس في برنامج عمله.

167 - وفي ما يتعلق بالفقرة 8-2، تحت عنوان "الولايات والمعلومات الأساسية"، رأى أحد الوفود أنه ينبغي تصويب الإشارة إلى "اجتماع الدول الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار" لتصبح "اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار".

168 - ولاحظ أحد الوفود بأن المكتب سيسهم في جهود مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة أو قوات أمن غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في إطار ولاية من ولايات الأمم المتحدة (الفقرة 8-6). ورأى الوفد إنه من الأفضل للمكتب أن يركز على منع هذه الأعمال وتحسين الثقافة الداخلية والصفات الأخلاقية للموظفين لضمان الامتثال لمدونة الأخلاقيات الداخلية في أداء المهام الرسمية.

169 - وفي ما يتعلق بولاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) (الفقرة 8-11)، لاحظ أحد الوفود أن المكتب سيكفل اعتماد واستخدام قواعد موضوعية منسقة ومحدثة للقانون الخاص على نطاق واسع لتنظيم المعاملات التجارية الدولية، وتعزيز التعاون التقني وتشجيع مشاركة البلدان النامية في أنشطة الأونسيترال في مجال سن القوانين. وتساءل الوفد عن سبب تسليط الضوء على "المعاملات التجارية الدولية" فهي ليست سوى مجال واحد من مجالات عمل الأونسيترال العديدة.

170 - وبالإشارة إلى الفقرة 8-13، أشار أحد الوفود إلى الجهود التي يبذلها المكتب لإدراج الدروس المستفادة من تعديل وتكييف برنامجه وأفضل الممارسات المتصلة به، في الاستجابة للجائحة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد توضيحاً بشأن نوع المناسبات والاجتماعات التي تنظم عبر الإنترنت أو في شكل مختلط عوض الحضور الشخصي. وقال الوفد إن استخدام الأشكال الإلكترونية أو المختلطة لا ميزة له على الاجتماعات بالحضور الشخصي ولا ينبغي أن يشكل سابقة إذ إن استخدام هذه الأشكال هو تدبير استثنائي أمله الجائحة. وطلب وفد آخر في معرض إشارته إلى أن المكتب قدم مشورة حيوية إلى الأجهزة الرئيسية بشأن تسيير الأعمال واتخاذ القرارات في ضوء القيود المتصلة بكوفيد-19، مزيداً من المعلومات عن العبر التي استخلصها المكتب وعن تجربته في هذه العملية، بما في ذلك عقد الاجتماعات الافتراضية.

171 - ولاحظ أحد الوفود أن الهدف من البرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، هو كفالة احترام القانون الدولي العام والتقييد به، وتطوير العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي (الفقرة 8-25). وطلب الوفد توضيحاً بشأن ولاية المكتب المتمثلة في تطوير "العدالة والمساءلة على الصعيد الدولي". وفي ما يتعلق بالفقرة 8-26 (ب)، طلب الوفد توضيحاً بشأن ولاية إسداء المشورة إلى المحاكم الجنائية التي تتلقى مساعدة من الأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية وغيرها من آليات المساءلة الدولية. وقال الوفد إن المحاكم الجنائية التي أنشأتها الأمم المتحدة هي وظيفة إدارية ينبغي أن تنعكس بشكل صحيح في الهدف والاستراتيجية.

172 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021، وبدء نفاذ اتفاق مركز البعثة الخاص ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، لاحظ أحد الوفود أن جملة "اتفاق من اتفاقات مركز البعثة من أجل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في السودان، وهو اتفاق أبرم وبدأ نفاذه مؤقتاً في

4 تموز/يوليه 2021“ (الفقرة 8-28) ليست صحيحة من الناحية القانونية. وقال الوفد إن المعاهدة الدولية يمكن إما أن تدخل حيز النفاذ أو أن تطبق مؤقتا اعتبارا من تاريخ التوقيع.

173 - وفي ما يتعلق بالجدول 8-6، الذي ترد فيه المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 1، لاحظ أحد الوفود الإشارة إلى “تقديم الدعم لمحكمة واحدة من المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئتها الرقابية وسائر آليات المساءلة الدولية“. وتساءل الوفد عما إذا كانت “سائر آليات المساءلة الدولية“ تشير إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبما أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها أطرافا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قال الوفد إنه (إذا كانت الإشارة هي بالفعل إلى المحكمة) سيكون من الصعب على بعض الدول دعم أنشطة المكتب.

174 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، لاحظ أحد الوفود الإشارة إلى “مختلف اتفاقات الشراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص دعما لأهداف التنمية المستدامة“ (الفقرة 8-45). وقال الوفد إنه لم يؤث على ذكر الشراكات مع معاهد البحث والتدريب، معتبرا أن إقامة هذه الشراكات كان من شأنها أن تدعم تحقيق الأهداف.

175 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، اقترح أحد الوفود أن جملة “تفسير قواعد القانون الدولي“ هي أصح من جملة “تصوّر قواعد القانون الدولي“ من منظور قانوني دولي. وأعرب وفد آخر عن تقديره العميق للعمل المضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي، ولا سيما مبادرة تنظيم دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحكومات المنطقة. وأشار الوفد إلى أن هذه الدورات أتاحت فرصة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة لتعميق معرفتها بالقانون الدولي والعمل القانوني الذي تضطلع به الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها. وقال الوفد أيضا إن للتعاون بين المشاركين وتبادل الخبرات المهنية على الصعيد الإقليمي قيمة خاصة. وأبدى أحد الوفود تقديره لعمل شعبة التدوين وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، معربا عن أمله في استمراره. ورأى وفد آخر أن ثمة مجالا للتحسين في ما يتعلق بالنتيجتين 2 و 3.

176 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشؤون المحيطات، أشار أحد الوفود إلى أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز قدرة الحكومات على الإدارة المستدامة والمتكاملة للمحيطات. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الاستراتيجية، ولا سيما بشأن الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها المهام الواردة في الفقرة 8-65 إلى زيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتعلقة بتنفيذ كل من أحكامها.

177 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا، نوّه أحد الوفود بأهمية وجدوى الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. وقال وفد آخر إن الإشارة إلى “إدراج نصوص الأونسيترال في القانون الوطني“ في الفقرة 8-78 (ب) ستكون أدق من الناحية القانونية إذا نُفِج النص ليصبح كما يلي: “تكييف التشريعات الوطنية مع نصوص الأونسيترال“. وأشار وفد آخر إلى العمل الهام الذي تضطلع به الأونسيترال بشأن تنسيق القانون الدولي وتوحيده في مجال التحكيم الدولي. وأقر الوفد بالعمل الجبار الذي اضطلعت به

الأونسيترال على مدى السنوات الـ 20 الماضية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى المؤسسات الأكاديمية في المسائل المتصلة بالقانون التجاري الدولي. وقال الوفد إن عقد دورات في فيينا ونيويورك جعل من الصعب متابعة المناقشات وتساءل عن سبب تعذر عقد الدورات في مكان واحد. ورحب وفد آخر بأتمتة المعاملات التجارية الواردة تحت النتيجة 2.

178 - وفي ما يتعلق بالجدول 8-15، الذي يتضمن مقياس الأداء للنتيجة 1 في إطار البرنامج الفرعي 4 (إحراز تقدم في جعل مصائد الأسماك العالمية مستدامة)، قال أحد الوفود إن من السابق لأوانه تحديد النتائج الممكنة لمصائد الأسماك المستدامة في ما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، إذ إن من المقرر عقد المؤتمر في عام 2023. واقترح الوفد أن تكون مقاييس الأداء منسجمة مع الصياغة المتفق عليها في قرارات الجمعية العامة.

179 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها، أعرب أحد الوفود عن تقديره لدور المكتب بوصفه جهة وديعة للمعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك قيامه بتسجيل هذه المعاهدات ونشرها. وقال أحد الوفود إن الإشارات إلى "الحيلولة دون حصول مشاكل في تفسير وتنفيذ الأحكام الختامية للمعاهدات المتعددة الأطراف" و "بدء نفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف" (الفقرة 8-92) تبدو غير صحيحة، لأن الموافقة على الالتزام بالصكوك القانونية الدولية هي حق سيادي لكل دولة. وأقر وفد آخر بأهمية دور البرنامج الفرعي، وتساءل عما إذا كانت هناك تسجيلات للدراسات أو المنشورات، بما في ذلك جميع الاتفاقات التي توصلت إليها الدول.

180 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 المبلغ عنه في إطار البرنامج الفرعي 6، سأل أحد الوفود عن سبب تسليط المكتب الضوء على بدء نفاذ المعاهدات الدولية في مجال حماية البيئة (الفقرة 8-93). وعلى مدى السنوات الـ 40 الماضية، دخل حيز النفاذ العديد من الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بمواضيع أخرى، وبالكاد أسهم الاهتمام الانتقائي الذي يوليه المكتب لكل من القطاعات في نشر المعلومات والمعارف المتعلقة بالقانون الدولي ككل.

181 - وأعربت وفود عدة عن دعمها الكامل لعمل آلية التحقيق المستقلة لميانمار وتفتتها فيها، الأمر الذي يعكس التزام الدول الأعضاء بمكافحة الإفلات من العقاب وضمان العدالة والمساءلة عن الفظائع وغيرها من الانتهاكات المرتكبة قبل الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021 وبعده. وهنا أحد الوفود الآلية على التقدم الذي أحرزته ورحب بالمرونة والفعالية اللتين أظهرتهما بتعديل تخطيطها استجابةً للتحديات الناجمة عن الجائحة. ورأى أن إنشاء الآلية يقع ضمن نطاق السلطة المنوطة بالجمعية العامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن إنشاءها وإدراجها في إطار البرنامج 6، الشؤون القانونية، مأذون بهما عملاً بقرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43 وقد أعيد تأكيدهما في قرار الجمعية 264/73. وأشار أحد الوفود إلى الدور الحيوي الذي تؤديه الآلية في جمع الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمجها وحفظها وتحليلها. وقال الوفد إنه يمكن إطلاع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية على الملفات المعدة بغية تيسير إجراء محاكمات جنائية عادلة ومستقلة. ورحب أحد الوفود بتسارع وتيرة عمل الآلية، كما يتضح من حجم المعلومات التي جرى تجهيزها تمهيداً لتبادلها.

182 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن الفرع الثاني، المتعلق بآلية التحقيق المستقلة لميانمار، لا يزال مدرجا في البرنامج 6. وأكدت من جديد أن إدراج ما أسمته هيكلًا غير شرعي هو أمر غير مناسب ويشكل سابقة خطيرة، لأن الآلية أنشئت بموجب ما اعتبرته قرارا غير سليم ومسئلا لمجلس حقوق الإنسان يتعلق ببلد محدد لدولة عضو واحدة، لا صلة له بالشؤون القانونية للأمم المتحدة. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي حذف الآلية من البرنامج 6.

183 - وأعربت وفود عدة عن تأييدها لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (الفرع الثالث)، مؤكدة أن هذا الدور حيوي في تحقيق المساءلة في حالات المخالفات المروعة في الجمهورية العربية السورية. ورأى أحد الوفود أن الشعب السوري ما برح يتحمل منذ أكثر من عقد ما لا يمكن تصوره، وفي هذا الصدد، أصبحت الآلية أداة حيوية تزود المدعين العامين والمحققين بالأدلة اللازمة لضمان المساءلة الجنائية، محققة بذلك قدرا من العدالة للعديد من الضحايا. ورأى الوفد أنه ينبغي الإصغاء إلى الشعب السوري وأن تتاح لكل فرد سوري فرصة السعي إلى إحقاق العدالة. وأشار الوفد إلى أن المساءلة والعدل أساسيان لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز عملية سياسية دائمة تقودها الأمم المتحدة في البلد.

184 - وأقرت وفود عدة بالنقد الذي أحرزته الآلية في تنفيذ ولايتها البالغة الأهمية في جمع ودمج وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في الجمهورية العربية السورية خلال العقد الماضي. واعتبرت بعض الوفود أن هناك ولاية واضحة للآلية منصوصا عليها في قرار الجمعية العامة 248/71، وحاجة واضحة إلى إدراج عملها في إطار البرنامج 6.

185 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن الآلية لا تزال مدرجة في إطار البرنامج 6. وشدد أحد الوفود على أن البرنامج مكرس لأنشطة المكتب، مكررا التأكيد على أن إدراج ما يسمى بالهيكل غير الشرعي هو أمر غير مناسب. وقال وفد آخر إن الجمعية العامة تجاوزت الصلاحيات الممنوحة لها بموجب المواد 10 إلى 12 و 22 من الميثاق عندما أنشأت الآلية. وقال الوفد أيضا إن إنشاء الآلية من دون موافقة الجمهورية العربية السورية أو من دون قرار صادر عن مجلس الأمن متخذ عملا بالفصل السابع من الميثاق، ينتهك مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأشار الوفد إلى أن القرار الذي أنشأت فيه الجمعية الآلية اتخذ من دون موافقة البلد المضيف وجرت صياغته والموافقة عليه من قبل مجموعة من الدول المهتمة ضد إرادة الجمهورية العربية السورية.

186 - وقال الوفد إنه لا ينبغي تمويل الآلية من ميزانية الأمم المتحدة، مشيرا إلى محدودية الإبلاغ وانعدام المساءلة في ما يتعلق باستخدام الآلية للأموال. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي حذف الآلية من البرنامج 6 ومن الميزانية العادية برمتها.

الاستنتاجات والتوصيات

187 - أوصت اللجنة، انسجاما مع قرار الجمعية العامة 236/76، بأن تستعرض الجمعية، في دورتها السابعة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 8، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 7

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

188 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022 في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 9)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

189 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

190 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولاحظت بارتياح أن الإدارة تواصل دعم التعافي العالمي بعد الجائحة وأن برامجها الفرعية لا تزال فعالة ومواكبة للمستجدات. ورحب أحد الوفود على وجه التحديد بالدعم المقدم من الإدارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023. ونوهت عدة وفود أيضاً بعمل الإدارة على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

191 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لأنشطة الإدارة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل التعافي ودعم الاستدامة في أعقاب جائحة كوفيد-19 وتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب ذلك الوفد أيضاً عن تأييده للتنفيذ الكامل للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الامتثال التام لمبادئه الأساسية. وأضاف أن زيادة التعاون الموضوعي بين الإدارة والمنسقين المقيمين سيساعد على تكثيف المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً على الصعيد الوطني.

192 - وأعرب أيضاً عن التقدير لعمل الإدارة على بناء القدرات في مجال الإحصاءات في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، وللدعم المقدم إلى الآلية الحكومية الدولية للمنظمة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث إن ذلك يظل ضرورياً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإبرازه.

193 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأخذ المقترحات التي سبق وقدمتها الدول الأعضاء في الاعتبار في الخطة البرنامجية المعروضة على اللجنة آنئذ.

194 - وأشار إلى أن اللجنة لم تتمكن من اختتام مناقشتها للبرنامج في الدورة السابقة بسبب ضيق الوقت مع أنها كانت قريبة جداً من التوصل إلى توافق في الآراء. وأشار أيضاً إلى أن عجز اللجنة عن الاتفاق على البرنامج يرجع إلى اقتراح بعض الوفود صياغات أثارت مناقشات من الأنسب أن تُجرى في إطار اللجنة الثانية. وفي هذا الصدد، حث أحد الوفود أعضاء اللجنة على إبداء أقصى قدر من المرونة واختتام مناقشاتها للبرنامج في الوقت المحدد. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تتمكن اللجنة في الدورة الحالية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج بكفاءة حتى تزود الإدارة بالتوجيه الذي تسعى إليه، وحتى لا ترى الإدارة

في عدم اتفاق اللجنة قلة دعم للبرنامج. والتُمنست إيضاحات من الإدارة بشأن ما سيلحق بالبرنامج من تأثير في حال لم توص اللجنة الجمعية العامة في الدورة الحالية بالموافقة عليه، وبشأن السبل التي يمكن للجنة أن تدعم بها البرنامج.

195 - وفيما يتعلق بنتائج الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية، التي هي جهاز لتقرير السياسات في إطار البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء مقررين لهذه اللجنة يردان في تقريرها (E/2022/24-E/CN.3/2022/41) ويوجّه فيهما انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عدد من المقررات. أولاً، فيما يتعلق بالفقرة (د) من المقرر 112/53 المتعلق بالإحصاءات الصحية، قال الوفد إنه يؤيد بشدة الشفافية في تبادل المعلومات عن جميع الجوانب المتصلة بالصحة ويؤمن إيماناً راسخاً باتباع النهج العلمي في اتخاذ القرارات بشأن مسائل سياسات الصحة العامة، لكنه يرى أن المنهجية المستخدمة والنتائج التي توصل إليها الفريق الاستشاري التقني المعني بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية لا تقبلها الدقة العلمية أو التمهيد العقلاني. ورأى أن العملية لم تكن تعاونية ولا بالمستوى الملائم من التمثيل، وأن مصادر البيانات المستخدمة في عملية النمذجة غير موثوقة. وقال الوفد أيضاً إنه لم يتفق مع استخدام مصادر متنوعة للبيانات وإن ذلك بدوره يضع سلامة تقنيات التنبؤ المستعملة موضع شك، لا سيما عندما يُؤخذ في الاعتبار أن بلدانا مثل البلد الذي يمثل هذا الوفد لديها قبلئذ نظام محكم لجمع بيانات الأحوال المدنية على مستوى المواليد والوفيات. ولا يؤيد الوفد، بسبب ما سبق، لا العملية ولا المنهجية التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية والفريق الاستشاري التقني، كما أنه لا يؤيد النتائج التي توصل إليها الفريق. ثانياً، أشار الوفد إلى ما لديه من شواغل إزاء الفقرة (د) من المقرر 108/53 المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية الذي يرى أن مضمونه لا يعالج تماماً الشواغل التي أعرب عنها الوفد مراراً وتكراراً، ولا سيما فيما يتعلق بتقدير الوفيات الزائدة المرتبطة بكوفيد-19، وأكد من جديد أن اللجنة الإحصائية لم تعكس على النحو المناسب موقف الدولة العضو التي يمثلها الوفد بشأن تقييم الوفيات الناجمة عن كوفيد-19.

196 - وأشار أحد الوفود إلى أن يوم المناقشة يتزامن مع يوم "دوان وو" في الصين، وهو اليوم الذي يصلي فيه الناس من أجل السلام والوحدة. وفي هذا الصدد، أضاف الوفد أنه لا يمكن تحقيق السلام والوحدة دون تنمية، وأن هذا الرأي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبند الذي تنتظر فيه اللجنة آنئذ. وأشار الوفد إلى أن التنمية المستدامة هي هدف المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، وأن استمرار تفشي جائحة كوفيد-19 يقوض الإنجازات التي تحققت في القضاء على الفقر وفي التنمية على الصعيد العالمي، مما يجعل التعافي الاقتصادي العالمي متفاوتاً وغير متوازن. ورأى الوفد أن تنفيذ خطة عام 2030 يواجه تحديات جديدة وأن التضامن والتعاون هما الخياران الوحيدان لمعالجة الأزمة وتعزيز تنفيذ هذه الخطة والتعافي من آثار الجائحة. وأضاف الوفد أن الدعم المقدم من الإدارة إلى الآلية الحكومية الدولية يظل ضرورياً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في مجال التنمية وكفالة تحقيقه، وأن التحليل والدعم التقني أهمية محورية في توجيه النتائج الحكومية الدولية المتوخى منها التصدي للتحديات الإنمائية العالمية بطريقة كلية.

197 - وأشار أحد الوفود إلى أن عمل الإدارة ضروري للأمم المتحدة وأنه ضروري قبل كل شيء لمعالجة مسألة التنمية في إطار المنظمة، وشدد على أن القضاء على الفقر لا يزال يشكل تحدياً مستمراً فاقمته جائحة كوفيد-19 التي عرضت تنفيذ خطة عام 2030 للخطر. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في عدة قرارات أن يتابع مسألة فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة لممارسة

الضغط السياسي والاقتصادي، وأن يدرس ما لهذه التدابير من آثار على البلدان التي تُفرض عليها، بما في ذلك تأثيرها في قدرتها على مواجهة آثار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها. وطلب الوفد أن توسع الإدارة عملها في هذا الصدد. وسلط وفد آخر الضوء على ما للتدابير القسرية الانفرادية من آثار مدمرة، وعلى حق سكان البلدان المستهدفة في التنمية، على نحو ما أكدته الجمعية العامة والمقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، وطلب معلومات عن التدابير المحددة التي نظرت فيها الإدارة في إطار برنامج عام 2023 للتخفيف من آثار التدابير القسرية الانفرادية المفروضة.

198 - وأبرز أحد الوفود الحاجة الملحة إلى التخطيط والتمويل لمواجهة العواصف الرملية والترابية في غرب آسيا ومنطقة الخليج الفارسي، وطلب مزيداً من المعلومات عن الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسائل.

199 - ورأى أحد الوفود أن عمل الإدارة مهم لضمان تطبيق الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة نهجاً موحداً، ولتعزيز الروابط بين الوكالات من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. ورأى الوفد كذلك أن الانخراط الجماعي في حل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الملحة، بما في ذلك القضاء على ممارسة استخدام التدابير القسرية الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي، هو الوحيد الكفيل بمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

200 - وإذ لاحظت الوفود أن الإدارة تولي اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان أفريقيا في إيجاد خيارات سياساتية فعالة للتعجيل بالقضاء على الفقر ومعالجة أوجه التفاوت، شددت على ضرورة إعطاء الأولوية أيضاً للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وتذكر بأنه أشير مراراً وتكراراً إلى ضرورة تقديم مساعدة شاملة إلى هذه المجموعة من البلدان، بما في ذلك في تقارير الأمين العام. وقال أحد الوفود إن العمل مع البلدان المتوسطة الدخل يفتقر إلى نهج منظم ومتسق، وإن على المنظمة أن تعمل مع هذه المجموعة من البلدان في إطار نهج متكامل واحد يشمل جملة أمور منها الاستفادة من الخبرات المكتسبة من العمل مع مجموعات أخرى من البلدان مثل أقل البلدان نمواً، ووضع مجموعة من التدابير المحددة الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ذكرت وفود بأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها 215/76، أن يجري تحليلاً للقدرات المتاحة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك مؤشرات التنمية واستراتيجياتها وأدواتها من أجل النظر في المسألة لاحقاً ووضع خطة استجابة على نطاق المنظومة. وأعرب الوفد عن تأييده للجهود التي تبذلها الإدارة للتعجيل بإحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة بالعمل على مجالات من قبيل التغلب على آثار تغير المناخ، وتمويل التنمية المستدامة، وتنفيذ التحول الرقمي، وضمان إمكانية الوصول إلى البيانات، وطلب توضيحاً بشأن الكيفية التي تعترف الإدارة أن تتفاد بها الولاية المتعلقة بإجراء عملية مسح لتيسير التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية المستدامة على نحو ما يرد في الفقرة 23 من القرار 215/76.

201 - وأشار إلى أن الوفود نظرت في الدورة الحادية والستين للجنة في أثر جائحة كوفيد-19 على العديد من الجوانب المشمولة بالبرنامج، غير أن البلدان المتوسطة الدخل ليست ضمن مجموعات البلدان المنظور فيها في إطار الاستراتيجية والعوامل الخارجية المتدرجة ضمن الخطة البرنامجية لعامي 2022 و 2023. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد الوفود أن أضعف البلدان، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، هي بلدان تعاني أوضاعاً هشة وأنها واجهت تحديات شديدة بسبب الجائحة. ولوحظ على وجه التحديد أن البلدان المتوسطة الدخل ليست ضمن البلدان التي يتناولها البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات؛ والبرنامج

الفرعي 5، السكان؛ والبرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية؛ والبرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية. ورأى الوفد أنه يجب إدراج البلدان المتوسطة الدخل في العرض السردى لتلك البرامج الفرعية ليتسنى لها التعامل على نحو أفضل مع التحديات المحددة التي تواجهها هذه البلدان. وأعرب الوفد عن أمله في أن يُنظر في هذه المسألة على النحو الواجب لكفالة تقديم الدعم الكافي إلى البلدان المتوسطة الدخل أيضا بما أن 73 في المائة من فقراء العالم يعيشون فيها.

202 - ويُودي أيضا بتنسيق الدعم المقدم من مؤسسات الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي إلى البلدان المتوسطة الدخل وزيادة ما يبذلونه من جهود لفائدة هذه البلدان. وشدد أحد الوفود على دور اللجنة الهام في كفالة أن تحترم التوصيات المقدمة في إطار ولايتها مبدأ الشمول، وذلك حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وقال الوفد إن عمل اللجنة يجب أن يشمل جميع فئات البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تحسين هيكل الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. وأضاف الوفد أن من المهم تقصي جميع السبل التي يمكن أن تقيّد البلدان المتوسطة الدخل، مستشهدا على سبيل المثال بعمل لجنة السياسات الإنمائية التي تمتلك خبرات في مجال وضع وتطبيق مؤشرات ومنهجيات تتجاوز العمليات القائمة وإن كانت غير مُناطة بولاية تركز على هذه المجموعة من البلدان. وطلب مزيدا من المعلومات عن السبل التي يمكن بها للجنة أن تدرج تجربة البلدان المتوسطة الدخل في عملية استعراض الخطة البرنامجية حتى تحصل كما ينبغي على الدعم اللازم.

203 - وأعرب عن التأييد لتركيز البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة، على التعافي بعد الجائحة في سياق تنفيذ عقد العمل من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030.

204 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، أعرب عن الترحيب باستمرار إعطاء الأولوية فيه لمسألة مكافحة الفقر.

205 - وأعرب عن القلق إزاء مضمون الفقرة 9-51 ومقاييس الأداء الواردة في الجدول 9-7 في إطار البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة. وقال أحد الوفود إنه لا يمكنه تأييد فكرة اعتبار "خريطة الطريق العالمية" بشأن التحول في مجال الطاقة نتيجةً رسميةً للحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة. ورأى أن خريطة الطريق لا تعكس المجموعة الواسعة من الآراء المعرب عنها خلال الحوار وأن من اللازم إجراء المزيد من الحوارات مع الدول الأعضاء. وأبدى الوفد أيضا رغبته في حذف تلك الإشارات. وأشار أيضا إلى أنه لا يوجد هدف متفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 على نحو ما يرد في الفقرة 9-51.

206 - وقال أحد الوفود إن للبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، والبرنامج الفرعي 5، السكان، أهمية بالغة في تنفيذ خطة عام 2030. وطلب الوفد إيلاء مزيد من الاهتمام في تقارير لجنة السكان والتنمية إلى تدابير دعم معدلات المواليد والأسر في البلدان حيث تتناقص معدلات المواليد وتتزايد معدلات الشيخوخة. ووجه الوفد الانتباه فيما يتعلق بالمنشورات التحليلية التي تنشرها الإدارة بشأن هذه المسائل إلى الفقرة 9-87 من الخطة البرنامجية التي تتضمن إشارة إلى أهمية العمل مع النظراء الوطنيين ضمن الدروس المستفادة، وأعرب عن أمله في هذا الصدد في تنفيذ هذه الخطة قدر الإمكان.

207 - وأعرب عن الترحيب بإدراج قرار الجمعية العامة 215/76 المتعلق بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في قائمة ولايات البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية. وفي هذا السياق، أُثير سؤال عن الكيفية التي تعتم بها الإدارة إجراء الدراسة المعتمز إجراؤها بشأن وسائل الدعم المتاحة لتلك المجموعة من البلدان. وأشار أحد الوفود إلى القرارين 200/74 و 191/76 المتعلقين بالتدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، وطلب معلومات إضافية عن عمل البرنامج الفرعي على تنفيذ الولايات المستمدة منهما، وشدد على ضرورة إدراج هذا العمل في الفرع المتعلق بالنتائج من البرنامج الفرعي.

208 - وسلط الضوء على أهمية العمل المنجز في إطار البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، وأنشطة لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ومنتدى إدارة الإنترنت. وأشار أحد الوفود إلى الولاية التي أسندتها الجمعية العامة في قرارها 189/76 فيما يتعلق بتنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعقد حوار متعدد الأطراف بشأن مسائل إدارة الإنترنت. واقترح الوفد أخذ استنتاجات وتوصيات لجنة الخبراء في الاعتبار في النتائج المتوقعة من البرنامج الفرعي، بما في ذلك في الفقرة المتعلقة بتحسين قدرات الموظفين الحكوميين التي ورد فيها أن التركيز سيكون على المساواة بين الجنسين، في حين ينبغي أن يكون التركيز، من حيث الشرط الأساسي، على الكفاءة المهنية للموظفين الحكوميين.

209 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، أعرب عن الترحيب بأنشطة الإدارة لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بالجهود المبذولة لمعالجة مسألة الغابات الشمالية والمختلطة وبأخذ مساهمة الغابات في سياق تغير المناخ في الاعتبار على النحو الواجب.

210 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، أعرب عن الترحيب بنتائج هذا البرنامج الفرعي، وأبدى تقدير خاص لعمل الإدارة على اجتذاب استثمارات مستدامة. وأشار أحد الوفود إلى المبادرات الجريئة والتقدمية لمكتب تمويل التنمية المستدامة في مجال إصلاح تصنيفات الجدارة الائتمانية على الصعيد العالمي، وأعرب عن أمله في أن يستمر في المبادرة بمبادرات من هذا القبيل في المستقبل. ولاحظ الوفد أيضا عدم إدراج قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 30/2021 المتعلق بتسخير التكنولوجيات المفتوحة المصدر لأغراض التنمية المستدامة في قائمة ولايات البرنامج الفرعي، وطلب إدراجه. وذكر بأن هذا القرار يُسند ولاية محددة للأمانة العامة وهي إيجاد سبل لتسخير التكنولوجيات المفتوحة المصدر.

211 - وأشار أحد الوفود إلى التحسن الكبير في عرض البرنامج الفرعي 9 مقارنة بالنص الذي نُظر فيه في الدورة السابقة. وأضاف أن الصيغة الحالية للبرنامج تتضمن إشارة واضحة إلى نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية وإشارات محددة إلى خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وهي الوثيقة الأهم فيما يتعلق بتمويل التنمية والأوثق صلة بهذا الموضوع. ولاحظ الوفد نفسه من ناحية أخرى أن الفقرة 9-132 (هـ) تتضمن إشارة إلى متابعة مسارات العمل الخاصة بمبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، وهي المبادرة التي تُعرف أيضا باسم "مبادرة كندا وجامايكا". وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن التوصيات السياساتية للمبادرة البالغ عددها 259 توصية جاءت نتيجة مشاورات بين الدول الأعضاء والخبراء والأوساط الأكاديمية وممثلي المجتمع المدني، لكنها لم تتبثق عن عملية تفاوض حكومية دولية ولم تتفق الدول الأعضاء عليها. وأضاف الوفد أن بعض المقترحات السياساتية مفيدة، لكن العديد من التوصيات لا تزال مثار جدل. وأشار الوفد كذلك إلى أن الدول الأعضاء لم تأذن بتحويل أفرقة المناقشة إلى مجموعات في إطار تلك المبادرة. ولذلك يعتقد الوفد أنه لم يصدر تكليف فيما يتعلق بمسارات العمل المشار

إليها أعلاه وأن من بالغ الأهمية أن يستند عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى برنامج عمل أديس أبابا وليس إلى مبادرات لم يصدر تكليف بشأنها أو لم يتفق عليها. واستفسر الوفد عن السند المرجعي المحدد المتفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي الذي استند إليه في إدراج هذا العنصر في البرنامج الفرعي، وإن كان يعتقد أن لا وجود لسند مرجعي من هذا القبيل. وطلب وفد آخر كذلك حذف الإشارة في الفقرة 9-132 (هـ) من البرنامج إلى المبادرة القطرية غير الرسمية لكندا وجامايكا في سياق الإشارات الواردة في البرنامج الفرعي إلى عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وإلى آليات التمويل الوطنية الشاملة.

212 - وشجع أحد الوفود الإدارة على مواصلة تطبيق إدارة قائمة على النتائج في برنامجها وأقر بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وطلب تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن جهود الإصلاح التي تبذلها الإدارة وعن الآثار المحددة المتوقعة منها في عام 2023. وطلبت إيضاحات بشأن الخطوات المتخذة حتى حينه لكفالة اتساق جهود الإدارة مع جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبشأن دور الإدارة في نظام المنسقين المقيمين.

213 - وقال أحد الوفود إن الإدارة قامت بدور هام في مساعدة البلدان على اتباع ما يلزم من سياسات شاملة للجميع وقائمة على البيانات وملتزمة حول الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وطلب معلومات عن كيفية تنسيق الإدارة مع عناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأضاف أن عمل الإدارة على التنمية المستدامة أصبح أشد إلحاحاً في ظل النكسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والاضطرابات الأخيرة في التجارة العالمية، وتحديات تأمين الأمن الغذائي التي تلوح في الأفق. وقال إن هذه المسائل تزيد من تعريض الوفاء ببناء عدم ترك أي أحد خلف الركب للخطر، وشدد على ما للتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى من أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

214 - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أبدى أحد الوفود تعليقاً مفاده أن من الضروري مكافحة تغير المناخ وتحقيق أهداف اتفاق باريس لتكون التنمية الاقتصادية مستدامة. ورأى أن المراعاة التامة لبُعد حقوق الإنسان ولحماية حقوق الأقليات أمر ضروري لتكون التنمية مستدامة حقاً، وينبغي للخطة البرنامجية أن تعكس ذلك على النحو الواجب. وقال الوفد أيضاً إنه لا يزال يتعين العمل على ترشيح الوثائق، وزيادة الوضوح، وضبط مؤشرات الأداء، وزيادة تركيز الخطة البرنامجية على النتائج بدلاً من النواتج. وكمثال على ذلك، أشار الوفد إلى المؤشرات التي يكون المقياس فيها هو عدد الأشخاص الذين يحضرون اجتماعات أو عدد البلدان التي تحضر معرضاً للاستثمار بدلاً من أن يكون المقياس هو نتائج المعرض. وإذ سلم الوفد بمشاركة الإدارة مشاركة كبيرة في تنظيم معارض الاستثمار، شدد على أن الإدارة لا يلزمها مجرد حضور أشخاص تلك المناسبات، بل ينبغي أن تتجم زيادة حقيقية في الاستثمار عن هذه المناسبات، وهو ما ينبغي أن ينعكس بدوره في مؤشرات البرنامج الفرعي.

215 - وذكر أحد الوفود بأن البرنامج افترق إلى نهج استراتيجي وتضمن أهدافاً مشتتة في الدورة السابقة. ورأى الوفد أن الشكل المعروض به البرنامج على اللجنة آنذاك يتعلق بالوسائل وليس بالأهداف وأنه يركز على الهيكل التنظيمي وليس على أهداف الإدارة، ومن ثم فمن الصعب جداً على اللجنة أن تقف على الأهداف المحددة في إطار عملية الإصلاح الإداري على نحو ما يورده الأمين العام في تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة"

(A/72/492/Add.2). وأضاف الوفد أن الاعتبارات من هذا القبيل أدت إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج في الدورة السابقة، ورأى أن المعلومات المفرطة المقدمة في الوثيقة قيد النظر، والمستندة في بنيتها حصرا على هيكل التكاليف مع التركيز على الوسائل، لا تعكس كما ينبغي الأهداف التي حددها الأمين العام في إطار إصلاحاته. وناشد الوفد الإدارة أن تعود إلى منطق انتهاج إدارة تستند إلى الأهداف والنتائج على نحو ما طرحه الأمين العام ووافقت عليه الجمعية العامة.

216 - ولاحظ وفد آخر أن ما يُنظر فيه هو هيكل جديد للميزانية وأن نموذج الإدارة في المنظمة قد تغير، وهذا أمر تحتاج اللجنة إلى مراعاته في تقييم البرنامج المعروض عليها.

217 - وأثير سؤال بشأن تمويل التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بعقد العمل، الذي طلب في سياقها إلى البلدان بأن تسرع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الإنجاز الفعال لأهداف التنمية المستدامة يتطلب تعبئة الموارد المالية من مصادر مختلفة أهمها المصادر المحلية التي تعتبر من مصادر التمويل الأكثر موثوقية والأكثر إتاحة لإمكانية التنبؤ، وإن كانت غير كافية. وأبدى أحد الوفود تعليقا مفاده أن الموارد المحلية تشكل بالنسبة للعديد من البلدان أكثر من 70 في المائة من التمويل اللازم لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي يقل دخلها عن 50 في المائة من هذا المبلغ المطلوب ستجد صعوبة في تمويل تحقيق هذه الأهداف، لا سيما وأن الناتج المحلي الإجمالي للعديد من أقل البلدان نموا يقل عن 50 في المائة من التمويل المطلوب. ولذلك، طُلبت معلومات بشأن المبادرات التي ستقوم بها الإدارة لإيجاد حلول لهذه الحالة. وقال الوفد أيضا إن المساعدة الإنمائية الرسمية مكمل حاسم للموارد المحلية وتؤدي دورا حيويا في حفز تعبئة تلك الموارد. ورأى أنه ينبغي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تزيد وأن تستهدف أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وطلب توضيح بشأن المبادرات التي ستقوم بها الأمانة العامة لضمان أن تقي البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالالتزام الطويل الأمد بتقديم نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة إلى البلدان النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

218 - أثنت اللجنة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لما قامت به من عمل هام لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

219 - ورحبت اللجنة بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين التعاون عبر برامجها الفرعية.

220 - ورحبت اللجنة بالتنسيق الوثيق للإدارة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

221 - وأقرت اللجنة بالدور الذي أدته الاجتماعات الافتراضية والمختلطة في تيسير تنفيذ البرامج في عام 2021، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من خلال تيسير المشاركة في الاجتماعات، بما في ذلك من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشجعت الإدارة على مواصلة استخدام التكنولوجيا لزيادة شمولية الاجتماعات حسب الاقتضاء.

222 - وسلمت اللجنة بدور البلدان المتوسطة الدخل وضرورة إدراجها في الخطط والبرامج على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية 215/76 وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة باحتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

223 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 9-4

في نهاية الفقرة، تضاف الجملة التالية: "وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة".

الفقرة 9-8 (ج)

يستعاض عن عبارة "النساء والفتيات، والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة" بعبارة "أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا، بمن فيهم النساء والفتيات".

الفقرة 9-13 (ج)

تضاف كلمة "المعنية" بعد عبارة "الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة".

الولايات التشريعية

الفقرة 9-18

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يدرج ما يلي:

"30/21 تسخير التكنولوجيات المفتوحة المصدر لأغراض التنمية المستدامة"

البرنامج الفرعي 3

التنمية المستدامة

الفقرة 9-51

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: "كلفت الجمعية العامة، في قرارها 210/76، الأمين العام بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة كمتابعة للحوار الرفيع المستوى".

البرنامج الفرعي 7

المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الفقرة 9-106 (د)

يستعاض عن عبارة "بما في ذلك التواصل وفق نهج تصاعدي بشأن مسائل" بعبارة "بما في ذلك مناقشة قضايا السياسة العامة المتصلة بالعناصر الرئيسية لحوكمة الإنترنت".

الفقرة 9-107 (د)

بعد عبارة "مع التركيز على"، تدرج عبارة "تحسين الكفاءة المهنية للقوة العاملة في القطاع العام و".

البرنامج الفرعي 8

الإدارة المستدامة للغابات

الاستراتيجية

الفقرة 9-119 (ح)

بعد عبارة "الدول الأعضاء"، تدرج عبارة "، حسب الاقتضاء"،.

بعد عبارة "في المسائل المتصلة بـ"، تضاف عبارة "الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك ما يتعلق بـ".

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 1: إحرار تقدم نحو النهوض بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات لفائدة الجهات صاحبة المصلحة

الأداء البرنامجي في عام 2021 والأداء المستهدف لعام 2023

الفقرة 9-123

يستعاض عن عبارة "وضع مقترحات مشاريع قابلة للتمويل المصرفي بهدف الحصول على التمويل اللازم" بعبارة "تيسير الحصول على التمويل ومساعدة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد".

النتيجة 3: تعزيز فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات للتصدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي

يستعاض عن العنوان بـ "تعزيز فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، بما في ذلك صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات، للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي".

الفقرة 9-127

بعد عبارة "الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020"، تضاف عبارة "بما يتسق مع ولايات وألويات الاتفاقات والمبادرات الحكومية الدولية ذات الصلة".

الفقرة 9-128

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

"تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبرنامج الفرعي في إدراك أن عليه أن يزيد بذل الجهود التي ينصب عليها تركيزه، بما في ذلك استراتيجية الاتصالات المتعلقة بإبراز الدور المترابط الذي تؤديه الغابات في تمكين العالم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الإسهام في التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل البرنامج الفرعي إعداد مواد تعزز المعارف، وسيبذل جهوداً لبناء القدرات (حلقة عمل تدريبية، حسب الاقتضاء) بصورة حضورية وافتراضية على حد سواء، وسيعمل بالتعاون مع الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والشركاء الإقليميين، والمجموعات الرئيسية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على ضمان اتخاذ إجراءات على جميع الصعد، سواء العالمي أو الإقليمي أو الوطني. وسيسهل البرنامج الفرعي في تعزيز مساهمة الغابات فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، من خلال متابعة نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمل من أجل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع مراعاة ولايات مختلف المنظمات والكيانات".

الجدول 9-27

باء - توليد المعارف ونقلها

الإنجاز المستهدف 5

يستعاض عن عبارة "صك الأمم المتحدة المتعلق بالغابات وغير ذلك من المسائل المختلفة المتصلة بالغابات" بعبارة "الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات".

الإنجاز المستهدف 7

يستعاض عن عبارة "التنمية المستدامة" بعبارة "الإدارة المستدامة للغابات".

البرنامج الفرعي 9

تمويل التنمية المستدامة

الفقرة 9-132 (هـ)

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

”تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا والولايات القائمة، متابعة مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده“.

البرنامج 8

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

224 - خلال دورتها الثانية والستين، نظرت اللجنة في البرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 10)).

225 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

226 - أعربت الوفود عن دعمها وتقديرها لعمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال أحد الوفود إن العالم يواجه حاليا العديد من التحديات الخطيرة، بما في ذلك تغيرات عميقة وأسوأ جائحة تحدث منذ قرن. وأضاف قائلا إن الفجوات في الثروة والتعافي والتنمية والمناعة تأخذ في الاتساع وتوقع تأثيرا شديدا في التنمية العالمية. وفي هذا السياق، تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات وصعوبات متعددة؛ ولن تتحقق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أبدا بكاملها إذا تركت تلك البلدان خلف الركب. وسلطت الوفود الضوء على العمل القيم والمهم الذي يضطلع به مكتب الممثل السامية ورحبت بخطة البرنامجية لعام 2023، ولا سيما الاستراتيجيات والأهداف الواردة فيها، التي تتضمن تعزيز السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا والتعجيل بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها، وتحسين ترابط الدول النامية غير الساحلية وخفض تكاليف معاملاتها التجارية، وزيادة القدرة العامة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

227 - وقال أحد الوفود إن للمكتب دورا هاما عليه القيام به في دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تعافيتها من الجائحة، ولا سيما في ظل المعوقات التي يواجهها العديد منها فيما يتعلق بالقدرات. وقد قدم المكتب مساهمة هادفة في تشجيع الحوار بشأن الاستجابات العالمية للجائحة من زاوية ارتباطها بمجموعات البلدان الثلاث. وأكد الوفد أهمية أن يحسن المكتب ما يقوم به من تنسيق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تستجيب المنظمة على نحو فعال لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال وفد آخر إن الأزمات تضاعفت وأوجه عدم المساواة تفاقت بسبب الجائحة وإنه من الضروري من ثم تعزيز التعاون الدولي مع هذه المجموعات الثلاث من البلدان، حتى لا يترك أحد خلف الركب. وشدد وفد آخر على أن الجائحة أثرت بصورة غير متناسبة على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع استمرار إحكام جائحة عالمية قبضتها على العالم، ينبغي للمكتب أن يثابر على تقديم الدعم المتعدد الأوجه إلى أشد البلدان ضعفا وهي في طريقها إلى تحقيق تعاف مستدام، والتعجيل بتنفيذ ما لديها من برامج عمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤمل أن يواصل المكتب ولايته العامة المتمثلة في مساعدة أشد البلدان ضعفا البالغ عددها 91 بلدا.

228 - ولاحظ الوفد نفسه مع التقدير أن المكتب سيواصل في عام 2023 الدعوة بقوة باسم الدول الأعضاء الإحدى والتسعين الأكثر ضعفاً من أجل ضمان أن تظل احتياجاتها وتحدياتها الخاصة محور تركيز التضامن العالمي، بسبل منها بناء قدرتها على الصمود وتزويدها بإمكانية الحصول على الإغاثة المالية على نحو أفضل وفي توقيت أنسب، بالنظر إلى أن الكثير منها لا يزال يواجه آثار الجائحة وتغير المناخ والديون.

229 - وبالإشارة إلى الفقرة 10-5، رحب أحد الوفود باعترام المكتب مواصلة التوعية وتعبئة الدعم وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بأشد البلدان ضعفاً. ولوحظ أيضاً أن الموارد المعبأة ستتيح أيضاً للبلدان الأشد ضعفاً أيضاً الاستفادة من أنشطة بناء القدرات، والتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات المتصلة بالأهداف التنموية المستدامة وستمكنها أيضاً من بناء القدرة على الصمود في أعقاب الجائحة.

230 - وسأل أحد الوفود، مشيراً إلى الفقرة 10-10، عما إذا كانت هناك أية استراتيجيات بديلة لتنفيذ برامج العمل وتحقيق الأهداف المتاحة للبلدان التي تمر بفترة من عدم الاستقرار. وطلب وفد آخر مزيداً من المعلومات عن أنشطة التقييم المدرجة في الفقرة 10-16. وأشار إلى أن تقييم المشروع المتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في الطاقة المستدامة، الذي أنجز في عام 2021، قد استخدم للاسترشاد به في وضع عناصر الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023.

231 - ولاحظ أحد الوفود أن تنظيم المناسبات بالوسائل الافتراضية أتاح للمكتب بلوغ جمهور أعرض وزيادة عدد أصحاب المصلحة، على الرغم من العقبات الناجمة عن محدودية إمكانية الاتصال الإلكتروني في بعض البلدان. وجرى الترحيب أيضاً باعترام المكتب اختيار طرائق عقد الاجتماعات التي تستند إلى مزايا التفاعلات التي تجرى افتراضياً وبالحضور الشخصي، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من أوجه القصور فيها. وطلب وفد آخر إلى المكتب أن يواصل تعزيز شراكاته مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في إطار ركيزة التنمية، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية الإقليمية، من أجل دعم الإنجاز الكامل لخطة عام 2030.

232 - وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يقوم المكتب، في سياق تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، بتركيز عمله على أهم المسائل بالنسبة إلى تلك الفئة من البلدان، وهي التعجيل بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية وبناء إمكانات النمو المحلية، وتطوير قطاع الإنتاج الحقيقي وإنشاء أسواق رأس المال الخاصة بها. وأكد وفد آخر أن المكتب يتحمل مسؤولية إضافية تتمثل في تقديم الدعم الشامل لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في الدوحة في آذار/مارس 2023، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في عام 2024.

233 - وقال وفد آخر إنه بالنظر إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً قد أجّل مرة أخرى، من عام 2022 إلى عام 2023، فإن التركيز بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً ينصب على التحول نحو بناء شراكات مبتكرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة من شأنها أن تعزز تنفيذ برنامج عمل الدوحة في وقت تتفاقم فيه أوجه عدم المساواة والأزمات. وطلبت معلومات بشأن ما إذا كان برنامج عمل الدوحة سيفي بتنفيذه كاملاً بحلول عام 2031 أو أنه سيحتاج إلى الاستعراض وبشأن التدابير التي يجري اتخاذها لضمان عدم تأجيل المؤتمر مرة أخرى.

234 - ولاحظ أحد الوفود مع الارتياح أن برنامج عام 2023 يأخذ في الحسبان على نحو كاف الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. والبرنامج، بالإضافة إلى ذلك، يتسم بالأهمية ويغطي العمل المتصل ببعض أشد البلدان ضعفا. وأبرز وفد آخر الحاجة إلى إعطاء الأولوية لقدرة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في مجال الاقتصاد وقدرتها على التكيف مع آثار المناخ. وأضاف أنها أعلنت عن برنامج جديد لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز قدرتها على الصمود، يهدف إلى بناء القدرة على الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الحلول التقنية. ومن المهم ضمان أن تحضر أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المداولات وأن تُسمع أصواتها، لأنها كثيرا ما تكون على خط المواجهة عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ. وفي حين أن الاجتماعات التي تعقد بالحضور الشخصي تتسم بالأهمية البالغة، سيتعين على ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، السفر لمسافات طويلة للحضور، في حين أن الاجتماعات الافتراضية والمختلطة تتيح لها فرصة لزيادة مشاركتها. ولذلك، طُلب توضيح لكيفية إدارة أشكال الاجتماعات الافتراضية أو المختلطة من حيث شمولها للجميع.

235 - ودعا أحد الوفود المكتب إلى مواصلة تنفيذ مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 ضمن إطار خطة عام 2030. ورأى أنه ينبغي أيضا الحفاظ على التنسيق الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تتناول المنظمة بفعالية احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق السعي إلى تحقيق أوجه التآزر وتبسيط العمليات الرامية إلى تحقيق الأهداف.

236 - وذكر الوفد نفسه أن القدرة البحثية في الكثير من أقل البلدان نموا محدودة وأن حصة منشوراتها العلمية بلغت أقل من 1 في المائة من المجموع العالمي في عام 2019، على الرغم من أن هذه البلدان تمثل 13 في المائة من سكان العالم. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنه لا يوجد لدى هذه البلدان إلا عدد قليل من الباحثات. ولوحظ أن المكتب دعا الباحثين من أقل البلدان نموا والباحثين العاملين في مجالات تعنى بأقل البلدان نموا إلى حضور مختلف الاجتماعات التي نظمها لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجهها تلك البلدان. وفي عام 2021، نظم المكتب مؤتمرا أكاديميا، هو منتدى مستقبل أقل البلدان نموا، الذي عقد في شكل هجين. ومن بين الباحثين وواضعي السياسات الذين حضروا المؤتمر، وعددهم 240 شخصا، شارك حوالي 70 منهم بالحضور الشخصي، كان نصفهم من النساء.

237 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، ومؤشر أدائه لعام 2023، الذي يتعلق بتعيين 25 بلدا ناميا غير ساحلي لجهات تنسيق وطنية لبرنامج عمل فيينا، طُلب توضيح بشأن ما إذا كانت أي بلدان قد عينت بالفعل جهات تنسيق من هذا القبيل. وطلبت أيضا معلومات مفصلة عن المهام المعترمة أن تضطلع بها جهات التنسيق الوطنية ومساهماتها المتوقعة في عمل المكتب.

238 - ورحب أحد الوفود ببناء القدرات الذي نُفذ في البلدان النامية غير الساحلية وطلب أمثلة على المشاريع التحويلية التي نفذت. وسأل وفد آخر عما إذا كانت قد وضعت أي مواد تحليلية للتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا لتيسير التعلم من الأقران بشأن القضاء على الفقر والتحويل الهيكلي، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

239 - وقال أحد الوفود إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى الدعم لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية بشكل أسرع، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعاون دولي منسق أقوى. ولذلك فإن قيام المكتب بإقامة شراكات واسعة النطاق ودائمة أمر جدير بالتقدير. وأفقر بأن مشاركة الشباب في تنفيذ برامج العمل ذات الصلة ومتابعتها تتسم بالأهمية، وكذلك تعزيز التعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب من أجل زيادة مشاركة الشباب. وسأل وفد آخر عما إذا كان من الممكن مواصلة توثيق أي من الشراكات مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا من خلال مواصلة تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

240 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، سأل أحد الوفود عما إذا كان القصد هو إدماج معايير مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لتلك البلدان. وقال وفد يمثل دولة جزرية صغيرة نامية إنه واثق من إمكانية وضع الصيغة النهائية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد واستخدامه بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، على النحو الذي توخته الجمعية العامة في قرارها 203/76، المتعلق بمتابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يتيح تحديد التمويل المطلوب وتوجيهه إلى هذه البلدان على نحو أفضل. ولاحظ وفد آخر أن الجدول 10-15 يبين أنه لم تعقد اجتماعات استعراض إقليمية أو أقاليمية بشأن تنفيذ مسار ساموا في السنوات الثلاث الماضية، في حين أنه من المقرر عقد ثمانية اجتماعات من هذا القبيل في عام 2023. وطُلبت معلومات عن هذا الهدف الطموح.

241 - ولاحظ أحد الوفود أن خريطة الطريق الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا ستظل وثيقة يسترشد بها المكتب في أداء وتنسيق عمله دعماً للبلدان النامية غير الساحلية، وهي أيضاً أسهمت في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للنقل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وستواصل تنظيم حلقات عمل تدريبية لوضعي السياسات في البلدان النامية غير الساحلية، وهو ما سيزوّدهم بالمعارف والشبكات اللازمة لتنفيذ مشاريع تحويلية. وطُلبت معلومات عن عدد البلدان التي نفذت فيها مشاريع البنى التحتية للنقل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وعن أي إجراءات أخرى اتخذت لضمان التنفيذ الكامل لخريطة الطريق.

242 - وأشار إلى النظم الصحية الهشة، والافتقار إلى الموارد المالية المحلية، والتباطؤ في التجارة العالمية، وارتفاع مستويات الديون بشكل لا يمكن تحمله، وهي مسائل تشكل جميعها تحديات ملحة. ويجري تحويل الموارد المخصصة لتغذية النمو الاقتصادي لتلبية الاحتياجات الإنسانية المباشرة. وقال الوفد إن أي دعم من هذا القبيل ينبغي أن يتبع مبادئ المسؤولية المالية والقدرة على الاستمرار بغية تجنب تنفيذ مشاريع يمكن أن تزيد من عبء الديون على المجتمعات المحلية الضعيفة. وينبغي اتباع المعايير الدولية المعترف بها عالمياً المتمثلة في الشفافية واحترام السيادة والأولويات الوطنية ومعايير متوازنة لحماية البيئة وحفظها، وإجراء التقييم الشفاف لتكاليف المشاريع. وعلاوة على ذلك، من المهم بنفس القدر فيما يتعلق باستدامة المشاريع ضمان أن تكون المشاريع مصحوبة بنقل المهارات والتكنولوجيا.

الاستنتاجات والتوصيات

243 - أثنت اللجنة على المكتب لما يبذله من جهود متواصلة للدعوة بقوة باسم أشد الدول الأعضاء ضعفاً، ودعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق خطة

التنمية المستدامة لعام 2030، ومواصلة إقامة شراكات واسعة النطاق ودائمة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

244 - وهنأت اللجنة المكتب على إعداد واعتماد برنامج عمل الدوحة ولاحظت أن أهم مهمة تنتظر أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي تتمثل في ضمان تنفيذه بفعالية دعماً لخطة عام 2030.

245 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع المكتب على دعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً ومواصلة تعاونه مع المنسقين المقيمين.

246 - وإدراكاً من اللجنة لأهمية استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام 2023، لاحظت أن التركيز الأساسي لأقل البلدان نمواً ينصب على التحول نحو بناء شراكات مبتكرة متعددة الجهات صاحبة المصلحة من شأنها أن تعزز تنفيذ برنامج عمل الدوحة، في وقت تتعمق فيه أوجه عدم المساواة وخلال فترة التعافي من عواقب جائحة كوفيد-19.

247 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع المكتب على المساعدة في المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل فيينا وتعزيز التجارة والاتصال بالنسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية.

248 - ولاحظت اللجنة أن خريطة الطريق الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا ستظل وثيقة يسترشد بها المكتب في أداء وتنسيق عمله دعماً للبلدان النامية غير الساحلية، وهي أيضاً أسهمت في تنفيذ مشاريع البنى التحتية للنقل القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه، وفقاً لخريطة الطريق، سيتواصل تنظيم حلقات عمل تدريبية لوضع السياسات في البلدان النامية غير الساحلية، وهو ما سيزوّدهم بالمعارف والشبكات اللازمة لتنفيذ مشاريع تحويلية.

249 - ورحبت اللجنة باستكمال البرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، في الوقت المناسب، ليعكس قرار الجمعية العامة 203/76 والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

250 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع المكتب على المساعدة في تنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك من خلال شبكات جهات التنسيق الوطنية وبدء العمل بمؤشر متعدد الأبعاد للضعف لتحسين فرص الحصول على تمويل التنمية.

251 - ولاحظت اللجنة أهمية أن يقوم المكتب بتكثيف جهوده في مجال الدعوة فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل العام والخاص، بما في ذلك التمويل الابتكاري، من أجل بناء القدرة على الصمود، مما يدعم الدول الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

252 - وسلمت اللجنة بأهمية مشاركة الشباب في تنفيذ ومتابعة برامج العمل المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولاحظت اللجنة أن المكتب سيعزز تعاونه مع مكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب لتعزيز انخراط الشباب ومشاركتهم ومساهماتهم في المفاوضات الحكومية الدولية وعمليات الأمم المتحدة.

253- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

الولايات التشريعية

الفقرة 10-14

قرارات الجمعية العامة

البرنامج الفرعي 1

أقل البلدان نمواً

يُدرج:

[233/75](#) الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

البرنامج الفرعي 2

البلدان النامية غير الساحلية

يُدرج:

[233/75](#) الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

البرنامج الفرعي 3

الدول الجزرية الصغيرة النامية

يُدرج:

[233/75](#) الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

البرنامج الفرعي 3

الدول الجزرية الصغيرة النامية

الهدف

الفقرة 10-45

يستعاض عن عبارة "زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود بشكل مستدام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بعبارة "زيادة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على الصمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

البرنامج 9

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ

الالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

254 - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، والالتزام بخطة التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 11)).

255 - وعرضت وكالة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا التقرير وردت على الاستفسارات التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

256 - أعربت الوفود عن تأييدها وتقديرها لعمل مكتب المستشارية الخاص لشؤون أفريقيا في دعم تنمية القارة الأفريقية، بصفته الجهة المسؤولة عن كفالة اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا ومعالجة الثغرات؛ ومتابعة تنفيذ النتائج ذات الصلة التي تخرج بها الأمم المتحدة من جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتصلة بأفريقيا؛ وتنسيق وتوجيه إعداد التقارير والمداخلات المتصلة بأفريقيا؛ وإعداد تقارير عن القضايا الحاسمة التي تؤثر على أفريقيا؛ ورصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة تجاه تنمية أفريقيا؛ وتنسيق الدعوة العالمية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تدرج حالياً تحت خطة عام 2063. وألقت الوفود الضوء على أهمية الدور التنسيقي الذي يضطلع به المكتب في هذا الصدد وفي دعم خطة عام 2063. وسأل أحد الوفود إلى أي مدى يتضمن البرنامج خططا لتعبئة الشبكة الكبيرة لنظم المنسقين المقيمين وللتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، حيث إن هذه الخطط تشكل القنوات المؤدية إلى نجاح خطة عام 2063.

257 - وأشارت عدة وفود إلى أن التغيير الذي أوصت اللجنة بإدخاله على اسم البرنامج في دورتها الحادية والستين، في عام 2021، قد استفاد منه عمل البرنامج، حيث أتاح مزيداً من الوضوح بشأن الغرض المتوخى منه، وأن البرنامج أصبح له هيكل أفضل مما كان عليه، وأكثر إيجازاً، وأقرب إلى الفهم، وأكثر اتساقاً مع ولايته المباشرة. ورحب أحد الوفود بالتغييرات المقترحة إدخالها على أسماء البرامج الفرعية الثلاثة لكي تكون متوائمة مع كل من خطة عام 2063 والاستراتيجية الجديدة للبرنامج، على النحو المبين في الفقرة 11-6.

258 - وشدد وفد آخر على أهمية البرنامج وتطلعاته - تعزيز التنسيق والاتساق والمواءمة بين الأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي - وأكد أن البرنامج لن يكون فعالاً إلا في ظل المشاركة والرصد الكافيين مع أصحاب المصلحة ووجود علاقة قوية مع الاتحاد الأفريقي. وأشار الوفد إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يمكن أن تؤدي دوراً قوياً في دعم تحقيق التكامل الإقليمي وأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تمثل فرصة لدعم التعافي من الجائحة ومعالجة الشواغل المتعلقة بالسيادة الغذائية. وقال الوفد أيضاً إن خطة عمل الاتحاد الأفريقي للإنعاش الأخضر توفر مخططاً لبعض الأعمال

المقترحة، وطلب في هذا الصدد معلومات مستكملة عما تقدمه الأمم المتحدة من دعم فيما يتعلق بخطة العمل.

259 - وأعاد أحد الوفود تأكيد المجالات التجميعية الستة المخصصة لعمل البرنامج. وأعرب الوفد عن تأييده لتركيز الاهتمام في البرنامج على ضرورة التعافي من العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، وقضايا الشباب، وتعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واعتبر الوفد موضوعي الحصول على الطاقة واتباع نهج متوازن إزاء مزيج الطاقة هما من المواضيع الهامة، فذلك يضع في الاعتبار التنمية المستدامة بجميع جوانبها الثلاثة. ورحب الوفد بالأنشطة المتعلقة برقمنة خدمات الرعاية الصحية وتطوير الصناعة الدوائية على أساس الإنتاج المحلي.

260 - وفيما يتعلق بالجائحة، أعرب أحد الوفود عن القلق من أثرها المستمر في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية في أفريقيا وتفاقم النزاع فيها، وأوصى بأن يركز البرنامج على جهود التعافي من الجائحة وأن يعزز الشراكات مع سائر الإدارات التي تتدرج التنمية ضمن أنشطتها، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وذلك لدعم جهود أفريقيا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. وذكر الوفد أن الجائحة، على نحو ما يرد في الفقرة 11-3، استمرت في البرهنة في عام 2021 على أنه لا يوجد بلدٌ مهياً للتغلب على تحديات المستقبل بمفرده، وأنها أتاحت فرصة لتشجيع إحداث تغيير في المفاهيم الأساسية في النظام الدولي المتعدد الأطراف ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا. وأضاف الوفد قائلاً إن هناك حاجة إلى سردية جديدة تعكس وتعزز دور أفريقيا بوصفها جهة رئيسية صاحبة مصلحة وجهة فاعلة ذات دور حيوي على الساحة العالمية لديها قصص نجاح وممارسات فضلى يمكن تعميمها؛ سردية تجلب إلى النقاش العالمي القضايا الأساسية للتنمية أفريقيا، مثل قضايا تعبئة الموارد المحلية، ومزيج الطاقة، ودور الرقمنة كأساس في دعم بناء المؤسسات، والابتكار، والنمو الاقتصادي، سردية عن أفريقيا وانطلاقاً منها، يتم احتضانها بالكامل داخل الأمم المتحدة وخارجها؛ وأن استراتيجية البرنامج تهدف إلى الترويج لهذه السردية الجديدة.

261 - وأشار الوفد إلى أنه في الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لبناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل، فإن من الأهمية بمكان كفالة اعتنام أفريقيا الفرص التي أوجدتها الجائحة، ولا سيما من أجل تشجيع إحداث تغيير هيكلي يؤدي إلى اتخاذ القارة مكانها الصحيح كقوة دينامية، وطرف فاعل عالمي مؤثر وشريك في النظام المتعدد الأطراف؛ وتحويل النقاش نحو القضايا التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لنمو أفريقيا وتنميتها؛ وتغيير وامتلاك السردية المتعلقة بالقارة، بسبل منها تعميم قصص النجاح الواردة من البلدان الأفريقية.

262 - وأعربت الوفود عن تقديرها لأن يواصل مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي تعزيز عملية الرقمنة ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارهما أداتين من الأدوات الحاسمة لأهمية لتحقيق الانتعاش، ولأن البرامج الفرعية الثلاثة ستزيد من تركيزها على التكيف مع تغير المناخ والحصول على الطاقة، وذلك لضمان أن تكون لدى البلدان الأفريقية القدرة على تأمين الطاقة اللازمة لدفع عملية تصنيعها، وبالتالي زيادة قدرتها على الصمود. وذكرت عدة وفود أن أفريقيا تعاني من فجوة إنمائية كبيرة مقارنةً ببقية العالم، حيث شككت في مدى احتمال أن تحقق القارة الأهداف المقررة لها بالنظر إلى وتيرة التنفيذ في الوقت الراهن. ومن الأمثلة التي سبقت كأسباب لعدم كفاية تلك الوتيرة آثار تغير

المناخ، وهي حالة لم تسهم فيها أفريقيا إلا قليلاً؛ والتأخر في عملية التصنيع؛ والجائحة، والفجوة في التلقيح. وسألت الوفود عما إذا كان الوقت قد حان للتفكير في وضع خطة لأفريقيا تكون مماثلة لخطة مارشال التي وُضعت من أجل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقال أحد الوفود إن المقصود من خطة عام 2063 هو أن تكون مماثلة لخطة مارشال لأفريقيا، وسأل عما ينقص من الخطة لضمان نجاحها. وأشار الوفد إلى أن خطة مارشال وإنشاء الجماعة الأوروبية انصب الاهتمام فيهما على الحاجة إلى التخلي عن بعض جوانب السيادة، وتساءل عما إذا كان من الضروري أن ينص التوجيه السياساتي والخطط السياسية على نهج مماثل. وأعرب وفد آخر عن اعتقاده بأن البرنامج يجب أن يواصل الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل وذلك من خلال تشييد البنى التحتية العابرة للحدود وعبر الإقليمية، والتصنيع، والحد من الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتساءل عن مدى الاحتمال في الواقع أن تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية بحلول عام 2030. وأكد أحد الوفود أن القارة تمتلك، ديمغرافياً، أكبر عدد من الشباب في العالم، مشيراً إلى أن الاستثمارات التي تركز في الوقت المناسب على رأس المال البشري يمكن أن تساهم في تسخير الإمكانيات الإنتاجية للقوة العاملة في المستقبل وتسريع النمو الاقتصادي لفائدة النساء والشباب. وذكر الوفد أن تنسيق العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف المتوخاة بشأن رأس المال البشري، وأنه من غير المرجح أن تؤدي الإصلاحات المنعزلة إلى تحقيق النتائج اللازمة للتوصل إلى الأعمال الكاملة للحق في الصحة والتعليم خلال أول 8 000 يوم من الحياة. وأشار في رأي إلى إمكانية إحراز التقدم، وإلى وجود توافق في الآراء بين الشركاء في التنمية على أن الاستثمارات التي تغطي العقدين الأولين من الحياة ضرورية لتحقيق أقصى إمكانات رأس المال البشري للبلدان.

263 - وأشارت الوفود إلى أنها تؤيد تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأنها تعتقد أن المكتب، في أعقاب إصلاحه، سيؤدي دوراً أفضل خلال تلك العملية. وقال وفد آخر إن من المهم ضمان التكامل في أعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ورغب الوفد بسياسة مراعاة أولويات البلدان الأفريقية والحوار مع مجموعة الدول الأفريقية. وذكر أحد الوفود أنه أطلق، بالاشتراك مع عدد من البلدان الأفريقية، مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، بهدف إيجاد تآزر فعال بين المجتمع الدولي يعزز سعي القارة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأنه مستعد لإجراء التعاون الأطراف الثالثة والمتعدد الأطراف مع الجهات الفاعلة المعنية.

264 - وألقي الضوء على مواصلة الشركاء الدوليين دعم التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال المساهمات المالية والدعم التقني واعتماد أطر للسياسات تدعم كلاً من تولي أفريقيا زمام الأمور والتمكين الأفريقي، وأعرب عن رأي مفاده أن المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ملتزمون تماماً بتنفيذ مشاريع وبرامج أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لتنفيذ خطة عام 2030، وخطة عام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأولويات الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية. وقد تواصلت وثائق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال مواصلة تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، والنهج المجدد لإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030، واعتماد إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

265 - وأشار أحد الوفود إلى الاستراتيجية والعوامل الخارجية في عام 2023، ولا سيما الفقرات 11-4 و 11-5 و 11-7، علاوةً على العامل الخارجي المنصوص عليه في الفقرة 11-11 (أ). وسأل وفد آخر عما تغيّر في عملية إعادة البلدان الأفريقية ترتيب أولوياتها نحو بناء طريق المستقبل والبناء على نحو أفضل، كما هو مذكور في ذلك العامل الخارجي. وأعرب وفد عن امتنان بلده للإشارة، في الفقرة 11-13، وتماشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، إلى أن البرنامج سيعمل من خلال أنشطته وتوصياته السياساتية على تشجيع المقترحات التي تعزز على وجه التحديد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وسيُتخذ التدابير اللازمة لزيادة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى منتجاته ومناسباته. وأكد وفد آخر أن بلده سيرحب بإعطاء دفعة قوية للاعتبارات الجنسانية ومنظور الإعاقة على السواء، وسأل عن الكيفية التي سيعزز بها البرنامج الأطر المعيارية الأفريقية وتنفيذها لضمان تُولي زمام الأمور بطريقة مستدامة.

266 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، والبرنامج الفرعي 3، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063، طلب أحد الوفود التوسع في تفصيل الأسباب وراء عدم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إطار كل من النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3، تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها القارة وأولوياتها في عالم رقمي ومتعدد اللغات، والنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2، دور الرقمنة في تحقيق الانتعاش المستدام من الجائحة، فيما يتعلق بعدد متابعي حسابات مجلة *Africa Renewal* على وسائل التواصل الاجتماعي، والتجارة فيما بين بلدان أفريقيا كنسبة مئوية من مجموع التجارة في أفريقيا، على التوالي. وفيما يتعلق بالفقرة 11-49 (ج)، سأل وفد آخر عن دواعي عدم ترجمة المحتوى إلى جميع اللغات الرسمية الست وعن القرار بترجمة المحتوى إلى اللغة السواحيلية.

الاستنتاجات والتوصيات

267 - لاحظت اللجنة مع التقدير أن الجمعية العامة أيدت توصيتها في دورتها الحادية والستين بتغيير اسم البرنامج.

268 - ورحبت اللجنة باستمرار التركيز في البرنامج على المجالات المتماشية مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063، بما في ذلك تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأكدت كذلك على ضرورة مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية، مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية.

269 - وأثنت اللجنة على مكتب المستشار الخاصة لما يبذله من جهود لكفالة اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا وسد الفجوات في ذلك الدعم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تعزيز الاتساق والتآزر في عمل الأمم المتحدة المتعلق بأفريقيا، حسب الولاية المسندة في هذا الصدد، وضمان اتساق العمل باستمرار مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

270 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن البرنامج سيواصل تعزيز اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، محققاً الاستفادة من أوجه التكامل فيما يتعلق بفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، التي يقدم لها مكتب المستشار الخاصة الدعم.

271 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مكتب المستشارية الخاصة على مواصلة العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في تنسيق الجهود الدولية لدعم البلدان الأفريقية في إدارتها الجارية لجهود التعافي من الجائحة.

272 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مكتب المستشارية الخاصة وضع طائفة واسعة من المنجزات المستهدفة وأنشطة النهوض بالشباب وإدراجهم في استراتيجيات تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، مع مراعاة الدور الحاسم الذي يضطلع به الشباب الأفريقي في تنمية القارة.

273 - ولاحظت اللجنة مع القلق الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة على أفريقيا وآثارها على الاقتصاد والنظام الصحي وهياكل الحماية الاجتماعية والعمالة والتعليم وغير ذلك من المجالات الحاسمة بالنسبة لتنمية أفريقيا، وألقت الضوء على الحاجة الماسة إلى تعزيز التنسيق وجهود الدعوة في العمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل التخفيف من آثار الجائحة. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مكتب المستشارية الخاصة على كفالة مواءمة تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية إلى معالجة أثر الجائحة مع خطة عام 2030 وخطة عام 2063، من أجل تحقيق تعافٍ مستدام وقادر على الصمود وشامل فيما بعد الجائحة.

274 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 2

التنسيق الإقليمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063

النتائج المقررة لعام 2023

في عنوان النتيجة 2، يُستعاض عن عبارة "تحويلي" بعبارة "مستدام وشامل وقادر على الصمود".

البرنامج 10

التجارة والتنمية

275 - نظرت اللجنة خلال جلستها الثامنة المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022 في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، وفي المعلومات المتعلقة بأداء البرنامج في عام 2021 (A/77/6 (Sect.12) و A/77/6 (Sect.13)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

276 - وعرضت نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ونائبة المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية البرنامج، وأجابتا على الأسئلة التي طرحت في أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

277 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج ونوهت بجودة التقارير.

278 - وأعربت الوفود عن تأييدها للعمل المضطلع به في إطار البرنامج، وأعرب بعض الوفود عن تأييده الكامل للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. وأثنى وفد على ما اضطلع به في نطاق البرنامج من عمل ممتاز ومتوازن لصالح جميع البلدان النامية، وقال وفد آخر في هذا السياق إن من الأساسي أن يتوافق أعضاء اللجنة في الرأي بشأن الخطة البرنامجية، كما حدث في العام السابق.

279 - ورأت الوفود أن عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية يتسم بالأهمية، وقال وفد في هذا السياق إن التجارة أداة مهمة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وأعرب عن رأي مفاده أن التجارة، بوصفها محركاً حاسماً للنمو الاقتصادي العالمي، لها دور حيوي تؤديه في العولمة الاقتصادية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

280 - وأكد وفد أهمية التنسيق الشامل داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ظرف يكابد فيه الاقتصاد العالمي من أجل التعافي من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19، الذي أدى إلى تفاقم المشاكل التي كانت قائمة من قبل. وقال الوفد يأمل في أن الأونكتاد، بفضل قيادته في مجال التنسيق الكامل والشامل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيواصل توفير المدخلات الفنية، والمساهمات المناسبة، والمشورة المباشرة من أجل صوغ سياسات عامة جيدة وتحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي. وأعرب وفد آخر عن تقديره لاستمرار تنسيق الحوار الدولي لمواجهة الآثار السلبية للوباء على التجارة والاقتصاد العالمي.

281 - أما فيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، فقد لوحظ أن البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، والبرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، يتناولان أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولذين هما مرتبطان بالبرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وطُرح في هذا الإطار سؤال يتعلق بالعلاقة بين عمل الأونكتاد وبين عمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. والتُمتست معلومات بشأن التعاون بين الأونكتاد وبين المكتب المذكور وإمكانية وجود تآزر أو تداخل بينهما.

282 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، طرحت أسئلة بشأن أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي وعلى التعافي من آثار الجائحة، ولا سيما من جانب أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، أثير سؤال بشأن التدابير التي تعتمزم المنظمات، الأونكتاد ومركز التجارة الدولية، اتخاذها فيما يتعلق بزيادة فرص نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وتأمين تلك الفرص وتحسينها.

283 - وأعرب عن رأي مفاده أن التجارة يجب أن تسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسهام فيه وأن العناية ينبغي أن تصرف لإنعاش أقل الاقتصادات نمواً التي تعاني أكثر من غيرها من آثار الأزمات. وذكر أيضاً أن الانتعاش ينبغي أن يكون فرصة لبدء العمليات اللازمة للاستثمار في اقتصادات المستقبل، وينبغي

أيضا إيلاء الاهتمام لتحقيق الأهداف المتعلقة بكل من المناخ والتحول الرقمي. وذكر وفد أنه اتخذ تدابير للتصدي لتلك التحديات، من قبيل تقديم مساهمة في مبادرة إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (كوفاكس) من أجل تعزيز القدرة العالمية على الصمود في وجه كوفيد-19 وتنفيذ مشروع SheTrades - غرب أفريقيا بالتعاون مع مركز التجارة الدولية لتمكين المزارعات ورائدات الأعمال الأفريقيات.

284 - وذكر كذلك أنه يجب على الدول الأعضاء أن تواصل إحراز التقدم في إقامة تجارة يمكنها أن تعود بالرخاء على الجميع، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والنساء والشعوب الأصلية. وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله في ميدان الرقمنة، وأن الجائحة قد أظهرت ما تتطوي عليها التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي من إمكانات جمة يمكنها أن تتيح للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وللمنظمي المشاريع الشباب فرصة المضي قدما، وطُرق أبواب التجارة الدولية.

285 - وأشار وفد إلى أنه يؤيد النهج الرامية إلى إسداء الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان لمساعدتها على التصدي للتحديات التي تفاقمت أو انكشفت بسبب جائحة كوفيد-19 وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل من خلال بناء القدرة الإنتاجية، وتعزيز القدرة على وضع وتنفيذ السياسات في المجالات المتصلة بتمويل التنمية، والاستثمار، والتجارة الدولية، والعلم والتكنولوجيا، وتعزيز التنمية المستدامة.

286 - وأعربت الوفود عن إيمانها بتعددية الأطراف ودفاعها عنها. وأعربت الوفود كذلك عن اقتناعها بالمساهمة التي يمكن للأونكتاد أن يواصل تقديمها إلى الدول لتحويل اقتصاداتها وتنويعها، وعن اقتناعها بأن التعاون والحوار الدوليين عنصران أساسيان لبناء القدرة على التغلب على التحديات العالمية الكبرى.

287 - وطلب وفد معلومات عن مدى تقديم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية من خلال تدابير متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، مع مراعاة الظروف التي واجهتها تلك البلدان في أثناء الجائحة وما زالت تواجهها. وفي هذا الصدد، طلبت معلومات عن المساعدة المزمع تقديمها إلى البلدان المدينة.

288 - وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن تعاون الأونكتاد مع المؤسسات المالية الدولية من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية وتعزيز القدرة الوطنية على إدارة الديون بفعالية. والتمست معلومات عما إذا كانت هذه الجهود تستلزم أيضا تبادل البيانات والإحصاءات والخبرات، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجري التعاون على أساس منتظم أو مخصص.

289 - ورُجِبَ بإدراج قضايا التكامل الإقليمي وتعزيز الحوار بين رابطات التكامل الإقليمي ضمن ولاية البرنامج، ورؤي أن موضوع التكامل ينبغي أن يصبح محورا مهما يركز عليه الأونكتاد بوصفه بعدا جديدا لتعددية الأطراف في إطار جدول الأعمال الدولي.

290 - وأشار وفد عَرَف نفسه بأنه بلد متوسط الدخل إلى أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه صعوبات جسيمة تحول بينها وبين الحصول على التمويل الإنمائي. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك حاجة ماسة لمواجهة الآثار الكبيرة التي خلفها الوباء على اقتصادات البلدان المتوسطة الدخل وتحقيق انتعاش أخضر ومستدام وشامل للجميع عن طريق إحداث تحول تكنولوجي عميق. وألقي الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة بسبب الصعوبات التي تعيقها عن الحصول على التمويل والتعاون الدولي، وأضيف إلى ذلك القول بأن هذا الأمر ينطبق أيضا على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

- 291 - وطلب وفدٌ توضيحا بشأن تحسين فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة، وبخاصة لصالح البلدان التي تنتقل من فئة أقل البلدان نموا إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل، وبعض تدابير تخفيف عبء الديون التي خطط البرنامج لمساعدتها في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19.
- 292 - وأعرب عن رأي مفاده أن وضع ولاية الأونكتاد ينبغي أن يراعي أيضا مصالح البلدان المتوسطة الدخل التي تضم حوالي 70 في المائة من سكان العالم.
- 293 - وشدد وفد على جسامته قدر المهمة الأساسية التي يضطلع بها الأونكتاد والمتمثلة في دعم التنمية والنمو الشاملين للبلدان النامية عن طريق التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. وأشار وفد آخر أيضا إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 تتضمن في جملة نتائجها الجديدة إزالة الحواجز التجارية، وتحسين مشاركة البلدان الأفريقية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ودعم الانتعاش والقدرة على الصمود، وتعزيز الاقتصاد الرقمي واللوجستيات، وهي أمور يوليها ذلك الوفد أهمية كبرى.
- 294 - ورأى وفد آخر أن الأونكتاد، بالنظر إلى التقاطع في عمله بين التجارة والتنمية، هو مثال جيد للتعاون بين الدول وبين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وهذه حقيقة مهمة جدا في الوقت الراهن للوفاء بالالتزام بالآلا يترك أحد خلف الركب.
- 295 - وأقر وفد بأهمية مساهمة الأونكتاد في كفالة نظر منظومة الأمم المتحدة بصورة شاملة في قضايا التجارة والتنمية والقضايا ذات الصلة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، فضلا عن إقامة حوار دولي منسق بشأن تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، وذكر وفد آخر أن دور البرنامج قد أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب الآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19.
- 296 - ولاحظ وفد أن الفرع المتعلق بالولايات والمعلومات الأساسية من التقرير أدخلت عليه تغييرات كبيرة. وشدد على ضرورة أن تبقى الولايات والمعلومات الأساسية ثابتة دون تغيير وأن تركز على صلب ولاية الأونكتاد ومقوماتها الأساسية، وأعرب عن القلق من بعض العناصر الجديدة التي ذكرت في ذلك الجزء بالرغم من أنها غير مدرجة في قائمة الولايات التشريعية للأونكتاد.
- 297 - وأشار وفد إلى علاقته الطويلة العهد مع الأونكتاد، حيث إنه كان قد استضاف دورته الثالثة قبل 50 عاما. واعترف ذلك الوفد بأن العالم شهد وقوع تغييرات كبيرة منذ ذلك الوقت، وذكر أن التحديات العالمية الأعظم تصطبغ بطابع متعدد الأبعاد، وهذا يجعل فصل البعد الاجتماعي عن البعدين الاقتصادي والبيئي أمرا مستحيلا.
- 298 - أما فيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية في عام 2023، فقد أعرب عن التقدير لتطرق الأونكتاد للقضايا المترابطة التي هي ضرورية بالنسبة إلى جميع البلدان والتي لها صلة بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ولوحظ، في هذا الصدد، أن الفقرة 12-6 من التقرير تشير إلى أن الأونكتاد يزمع دعم إيجاد طريقة متكاملة جديدة للتعامل مع اقتصاديات التنمية تراعي بصورة أكمل شمول الجميع وتغير المناخ، وأن الفقرة 12-7 تشير إلى أن الأونكتاد سيعزز التحول الهيكلي وسيواصل توفير معلومات ومؤشرات إحصائية موثوقة في مجالي التجارة والتنمية.
- 299 - وأعربت الوفود عن تأييدها للوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، التي تحمل عنوان عهد بريدجتاون. وأعرب وفد عن امتنانه للأمانة العامة للأونكتاد على مبادرتها وجهودها الرامية إلى تمكين جميع

الركائز الثلاث للأونكتاد التي هي الحوار الحكومي الدولي، والعمل التحليلي، والمساعدة التقنية. ولاحظ ذلك الوفد بتقدير أن جميع وحدات أمانة الأونكتاد قد جسدت المضامين التي اعتمدت في عهد بريدجتاون بوضوح في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وقال إن ذلك يعطي الأمل في تنفيذ ولاية الأونكتاد المتجددة بفعالية وتحقيق نتائج ممتازة بشأن التجارة والتنمية، وخاصة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيس المنظمة.

300 - وقال وفد إن إنه يؤيد الأفكار التي ينطوي عليها عهد بريدجتاون والتي تسلط الضوء على مظاهر التفاوت والهشاشة المتنامية وتغير المناخ والتدهور البيئي والفجوة الرقمية بوصفها التحديات العالمية الرئيسية المنتسبة في طريق تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

301 - وفي سياق الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد أيضا، رحب وفد بعهد بريدجتاون وباعتماده بتوافق الآراء، ورأى أن العهد يعزز ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وسلط ذلك الوفد الضوء على أهمية إدراج أحكام العهد في برامج الأونكتاد وخطط عمله.

302 - ولاحظ الوفد نفسه أن عهد بريدجتاون يحث الدول الأعضاء على الامتناع عن الانفراد باتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتسق وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أو تؤثر سلبا في رفاهية السكان أو قد تعوق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة للبلدان المتضررة و/أو تسهم في تدهور علاقاتها التجارية. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دورا في تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التنمية المستدامة وبخاصة على تنفيذ خطة عام 2030.

303 - وفيما يتعلق بالتقييم، رحب وفد بسلسلة الردود التي قدمها الأونكتاد على التوصيات المنبثقة عن تقييمات المشاريع المنفذة والعمل المنجز، وشجع على بذل المزيد من الجهود ضمن الإطار المتكامل الذي يشمل مراعاة الاعتبارات الجنسانية والبيئة وتغير المناخ، وذلك من منظور إنمائي جديد.

304 - وقال وفد إنه هو ووفود أخرى قد دعوا منذ فترة طويلة إلى زيادة الشفافية وأشار إلى أن وحدة التفتيش المشتركة قد دعت في تقريرها لعام 2012 عن استعراض التنظيم والإدارة في الأونكتاد (JIU/REP/2012/1) إلى زيادة الشفافية لحل إحدى المشكلتين الرئيسيتين اللتين تؤثران على الآلية الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الخطة المقترحة لعام 2023 تدعو الدول الأعضاء إلى زيادة الشفافية التجارية ودعم الإدارة الشفافة، ولكنها لا تعترف أو تقترح أي مسار لتحسين الشفافية في الأونكتاد نفسه.

305 - وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للتعليقات التي أدلت بها مؤخرا الأمانة العامة للأونكتاد وأيدت فيها فكرة استعراض منشورات الأونكتاد من قبل الأقران، وأشار إلى أن التحليل الاقتصادي هو أحد أهم وظائف المؤتمر. وقال إنه هو وغيره من الوفود دأبوا منذ زمن طويل على الإيحاء بإخضاع منشورات الأونكتاد لاستعراض الأقران حرصا على أن تكون تلك المنشورات متممة بالموضوعية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الإشارة الوحيدة إلى استعراضات الأقران في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 هي في الفقرة 12-48 (د) وأن تلك الفقرة لا تتضمن إشارة إلى منشورات الأونكتاد بحد ذاتها. وأوصي بتضمين برنامج عام 2023 إشارة تحدد الخطوات التي يعتمزم الأونكتاد اتخاذها لسن ممارسة استعراض منشوراته من قبل الأقران.

306 - وأعرب الوفد كذلك عن تقديره للأمانة العامة للأونكتاد على ملاحظاتها في الدورة الثالثة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطّة والأداء البرنامجين، المعقودة في شباط/فبراير 2022⁽²⁾، والتي دعت فيها إلى اتباع أسلوب الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. وأوصي، في هذا الصدد، بتضمين الخطّة البرنامجية لعام 2023 إشارة إلى الالتزام بالإدارة القائمة على النتائج.

307 - وأكد وفد الأهمية الكبيرة للحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي يقوم على القواعد ويكون مفتوحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول والإنصاف وعدم التمييز.

308 - وأعرب عن التقدير للنتائج الجديدة المزمع تحقيقها (النتيجة 3) في عام 2023، بما في ذلك: زيادة التحلي بالمرونة لدى توفير تحليلات تقوم على الأدلة وترتكز على البيانات من أجل تنفيذ خطة عام 2030 لما فيه مصلحة الجميع، وتعكس ما تواجهه الدول الأعضاء من تحديات (البرنامج الفرعي 1)؛ إعادة إشعال شرارة الحياة في سياسات الاستثمار دعما لتعافي الدول الأعضاء من جائحة كوفيد-19 ودعما للتنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 2) وتبسيط إجراءات التجارة من خلال النافذة الوحيدة للنظام الآلي للبيانات الجمركية (البرنامج الفرعي 4).

309 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، رُحِبَ بنوعية التقرير المتعلق بتنمية التجارة وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ وجهة النظر المستقلة للأونكتاد في العمليات العالمية بعين الاعتبار في عمل مؤسسات بريتون وودز.

310 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، لوحظ أن الهدف هو تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، أثير سؤال بشأن الابتكارات أو التكنولوجيات الأخرى التي اقترحت. وطرح سؤال أيضا عما اتخذ من تدابير لزيادة القدرة على الإدماج والتجارة والتنمية المستدامتين، ولا سيما في البلدان النامية.

311 - وقال وفد إن قيمة البرنامج الفرعي 4 تكمن في منشوراته المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والابتكار والنقل البحري؛ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وأسبوع التجارة الإلكترونية السنوي. وسلط الضوء أيضا على نجاح المشروع الجاري تنفيذه في إطار تلك الميادين.

312 - وأعرب الوفد نفسه أيضا عن تأييده للعمل في إطار البرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة، من حيث تنويع الصادرات والتحول الهيكلي وبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا. ورحب وفد آخر باستعمال أدوات مفيدة لتقييم قضايا الإنتاج القائمة كمؤشر على القدرة الإنتاجية. والتست معلومات عن التقدم المحرز في العودة إلى ممارسة ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية إلى جميع اللغات الرسمية.

313 - وفيما يتعلق بالخطّة البرنامجية للبرنامج الفرعي 6، الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، بشأن مركز التجارة الدولية، الواردة في الوثيقة (Sect.13) A/77/6، أعرب وفد عن تقديره للجهود التي يبذلها المركز في اتباع نهج شامل في تنفيذ برامج ومشاريعه لتقديم المساعدة. وأعرب وفد آخر

(2) انظر - <https://unctad.org/meeting/working-party-programme-plan-and-programme-performance-eighty-third-session>

عن تقديره للجهود التي يبذلها المركز التجارة الدولية في إطار تنفيذ رؤيته لبناء اقتصادات شاملة للجميع ومستدامة ومزدهرة عن طريق التجارة.

314 - وأعرب وفد عن امتنانه للعمل الذي يضطلع به المركز دعماً للبلدان والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأعرب عن أمله في أن يواصل المركز إطلاق تلك الفئة من البلدان خاصة على مشاريعه. ولاحظ ذلك الوفد النتائج المتواضعة جداً من حيث بلوغ الغاية 17-11 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بزيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرة، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020، ورأى أن عمل مركز التجارة الدولية ينبغي أن يولي اهتماماً أقرب للطرق التقليدية لدعم التجارة، مثل تقديم المساعدة في تنويع الصادرات، وإجراء تحليل للأسواق الأجنبية المضيفة المحتملة، وإجراء أعمال بشأن البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. وأبرز الوفد، في هذا الصدد، أهمية قاعدة البيانات التنظيمية لمركز التجارة الدولية وقال إن الوصول إليها ينبغي أن يكون مجانياً، حيثما أمكن، بالنسبة إلى أشد البلدان هشاشة.

315 - وأعرب وفد آخر عن دعمه للجهود الجارية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة 2022-2025. ورحب ذلك الوفد بعمل المركز إسهاماً في مكافحة تغير المناخ عن طريق دعم فرص الأعمال التجارية المتاحة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في أسواق السلع والخدمات البيئية، وتعزيز استدامة الإنتاج والاستهلاك والعمل المناخي. وأثير، في هذا الصدد، سؤال عن مدى تأثير ذلك العمل بجائحة كوفيد-19 وعن تصور المركز لتطوره في السنوات المقبلة.

316 - وأعرب وفد عن دعمه للتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 ورحب بفرصة الشراكة مع مركز التجارة الدولية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المبادرات الموصوفة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. وأعرب عن التقدير للدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص وتركيز المركز على البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة والاهتمام الذي يكرسه لأقل البلدان نمواً، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان النامية غير الساحلية، والاقتصادات الصغيرة والهشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورحب وفد آخر بتركيز الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على رفاهية العمال والتجارة الشاملة للجميع والبيئة والتنمية المستدامة، وأشار إلى أن ذلك يتسق مع خطته التجارية. وأشار ذلك الوفد إلى أنه أيد اهتمام المركز بدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية خلال سنوات تكوينها، وأن برنامج المركز الرائد المعنون One Trade Africa (توحيد التجارة في أفريقيا) يكمل مبادرة تحقيق الرخاء في أفريقيا، التي تمسك بزماتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والتي بدأ تنفيذها منذ فترة وجيزة جداً. وأشار ذلك الوفد إلى أنه يعمل بالتعاون مع المركز بشأن المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وبشأن استحداث أدوات تعالج النمو المستدام وتغير المناخ وتوفر معلومات عن إمكانية نفاذ القطاع الخاص إلى الأسواق.

استنتاجات وتوصيات

317 - أقرت اللجنة بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز عولمة أنصف وأشمل وأكثر استدامة وغير تمييزية، والعمل من أجل تهيئة بيئة اقتصادية عالمية مزدهرة ومستدامة، وتحقيق تعاف عالمي شامل من آثار جائحة كوفيد-19، على النحو المقترح في عهد بريديتاوان.

318 - وأحاطت اللجنة بالجهود التي يبذلها مركز التجارة الدولية من أجل زيادة القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين عن طريق التجارة.

319 - ولاحظت اللجنة أهمية عهد بريدجتاون بوصفه وثيقة مهمة للأونكتاد ونوهت بالجهود المبذولة لتنفيذ العهد.

320 - وأحاطت اللجنة بأنشطة تقييم البرامج التي يضطلع بها الأونكتاد لكفالة فعالية وكفاءة تنفيذ أنشطته البرنامجية، فضلاً عن مشاركته في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

321 - وشددت اللجنة على أهمية أن يواصل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية جهودهما لدعم تكافؤ الفرص لصالح المرأة وتمكينها من الاستفادة بقدر أكبر من التجارة الدولية.

322 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 10، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 1-12

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: "وسيراعي أيضاً عدداً من القضايا الأساسية الجوهرية التي تتعلق بالنمو والتنمية المستدامين والشاملين والمنصفين على النحو المنصوص عليه في عهد بريدجتاون".

البرنامج 11

البيئة

323 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 ومعلومات الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 Sect.14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

324 - وعرضت الأمانة العامة المساعدة بالنيابة ونائبة المديرية التنفيذية بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البرنامج، وقامت، مع ممثلين آخرين للأمين العام، بالردّ على الاستفسارات التي أثارها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

325 - أعربت الوفود عن تقديرها دعمها للخطة البرنامجية المقترحة ولبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعربت الوفود أيضاً عن تقديرها للعمل الذي قام به برنامج البيئة، قائلة إن البرنامج أدى دوراً رئيسياً في التصدي لأكبر التحديات البيئية التي يواجهها كوكب الأرض، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ وميثاق غلاسكو للمناخ المتفق عليه مؤخراً، وذلك على الرغم من الاضطرابات المستمرة الناجمة

عن جائحة كوفيد-19 في عام 2021. وقال أحد الوفود إن البيئة لا تزال جزءاً حاسماً من مسيرة العمل في السنوات المقبلة، وإن الاهتمام بها أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. واعتبر وفد آخر أن المياه الصافية والجبال الخصبة ثروات لا تقدر بثمن؛ ورحب بجهود البرنامج المستمرة للحد من آثار الأنشطة البشرية على المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وشجع برنامج البيئة على مواصلة قيادة وتنسيق العمل بشأن المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

326 - وأوضح أحد الوفود أن كوكب الأرض يواجه أزمة ثلاثية الأبعاد هي: أزمة المناخ، وأزمة الطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي، وأزمة التلوث والنفايات. واقترح الوفد تزويد برنامج البيئة بما يلزمه من موارد لمواجهة تلك الأزمات، وشدد على أهمية الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد. ورحب أحد الوفود بانضمام ممثلي برنامج البيئة إلى الاجتماع من نيروبي وستوكهولم بطريقة مستمرة، أي عن طريق التداول بواسطة الفيديو.

327 - واعترف أحد الوفود بأهمية أن يركز برنامج البيئة الجهود العالمية على التصدي لتدهور البيئة والأزمات في مجالات عدة، من بينها دعم الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلط وفد آخر الضوء على قيمة تنفيذ خطة عام 2030 واستدامة الكوكب، وقال إن عمل البرنامج من شأنه أن يساعد على تحقيق الخطة. وأعرب الوفد نفسه عن دعمه الكامل لعمل البرنامج وتنفيذ استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025.

328 - وقال أحد الوفود إنه من المهم أن يظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكالة غير ميسّسة لتنسيق الجهود الدولية المتعلقة بالبيئة، وأنه ينبغي للبرنامج أن يتقيد بولايته بدقة. وشدد الوفد على أن المسؤولية الأساسية للثبات على هذا النهج تقع بوضوح على عاتق إدارة البرنامج. وأشار الوفد إلى أن الخطة البرنامجية لبرنامج البيئة تستند إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وأن البرنامج يعترف بتقديم توجيهات استراتيجية بشأن الاستدامة البيئية، والتشجيع في الوقت ذاته على إيلاء اعتبار مدرّوس للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أن جميع الإجراءات في تلك المجالات ينبغي أن تستند إلى حقائق علمية.

329 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه الراسخ لعمل برنامج البيئة. وأشار على وجه الخصوص إلى عمل البرنامج في مجالات التقييم العلمي، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية (بما في ذلك ما يتعلق بجودة الهواء)، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وقضايا المحيطات، والقانون البيئي. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل البرنامج في سبيل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك معالجة المشاكل المتعلقة بتلوث المحيطات بالمواد البلاستيكية، وشجع البرنامج على مواصلة عمله في هذا المجال. وقال وفد آخر إن المشاكل البيئية مهمة للغاية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها شديدة التأثير بتأثير تغير المناخ.

330 - وبالإشارة إلى الفقرة 14-16 بشأن التقييمات المقررة لعام 2023، أشار أحد الوفود إلى أنه لم يقرر إجراء أي تقييمات للبرنامج الفرعي 3، العمل المتعلق بالطبيعة، والبرنامج الفرعي 5، العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، وقال إنه يتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات عن هذين البرنامجين الفرعيين.

331 - وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لبرنامج البيئة على قيادته وتنسيقه للعمل في المسائل البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة وتقديم التوجيه الاستراتيجي للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وقال أحد الوفود إن تعاون البرنامج المستمر والوثيق مع بقية منظومة الأمم المتحدة مهم للتصدي لأزمة كوكب الأرض الثلاثية الأبعاد التي ستكون لها عواقب بعيدة المدى على جميع المجتمعات والاقتصادات، إن أهملت. ورأى وفد آخر أن من المهم المضي قدماً في عمل البرنامج للتصدي لتغير المناخ بطريقة متسقة في منظومة الأمم المتحدة برمتها. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن الكيفية التي ينسّق بها برنامج البيئة مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعن الإجراء الذي اتخذته لتجنب الازدواجية.

332 - وقال أحد الوفود إنه بينما أُسندت لبرنامج البيئة ولاية واسعة النطاق وشاملة للغاية تتماشى مع الأهداف البيئية والوظائف والمسؤوليات المبيّنة على وجه التحديد في قرار الجمعية العامة 2997 (د-27) ومقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1/19، فمن المفترض أن يقوم البرنامج بدور في توفير التوجيه السياساتي العام لعمليات حفظ السلام. وسأل الوفد عما إذا كانت للبرنامج الصلاحية، بالمعنى الدقيق للكلمة، في تقديم المساعدة التشغيلية لعمليات حفظ السلام.

333 - وشدد أحد الوفود على أهمية عمل البرنامج لتوسيع إمكانيات التخفيف من آثار الجوائح الحيوانية المنشأ في المستقبل. وحث على التعاون مع منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد.

334 - وفي ما يخص الأداء البرنامجي في عام 2021، أشار أحد الوفود إلى تأثير الجائحة على تنفيذ الولايات، ولا سيما في ما يتعلق بقيود السفر، واحتمال عودة ظهور مرض كوفيد-19 في المستقبل القريب. وتساءل الوفد عما إذا كانت تُهج بديلة قد أعدت لبرنامج البيئة لكي ينفذ ولايته بالكامل. وقال وفد آخر إن الجائحة قد أثرت على القدرة على جمع البيانات في عام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 3، العمل المتعلق بالطبيعة، والبرنامج الفرعي 5، العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، وتساءل عن التدابير التي اتخذت لتحسين جمع البيانات في إطار هذين البرنامجين الفرعيين. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت الجائحة قد تسببت في تأخير تنفيذ الولايات وما إذا كان ذلك سيؤثر على استراتيجية برنامج البيئة وعمله في السنوات القادمة. وقال أحد الوفود إنه يجد قيمة في دعم العمل لتحقيق التعافي من الجائحة على نحو مراعي للبيئة وتحقيق البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة.

335 - وشدد أحد الوفود على أنه من المهم، عند الاضطلاع بأنشطة مكافحة تغير المناخ، التقيد باتفاق باريس وقرارات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك نتائج ميثاق غلاسكو للمناخ. وشدد الوفد على أنه ينبغي الاستفادة من جميع المبادرات الدولية في هذا المجال، بما فيها إعلان القادة المعتمد في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، وليس فقط التعهد العالمي بشأن الميثان. وقال الوفد نفسه إن الانتقال إلى التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة ينبغي أن يكون منصفاً وعادلاً ولا ينبغي تسييسه. وقال الوفد كذلك إنه ينبغي إيلاء الاهتمام لجميع أنواع الطاقة التي يمكن استخدامها لمكافحة الافتقار إلى الطاقة في العالم وفقاً للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بما في ذلك عن طريق تسخير التكنولوجيات الجديدة في استخدام المصادر التقليدية للطاقة.

336 - وفي ما يتعلق بالفقرة 14-31 من البرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية في دعم العمل البيئي، أشار أحد الوفود إلى أنه يجري العمل على تعزيز الأدوات الرقمية لجمع وتحليل التعليقات الواردة من المستعملين وأصحاب المصلحة من خلال عملية تعبئة على الصعيد العالمي. وسأل الوفد إلى أي مدى

تم تعميم العمل بأدوات الاستنباط الرقمية وعن كمية البيانات التي جُمعت. وتساءل وفد آخر عن المقصود بعبارة "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تُقتنى بما يتفق مع معايير الاستدامة" الواردة في الفقرة 14-31 (ه).

337 - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي صياغة عبارة "... في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2021..." الواردة في الجدول 10-14، على النحو التالي: "... في إعداد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020..."

338 - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، طُلبت معلومات عن العمل الجاري على وجه التحديد على الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية (انظر الفقرة 14-66).

339 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لحصيلة عمل جمعية الأمم المتحدة للبيئة في ما يتعلق بأمور من بينها المواد البلاستيكية والإدارة المستدامة للنيتروجين ووضع سياسة علمية جديدة بشأن المواد الكيميائية والملوثات. ووافق وفد آخر القول وأعرب عن تقديره للاستضافة الناجحة للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP@50. ودعا الوفد نفسه إلى تعزيز دور نيروبي باعتبارها عاصمة البيئة العالمية وإلى مزيد من الشراكة والتعاون في إطار مبادرات بناء القدرات من أجل تمويل الجهود المبذولة في مجال التكيف مع المناخ، ولا سيما بين الجهات الفاعلة في العالم المتقدّم.

340 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي قدمه برنامج البيئة قبل وأثناء المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في غلاسكو بالمملكة المتحدة، في عام 2021. وشجع الوفد البرنامج على مواصلة دعم تنفيذ نتائج ذلك المؤتمر في الفترة التي تسبق المؤتمر السابع والعشرين، الذي سيعقد في شرم الشيخ بمصر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ولا سيما من خلال حملة البرنامج العالمية من أجل الطبيعة، في الفترة التي تسبق المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في كونمينغ بالصين، في كانون الأول/ديسمبر 2022، من أجل إبراز مكانة "تعهد القادة من أجل الطبيعة" وتوسيع دور الحلول النابعة من الطبيعة.

341 - وأثنى أحد الوفود على برنامج البيئة للطريقة التي استخدم بها الأموال المُدرجة في مقترح الميزانية من أجل تنفيذ اتفاق باريس والوفاء بجميع الالتزامات البيئية الأخرى. وقال وفد آخر إنه ينبغي توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج. وأعرب ذلك الوفد عن تقديره لأن برنامج البيئة ما فتى يعمل بالفعل في سبيل تحقيق هذه الغاية.

342 - وفي ما يتعلق بمشروع الإدارة المركزية للمخاطر الذي أعدته الأمانة العامة، قال أحد الوفود إن البرامج يتوقع منها أن تضع سجلات المخاطر الخاصة بها وأن تدرج في تلك السجلات المخاطر المؤسسية المرصودة والتدابير الرامية إلى التخفيف منها. وقال الوفد أيضاً إنه ينبغي إدراج تحليلات المخاطر وسجلات المخاطر وتدابير التخفيف من حدة المخاطر في الخطط البرنامجية لجميع البرامج الـ 28 التي كانت لجنة البرنامج والتنسيق تنتظر فيها لتسترشد بها في اتخاذ قراراتها بشأن الاستراتيجيات والأهداف. وأشار إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لبرنامج البيئة تضمنت إشارات إلى مخاطر صغيرة تتعلق ببعض الأهداف، ولكنها لا تعكس المخاطر على الصعيد المؤسسي التي يواجهها البرنامج أو تأثير تلك المخاطر

على الخطة البرنامجية لبرنامج البيئة. وقال الوفد إن من الواضح أن البيئة معرضة للعديد من المخاطر، وتساءل عن سبب عدم إدراج تحليل المخاطر التي يواجهها البرنامج على الصعيد المؤسسي في الخطة البرنامجية المقترحة.

الاستنتاجات والتوصيات

343 - أثنت اللجنة على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لما يقوم به من عمل في مجالات تغير المناخ، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، والنظم الإيكولوجية الصحية والمنتجة، والإدارة البيئية، والمواد الكيميائية، والنفايات ونوعية الهواء، والكفاءة في استخدام الموارد، وإبقاء البيئة قيد الاستعراض، وفقاً لولاياته وعلى النحو المبين في البرامج الفرعية ذات الصلة، مع تعميم مراعاة ما يقوم به من عمل في مجال القدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات، وفقاً لولاياته.

344 - وشجعت اللجنة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة ضمان مواءمة أهداف البرنامج مع ولايته واستراتيجيته المتوسطة الأجل.

345 - وأوصت اللجنة بأن تكرر الجمعية العامة توجيهها إلى الأمين العام الذي يدعو إلى ضمان أن تكون المصطلحات والتعبيرات المشار إليها في السرد البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة متسقة مع ولايته ومتماشية مع القرار 236/76.

346 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عمله مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع برنامج البيئة على مواصلة تعزيز التعاون والاستفادة من عمله في إطار ولايته على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

347 - ورحبت اللجنة بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دعم الدول الأعضاء لتحقيق تكامل متوازن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجّع برنامج البيئة على مواصلة الامتثال لقرار الجمعية العامة 242/53.

348 - ورحبت اللجنة أيضاً، عند الاقتضاء، بقيام الكيانات التجارية بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة، ولكن لاحظت أنه من غير المناسب أن تُخصّ بالذكر مساهمة كل كيان تجاري أو جنسيته في الخطط البرنامجية.

349 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 14-7

يُستعاض عن الجملة الثالثة بما يلي:

”ويتيح إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي الفرصة للأمم المتحدة لمواصلة معالجة أزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث“.

الولايات التشريعية

الفقرة 12-14

قرارات الجمعية العامة

يُضاف ما يلي:

”233/75 - الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية“.

البرنامج الفرعي 3

العمل المتعلق بالطبيعة

الجدول 10-14

”باء - توليد المعارف ونقلها“

”الإنجاز المستهدف 5“

بعد عبارة ”الحلول المستمدة من الطبيعة“ تُضاف عبارة ”التي يراد تنفيذها بطريقة تتفق مع الولاية ذات الصلة“.

البرنامج الفرعي 5

العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث

الفقرة 68-14

يُستعاض عن عبارة ”وتعاون البرنامج الفرعي أيضاً مع شركة سويسرية لتكنولوجيا نوعية الهواء (IQAir)“ بعبارة ”وعمل البرنامج الفرعي أيضاً“.

البرنامج 12

المستوطنات البشرية

350 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 15)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، مبنيةً حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

351 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب، مع ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

352 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) في دعم الدول الأعضاء، وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. وشدد أحد الوفود على تقديره للعمل المتعلق بالنزوح الحضري وبالمدن الذكية المتمحورة حول الناس وللعمل مع فقراء المدن. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي قام به مؤئل الأمم المتحدة في مواجهة التحديات التي يصادفها التحضر المستدام، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بما يضمن التمتع على أوسع نطاق ممكن بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحققها التنمية الحضرية المستدامة. وجرى التشديد أيضا على الدور الذي يواصل المؤئل الاضطلاع به في رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وفي الإبلاغ عنهما.

353 - وأعرب عن الامتنان لعمل مؤئل الأمم المتحدة ولاعترامه، على نحو ما ورد في توطئة التقرير، مواصلة العمل وفقا لرؤيته الجريئة والطموحة المتمثلة في تحقيق "نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التحضر"، وذلك بالعمل في شكل وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء لبناء مدن ومجتمعات محلية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. وعلق أحد الوفود بالقول إن المؤئل يروج للتوسع الحضري باعتباره قوة تغيير إيجابية في حياة الناس والمجتمعات فهو يحد من عدم المساواة والتمييز والفقر. وأضاف الوفد قائلا إن للتنمية الحضرية المستدامة تأثيرا محفزا على التنمية، إذ إنها تحسن الظروف المعيشية لمن هم أشد تخلفا عن الركب. ولوحظ أن التوسع الحضري الجيد التخطيط الذي يفضي إلى مدن متمسة بالكفاءة يقود خطة التنمية المستدامة بما في ذلك التغيير الاجتماعي والثقافي وحماية البيئة والنمو الاقتصادي، وأن التحول الحضري المستدام يتيح فرصة للعمل مع جميع الجهات الفاعلة على أنواعها، ولا سيما مع تلك المستبعدة تقليديا.

354 - ورحب أحد الوفود بنطاق البرنامج ورأى أن من الضروري توحيد حافظة برامج مؤئل الأمم المتحدة. وعلق ذلك الوفد أيضا بالقول إنه رغم الثناء الذي تستحقه الوكالة على نهجها الاستباقي، فمن المهم أن تولي اعتبارا كاملا للغرض من الأدوات الجديدة عند استحداثها ولمدى الطلب عليها من قبل الحكومات الوطنية أو حكومات المدن. ورحب الوفد أيضا بالخطوات المتخذة لتعزيز البرنامج مشيرا إلى أن من المزمع تعميم برنامجين (الأحياء والمجتمعات المحلية الشاملة للجميع والناطقة بالحياة، والمدن الذكية المتمحورة حول الناس) من خلال أربعة برامج فرعية.

355 - وأعرب عن رأي مفاده أن هناك مجالا لتحسين جودة مؤشرات الأداء الأساسية على نطاق البرنامج. وقال أحدهم إن تقييم الأداء البرنامجي استند إلى عدد من مؤشرات النواتج عوض مؤشرات الأثر. فعلى سبيل المثال، كان هناك ميل إلى الإشارة إلى عدد الأشخاص الذين حضروا حلقة عمل للتخطيط، وهو ما اعتبره أحد الوفود أمرا لا يشكل دليلا على حصول تغيير ملموس على الأرض. وأعرب الوفد عن الأمل في أن يتمكن مؤئل الأمم المتحدة من القيام بمزيد من الخطوات لتحديد مجموعة من مؤشرات الأثر، معترفا في الوقت نفسه بمدى صعوبة تحقيق هذا الأمر.

356 - وطلب مزيد من التوضيح في ما يتعلق بالغرض من المنصات والبرامج الجديدة مثل المنبر العالمي للخطة الحضرية على الإنترنت. وفي هذا الصدد، سأل أحد الوفود بيان كيف أن إعادة إنشاء برنامج

المؤشرات الحضرية تدعم المدن في اتخاذ قرارات أفضل أو في تنفيذ إجراءات التدخل الحضرية على نحو أكثر فعالية.

357 - وفي ما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021، التمس مزيد من المعلومات عن العمل الذي اضطلع به البرنامج خلال الجائحة. وسأل وفد آخر عن مدى انعكاس إدارة المخاطر وتحليل المخاطر في تخطيط البرنامج لعام 2023.

358 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023 وتحديدا بالتعاون مع الكيانات الأخرى على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، أفيذ بأن موئل الأمم المتحدة سيواصل تعاونه الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في مجال السياسات الحضرية الوطنية)، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي (في مجال أطر الانتعاش الحضري)، وكذلك مع مصارف التنمية الإقليمية، على نحو ما ورد في الفقرة 14-15.

359 - وأعربت وفود عن تقديرها لاعتزام الوكالة الإبقاء على تركيزها على الشراكات مع السلطات المحلية وجمعياتها ومع شبكات المدن، وخصوصا اعتزامها مواصلة التركيز على الشراكات مع منظمات القواعد الشعبية، والمؤسسات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية لدعم جهود البلديات في تكييف أهداف التنمية المستدامة مع ظروفها المحلية. وأعربت أيضا عن الامتنان للتعاون المستمر المذكور في الفقرة 15-15 المتصل بالتنسيق والاتصال بين الوكالات. وسيواصل موئل الأمم المتحدة التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية للأمم المتحدة، وتعزيز شراكاته الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالبناء على استراتيجية كامل منظومة الأمم المتحدة للتنمية الحضرية المستدامة وعلى الأطر التعاونية الخاصة بكل وكالة. ولوحظ مع التقدير أن الموئل سيتعاون أيضاً مع نظام المنسقين المقيمين لتحسين إدماج القضايا الحضرية والنهج المرتبطة بالأراضي في التقييمات القطرية المشتركة وبلورة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

360 - وفي ما يتعلق بالعمل انطلاقاً من روح عدم ترك أحد خلف الركب، لوحظ مع التقدير، كما جرى بيانه في الفقرة 15-18، أن موئل الأمم المتحدة استخدم أطره للنتائج الاستراتيجية وسياساته الجنسانية وخطة عمله بهدف إدماج منظور جنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه بغية ضمان سلامة المرأة وإدماجها في المدن. وأعربت أيضا عن التأييد لسياسات الأراضي والإسكان المراعية للمنظور الجنساني التي تحسن ضمان الحياة للجميع.

361 - ورحبت وفود أيضاً باعتزام الوكالة (الفقرة 15-19) مواصلة العمل مع شركائها، بما في ذلك الاتحاد العالمي للمكفوفين ومنظمة تمكين المعوقين في العالم، لإدماج منظور الإعاقة في عمله البرنامجي، تمسحاً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وأشادت بالخطط الرامية إلى استحداث تقييم شامل للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ووضع خطة عمل لضمان تعميم مراعاة الإعاقة في جميع أعمال المنظمة، ولتسليط الضوء على الممارسات الجيدة وتحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب تنمية القدرات وموارد تقنية ومساعدة.

362 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لجهود موئل الأمم المتحدة في دعم المدن الشاملة للجميع والقادرة على التكيف والمستدامة في كينيا خلال فترة البرنامج، ولبدء تنفيذه للمبادرات والبرامج. وإضافة إلى ذلك، طُلبت معلومات عن الطريقة التي يمكن بها للبرنامج أن يحسّن العمليات المنوطة به.

363 - وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن دور المنتدى الحضري العالمي في ما يتصل بعمل موئل الأمم المتحدة، وسأل كيف يمكن للدورة الحادية عشرة للمنتدى، المزمع عقدها في كاثويج، بولندا، أن تؤثر على الأنشطة المقبلة للوكالة.

364 - ومع التسليم بأن المسائل المتصلة بأجزاء من البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل ضمن نطاق ولاية اللجنة، فقد طلب أحد الوفود مستجدات الطريقة التي يعتزم بها موئل الأمم المتحدة تسوية وضعه المالي، كما طلب معلومات عن الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2023، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت الوكالة ستنتظر في خفض استعانتها بالخدمات التعاقدية والاستشارية. وأعرب الوفد أيضاً عن القلق بشأن استدامة الموارد بالنظر إلى أن النسبة الكبيرة من التمويل المتأتية من التبرعات لكفالة تنفيذ الولاية.

الاستنتاجات والتوصيات

365 - أثنت اللجنة على موئل الأمم المتحدة لمواصلته تنفيذ إصلاح الحكم واستراتيجية كامل منظومة الأمم المتحدة للتنمية الحضرية المستدامة، ولمواصلته العمل مع الجهات الحضرية المعنية الأخرى على النحو المنوط به.

366 - ورحبت اللجنة بالاستخدام المستمر للبرامج الرئيسية من أجل التعجيل في تحقيق التكامل بين العمل المعياري والتنفيذي لموئل الأمم المتحدة وتوسيع نطاق تأثير المنظمة وزيادته.

367 - ورحبت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في رصد الالتزامات التحويلية المنصوص عليها في الخطة الحضرية الجديدة وفي الإبلاغ عنها وتنفيذها، والتي من شأنها أن تمكن الدول الأعضاء من بناء القدرة على التكيف والتعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق التحول الهيكلي.

368 - وأثنت اللجنة أيضاً على الموئل لعمله على مواصلة التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية، بما في ذلك من خلال دعم المدن في الحد من الاكتظاظ ورقمنة الأسواق المحلية، وتحسين النظافة الصحية والصرف الصحي في الأحياء الفقيرة، وخلق فرص سبل كسب العيش.

369 - ونوهت اللجنة مع التقدير بأن موئل الأمم المتحدة سيواصل، في إطار الخطة البرنامجية لعام 2023، دعم التحضر المستدام والدفع في اتجاه تحقيقه، والحد من الفقر وانعدام المساواة على نطاق التواصل بين المناطق الريفية والحضرية، وتبسيط الإدماج الاجتماعي، وتعزيز التحول في حياة السكان في المدن والمجتمعات المحلية في أنحاء العالم.

370 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

371 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة، المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.16)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، موبة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

372 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

373 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمساهمة في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والفساد والإرهاب. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2023. وشدد أحد الوفود على أن التزامه بمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والفساد والإرهاب يؤكد دعمه المستمر للمكتب بوصفه أحد أكبر الجهات المانحة له. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده القوي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بوصفه الهيئة الدولية الرئيسية التي تتمتع بخبرة في مجالي مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة، بما في ذلك في ميداني الجريمة السيبرانية ومكافحة الفساد. وسأل وفد آخر عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في عام 2023 لدعم البلدان الواقعة على الخط الأول في الجهود الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات.

374 - وأقر أحد الوفود بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل من أجل تحقيق السلام والازدهار العالميين. ورحب وفد آخر بربط البرنامج 13 بخطة عام 2030، الأمر الذي سيجتج تحسين فعالية وكفاءة الاستجابة للتحديات المترابطة التي تطرحها المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب بوتيرة أكبر. وشدد الوفد على أنه يرى أن من الضروري الحفاظ على التوازن بين خطة عام 2030 والأهداف والغايات الرئيسية للمكتب، لأن إيلاء أهمية أساسية لمواضيع خطة عام 2030 فيما يتعلق بأبرز عناصر ولاية المكتب يمكن أن يشوه نتائج عمله ويؤدي إلى توسيع غير مبرر للولاية بدلا من الحصول على دعم سياقي للأنشطة البرنامجية الفعالة والهادفة.

375 - واقترح أحد الوفود أن يركز المكتب عمله على ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء في مجالي مراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة، بما في ذلك في ميداني الجريمة السيبرانية ومكافحة الفساد. وأشار أحد الوفود إلى قيمة الولاية الهامة للمكتب في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن مسائل المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في ميدان الاتجار بالبشر والإرهاب والعدالة الجنائية، هي مسائل هامة في السياق الوطني وعلى الصعيد الدولي على السواء.

376 - وأشارت الوفود إلى طول الخطة البرنامجية وتعقيدها. ورحب أحد الوفود بتبسيط البرنامج، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج الوثائق ذات الصلة فقط في قائمة الولايات، وأنه ينبغي أن ينتقل البرنامج إلى لغة أكثر بساطة ويسهل فهمها، حيثما أمكن ذلك. واقترح وفد آخر تخفيض عدد البرامج الفرعية، مثلا

عن طريق حذف البرنامج الفرعي الأخير، لتسهيل التقرير على القارئ. ولاحظ وفد آخر أنه على الرغم من أن الوثيقة مفصلة جداً، فإنه من الصعب أيضاً قراءتها، وأن قائمة التشريعات ذات الصلة طويلة جداً.

377 - وأشار أحد الوفود إلى أن مشروعاً أولياً لبرنامج المكتب لعام 2023 قد نوقش في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأنه يتضمن تعليقات واقتراحات قدمتها الوفود المهمة. وفي الوقت نفسه، استرعى الوفد الانتباه إلى بعض التغييرات التي طرأت على الوثيقة؛ وعلى وجه الخصوص، تقدم الوثيقة تفصيلاً للولايات التشريعية حسب البرامج الفرعية (في الوثيقة التي نوقشت في فيينا، أُدرجت جميع الولايات في قائمة مشتركة).

378 - ولاحظ أحد الوفود أن تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون هما أساس خطة الإصلاح التي وضعتها حكومته، وذكر أن بلده، تمشياً مع إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يواصل بذل الجهود المتعددة القطاعات لمنع الجريمة وتحسين نظام العدالة الجنائية. وشدد الوفد على أن حكومته قد وضعت في صميم عملية إصلاحها للعدالة الجنائية نهجاً محوره الإنسان وموجّهاً نحو الإنسان بهدف الانتقال من العدالة العقابية إلى العدالة التصالحية.

379 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن المكتب قد أنجز عملاً كبيراً، وأن الخبرة المكتسبة على طول الطريق مفيدة جداً لبذل مزيد من الجهود لمكافحة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب مكافحة فعالة. وأعرب عن الرأي القائل بأن برامج المكتب والمساعدة التقنية التي يقدمها وبحوثه وسياساته وعمله المعياري أمور لا غنى عنها في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات. ولاحظ أحد الوفود أن بلده ما فتى يعمل على توسيع نطاق تعاون الناجح مع المكتب بُنية الاستفادة من معارف المكتب وخبراته وتجاربه الواسعة فيما يتعلق بتعزيز إصلاحات العدالة الجنائية ومنع الجريمة. ولاحظ الوفد أن بلده دأب على تنفيذ تدابير صارمة لمنع الفساد ومكافحته وأن وكالاته المعنية بإنفاذ القانون استفادت من خبرة المكتب في مجال مراقبة المخدرات، بما في ذلك من خلال برنامج مراقبة الحاويات، الذي انضم إليه في عام 2021. ولاحظ الوفد نفسه أن المكتب، على الأقل في البقعة من العالم التي يقع فيها بلده، يواجه منافسة كبيرة من الأنشطة البرنامجية في فرادى الدول الأعضاء؛ ومع ذلك، ينبغي الاستفادة بشكل جيد من الخبرة الواسعة التي يتمتع بها المكتب، لا سيما في مجالات رئيسية مثل تدريب وكالات إنفاذ القانون، والتثقيف والتوعية في مجال مكافحة الفساد، والتعاون الدولي، في مواجهة المستويات غير المسبوقة من الترابط العالمي التي تطرح تحديات تتجاوز مستوى فرادى الدول.

380 - وفيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على بيئة عمل البرنامج وأنشطته، لاحظ أحد الوفود الصعوبات التي تعترض تنفيذ السياسات؛ وأشار أيضاً إلى تأثير الجائحة على الصحة العامة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات. وأثنى وفد آخر على الوثيقة لتجسيدها التقييمات التحليلية لنجاح جهود المكتب في التصدي للجائحة.

381 - وأثير سؤال بشأن تحليل المخاطر المشار إليه في الفقرة 16-6 من الوثيقة ومدى انعكاس تحليل المخاطر هذا في العوامل الخارجية المشار إليها في الفقرة 16-12.

382 - وشدد أحد الوفود على أهمية التعاون المتعدد الأطراف. وردد ذلك وفد آخر أعرب عن رأي مفاده أن التعاون المتعدد الأطراف يشكل، في الوقت نفسه، جزءاً لا يتجزأ من أي جهود فعالة تُبذل في المجالات

ذات الصلة، وأن العمل البرنامجي العالي الجودة يحدد إلى حد كبير نجاح المشاريع التي ينفذها المكتب وغيره من الوكالات. وبالإشارة إلى الفقرات 10-16 و 11-16 و 16-24، وكذلك إلى التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية، أُثير سؤال عن إمكانية التعاون مع المنظمات دون الإقليمية وغيرها من الهيئات غير الحكومية الدولية.

383 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء وصف الولايات والمعلومات الأساسية في الفرع المتعلق بالخطّة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي في عام 2021 من حيث أنه لم يرد ذكر لأهم مجال من مجالات عمل المكتب، أي مكافحة الاتجار بالبشر، ولكن في الوقت نفسه، وُصفت الجرائم ضد البيئة وصفاً واسعاً للغاية، ربما على نطاق واسع أكثر مما يلزم. وردا على ذلك، رحب وفد آخر بالتركيز على العمل الرامي إلى مكافحة الجرائم ضد البيئة. وأعرب وفد آخر عن قلقه من أن تُعقّد مختلف ولايات البرنامج سيجعل من الصعب تأمين التمويل اللازم للعمل الهادف إلى مكافحة الإرهاب، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي دراسة تمويل المشاريع القطرية على أساس كل حالة على حدة. ولاحظ أحد الوفود أنه في إطار البرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، حُذفت الوثائق الأساسية المتعلقة بولاية المكتب، مثل الإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009 بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والبيان الوزاري المشترك الصادر عن الاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته لجنة المخدرات في عام 2014 بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام 2016، والإعلان الوزاري لعام 2019 بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها. وأشار الوفد نفسه إلى أن جميع تلك الوثائق لا تزال ذات صلة وتم تأكيدها مرة أخرى خلال الاستعراض الوزاري الذي عُقد في فيينا في عام 2019. ولاحظ الوفد أيضاً أنه قد أُدرجت بعض الوثائق التي لم تعد صالحة، مثل إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعتمد في عام 2001.

384 - وفيما يتعلق باستراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، وبالنظر إلى أن عام 2022 هو العام الثاني للاستراتيجية، قال أحد الوفود إنه سيرحب بإجراء تقييم لحالة تنفيذ الاستراتيجية.

385 - ورحب أحد الوفود بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية إصلاح المجال المتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والنسبة المئوية للدول الأعضاء التي نجحت في هذا الصدد، كما يبين ذلك مقياس الأداء الوارد في الشكل الحادي عشر من الباب 16، وسأل عما إذا كان من الممكن تحقيق مستوى أعلى من تعميم مراعاة هذا المنظور في المستقبل. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه يمكن تحسين بعض مؤشرات الأداء بالتحول إلى القياسات النوعية بدلا من القياسات الكمية.

386 - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء استخدام مصطلحات لم يتم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. فقد أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التدهور الذي يشهده استخدام المصطلحات في البرنامج وطلب إلى المكتب أن يتّبع توجيهات الدول الأعضاء وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتحسين نوعية التقارير المقبلة. وأعرب الوفد عن قلقه لأن الفقرة 16-5 تتضمن مقطعا ينص على أن تعزيز قدرات المكتب في المجالات الرئيسية الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني وقضايا الشباب في جميع أعماله، من شأنه أن يساهم في معالجة مسألة تكامل ولايات المكتب وخطة عام 2030. وأعرب الوفد عن قلقه البالغ إزاء المصطلحات المستخدمة في تلك الفقرة. وأعرب

وفد آخر عن تأييده للحفاظ على التوازن في الأنشطة البرنامجية، والقيام، كما سبق ذكره في غرفة الاجتماعات، باستتساخ صياغة الوثائق التي أُشير إليها في البرنامج بدقة. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه بصفته منسقا لمجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر، لا يمكنه أن يكون راضيا عن المعالجة المتواضعة التي وردت في البرنامج المقترح للمواضيع المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. وشدد الوفد نفسه على أنه سيصر على معالجة هذا المجال الهام من مجالات عمل المكتب على نحو أكمل وأنه سيقدم مقترحات في هذا الصدد.

387 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء إدراج مصطلح جديد في التقرير، وهو "الاتجار بالموارد الطبيعية" (الفقرة 16-7). ولاحظ الوفد أن هيئات منظومة الأمم المتحدة المكلفة بولاية ذات صلة بمكافحة الجريمة لم تستخدم هذا المفهوم في وثائق سابقة، ناهيك عن مصطلح "النهب غير المنظم وغير القانوني للموارد غير المتجددة" (الفقرة 16-1). وأشار الوفد إلى أن ولاية المكتب تتمثل في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول المهتمة، وفقا للقرار 6/10 الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشأن منع ومكافحة الجرائم التي تضر بالبيئة وتدرج ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المشار إليه في الوثيقة، وأنه يعتبر أن مهام المكتب تتمثل في تعزيز بناء القدرات لمساعدة الدول على التطبيق الفعال للاتفاقية في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة الإجرامية التي لها تأثير على البيئة. وأشار الوفد إلى أنه في القرار نفسه، أعاد مؤتمر الأطراف التأكيد أن للدول سيادة كاملة ودائمة على مواردها الطبيعية. وشدد الوفد على أن المساعدة التي يقدمها المكتب ينبغي أن تركز على الجرائم عبر الوطنية والمنظمة التي تضر بالبيئة. ولاحظ الوفد أنه بالإشارة إلى قائمة هذه الجرائم، فإن المؤتمر، في القرار نفسه أيضا، قد أشار إلى إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة 177/74، الذي أشارت فيه الجمعية إلى الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية وغير ذلك من الجرائم المضرة بالبيئة، مثل الاتجار بالأخشاب والفلزات الثمينة والأحجار الكريمة وغيرها من المعادن النفيسة، التي تضلع فيها الجماعات الإجرامية المنظمة.

388 - وأشار أحد الوفود أيضا إلى أن مشكلة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترتبط ارتباطا غير مباشر بحل مشكلة المخدرات العالمية، واقترح أن يُعدّل نص البرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، تعديلا سليما.

389 - وبالإشارة إلى الفقرة 16-182، لاحظ أحد الوفود استخدام مصطلحات غير متسقة مثل "الجريمة البيئية". وذكر الوفد أنه سيكون من الضروري الاستعاضة عن هذا المصطلح بمصطلح يحظى بتوافق في الآراء، وهو "الجرائم التي تضر بالبيئة".

390 - وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح للمكتب، لاحظ أحد الوفود أن التقرير يتضمن الكثير من التفاصيل عن مختلف المكاتب الموجودة في المقر والمكاتب الميدانية. وأشار وفد آخر إلى أن المقترحات المتعلقة بتغيير الهيكل التنظيمي للمكتب قد أُدرجت في مشروع الخطة البرنامجية الذي قُدّم في فيينا في كانون الأول/ديسمبر 2019، ولا سيما إنشاء فرع إدارة الحدود (انظر 16 (Sect. 6) A/77/6، المرفق الأول، الفقرة 2 (د)) والفرع المعني بالمخدرات والخدمات المخبرية والعلمية (المرجع نفسه، الفقرة 2 (أ)). وذكر الوفد أنه، بوجه عام، لا يعارض إعادة التنظيم المقترحة من أجل زيادة كفاءة عمل المكتب. ورحب

الوفد أيضاً بتكثيف الحوار مع الدول الأعضاء بشأن هذه الابتكارات الهيكلية، بما في ذلك بشأن منهاج عمل فيينا.

الاستنتاجات والتوصيات

391 - أوصت اللجنة، تمسحياً مع قرار الجمعية العامة 236/76، بأن تستعرض الجمعية، في دورتها السابعة والسبعين، الخطة البرنامجية للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 14

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

392 - في الجلسة السادسة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 17)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

393 - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وأجاب، مع ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

394 - أعربت عدة وفود عن تقديرها ودعمها لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ورحبت بالاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالبرنامج. وأبرز أحد الوفود العمل المتواصل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكي تصبح مركزاً عالمياً للمعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذكر أن النساء لا يزلن يُقمن بدور محوري في رفاه أسرهن وأنهن يؤديان دوراً قيادياً حيوياً في مجتمعاتهن المحلية، مضيفاً أن الأدلة تشير إلى أن أفضل السبل إلى تحسين التنمية الاقتصادية هو تمكين المرأة. وأعرب عن التأييد أيضاً لتركيز البرنامج على خمسة مجالات مواضيعية هي: وضع وتطبيق قواعد وسياسات ومعايير عالمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها السياسية؛ وتيسير التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والتأكيد مجدداً على مساهمة المرأة في جهود بناء السلام والإغاثة الإنسانية.

395 - وبالإشارة إلى الشكل الأول من الباب 17، أعرب أحد الوفود عن تأييده لإدماج أنشطة النساء ذوات الإعاقة وأبرز التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بعدد الأفرقة القطرية التي تدرج في أعمالها محور تركيز يهتم بذوات الإعاقة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من عمل فيما يتصل بالفئات الضعيفة والمهمشة من النساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة، على النحو المشار إليه في الفقرة 17-24 في إطار النتيجة المتعلقة بعدم ترك أي نساء وفتيات ذوات إعاقة خلف الركب. وذكر الوفد نفسه أن دعمه القوي لرسالة هيئة الأمم المتحدة للمرأة يبرهن عليه بوضوح كونه دوماً أحد أكبر

المساهمين في التمويل الطوعي الأساسي للهيئة وأشار إلى عضويته في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى نهاية عام 2025.

396 - وأعربت الوفود عن دعمها لعمل البرنامج في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وضمان التمثيل المتساوي للجنسين على جميع مستويات صنع القرار. ولوحظ أن تعميم منظور جنساني في أنشطة تتبع التغير المناخي والحد من الكوارث أمرٌ تزداد أهميته يوماً بعد يوم. وارتئي أنه مما يدعو إلى الإعجاب إعطاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأولوية للتنفيذ المبني على الأدلة لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأعرب وفدٌ عن تفاؤله إزاء تزايد عدد خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية المكرسة للنهوض بالجهود المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

397 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاستمرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعطاء الأولوية لتهيئة فرص للشباب، ولا سيما المراهقات والشابات، تتيح لهن المشاركة على قدم المساواة مع غيرهن وبصورة هادفة في صنع القرار. وارتأى وفدٌ آخر ضرورة إيضاح الصياغة المتعلقة بحقوق النساء والفتيات لأن هذه الحقوق ليست واحدة؛ إذ لا يمكن، وفق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، المشاركة في صنع القرار إلا بعد بلوغ سن معينة أو مستوى معين من النضج.

398 - وفي سياق الاعتراف بعمل البرنامج على تحسين حالة النساء والفتيات، أعرب أحد الوفود عن تقديره لمجالات التأثير المواضيعية التي يرد بيانها في الفقرة 17-5، وهي: الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والمرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه المجالات جميعاً تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى السياسة المحلية المعمول بها في بلده وقال إن الوفد يؤيدها تمام التأييد.

399 - وفيما يتعلق بالتمويل، أعربت عدة وفود عن استعدادها لمواصلة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل كفالة تمكين النساء والفتيات بحيث يستطعن تحقيق كامل إمكاناتهن، مشددةً على أهمية توافر التمويل الكافي لتشجيع إنجازات النساء والفتيات ونجاحاتهن، بما في ذلك من خلال تعزيز العمل من أجل منع جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وأبرزت تلك الوفود التأثير المضاعف لهذا العمل على تنمية المجتمع. وفيما يتعلق بالفقرة 17-68، أشار أحد الوفود إلى مستوى الدعم الخارج عن الميزانية الذي تطلبه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودعا الهيئة إلى التعجيل بالعمليات الرامية إلى تأمين هذا التمويل، ملاحظاً أثر ذلك على النواتج المتوقعة لبرنامج العمل. وأشار وفد آخر إلى أن تمويل البرنامج يستند أساساً إلى التبرعات ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل في هذا الصدد.

400 - وأقرت عدة وفود بدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما عملها في سياق تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. غير أن أحد الوفود ارتأى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحتاج إلى تحسين تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والنهوض بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وطلب إلى الهيئة تعزيز أدائها والمساءلة فيها فيما يتعلق بالبرنامج.

401 - وعلق وفدٌ آخر قائلاً إن المصطلحات الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة ينبغي مواءمتها مع الصيغة المتفق عليها عالمياً بشأن التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وقال الوفد إنه يعلق أهمية كبيرة على عمل المجتمع المدني ودوره فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضاف أنه يؤمن في

الوقت نفسه بضرورة توخي الحرص في صياغة النص الوارد في الخطة البرنامجية المقترحة بشأن مشاركة المجتمع المدني في العمليات الحكومية الدولية وضمان مشاركة الفتيات في عمليات صنع القرار. وذكر الوفد كذلك أن من الضروري الامتناع في صياغة البرنامج عن استخدام مصطلحات لها أكثر من تعريف أو تفسير واحد أو لم يجر إقرارها عالمياً.

402 - وفي معرض الإعراب عن الدعم لمقترح البرنامج، أكد أحد الوفود أهمية ألا ينفذ برنامج العمل إلا بموافقة ورضا البلد المضيف، مع مراعاة اختلاف الظروف والتشريعات الوطنية واحترام الجوانب الثقافية ومستوى التنمية المحقق.

403 - وارتأى وفد آخر أن أي أنشطة تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل البلدان، بما في ذلك التعاون مع المجتمع المدني، ينبغي ألا تتم إلا بناء على طلب من الدولة المعنية. وشدد الوفد نفسه على أن تعليمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي ألا تحل محل تعليمات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو هيئات الأمم المتحدة المتعددة، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكد أن محور تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن ينصب على الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات).

404 - وقال أحد الوفود إنه يثمن ما تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من عمل لتمكين المرأة من المشاركة بصورة مجدية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أعرب عن امتنانه للهيئة لما قدمته من معلومات مفصلة وبناءة وردت في تقرير الميزانية البرنامجية، ولا سيما عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 1 ونتيجته 2 التي أشارت إلى أن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ساهم في أخذ 75 في المائة من البلدان بالمنظور الجنساني في استعراضاتها الوطنية الطوعية.

405 - وعرض أحد الوفود بعض جوانب السياسات ذات الصلة المعمول بها في بلده التي تركز على الحقوق والتمثيل والموارد، مشيراً إلى أن السياسات المتعلقة بالحقوق تشمل التصدي للانتهاكات حيثما وقعت ومتى وقعت، ولا سيما في الحالات التي تتعرض فيها النساء والفتيات بصفة خاصة للعنف الجنسي والعنف الجنساني خلال الحروب والنزاعات، و/أو حالات الاعتداء الأسري و/أو الاتجار بالبشر. وفيما يتعلق بالتمثيل، أبرز الوفد أن الدراسات تبين أن عمليات السلام التي جرت في بلده اتسمت بقدر أكبر من الفعالية والاستدامة عندما كانت المرأة ممثلة في عمليات صنع القرار. وفيما يتعلق بالموارد، أبرز الوفد الحاجة إلى ضمان حصول المرأة على الوسائل المساعدة التي تحتاجها، مثل التمويل والرعاية الصحية والتعليم. وأضاف أن العنصر الرابع في سياسات الدولة العضو هو التنوع الذي لا يتعلق بالمرأة فحسب، بل ويتعلق أيضاً بضمان الشمول والمساواة في الحقوق والتمثيل المتساوي والموارد الكافية لكل من يتعرضون للتمييز بسبب نوع الجنس، أو الأصل، أو الدين أو المعتقد، أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، أو لأي سبب آخر.

406 - وأعرب أحد الوفود عن شواغل تتعلق بعدم ورود أي إشارة لمنندى جيل المساواة الذي نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المكسيك وفرنسا.

407 - وأيد وفد آخر الأخذ بتدابير خاصة مؤقتة للتقليل من العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تمشياً مع الدروس المستفادة التي يرد بيانها في النتيجة 3 من نتائج البرنامج الفرعي 2. ودعا الوفد أيضاً إلى توسيع نطاق الحصول على التدريب والتعليم؛ والوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ والتكنولوجيا الرقمية، وذلك لضمان إمكانية استفادة النساء والفتيات من قدرات نفاذ

وفرص متساوية في مجالات الخبرة هذه. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى تهيئة ودعم بيئة وهياكل تمكينية تتيح للنساء المشاركة الكاملة والمجدية على قدم المساواة مع الرجال.

408 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لنوعية وثيقة الميزانية البرنامجية التي ما فتئت تتحسن على مر السنين من حيث طريقة عرضها ومحتواها.

409 - وأعرب وفد آخر عن أمله في ألا تقع اللجنة، بالنظر إلى الدعم الواسع المعرب عنه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في فخ مناقشة مسائل أكثر ملاءمة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كما حدث في الدورة السابقة، وفي أن تركز اللجنة عوضاً عن ذلك على البرنامج وعلى الدور الذي يتعين عليها أن تؤديه.

410 - وأقرت عدة وفود بالآثار الفادحة لجائحة كوفيد-19، فسلطت الضوء على الأثر غير المتناسب الواقع على النساء والفتيات واضطرار هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تكييف أنشطتها تبعاً لذلك. وأشارت وفود إلى أن الفقر المدقع واللامساواة بين الجنسين ما زالا سائدين وأن السبب في ذلك هو عدم كفاية مستوى التنمية وتفاوت درجاتها، وإلى أن جائحة كوفيد-19 زادت من تفاقم التحديات التي تواجهها المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمالة؛ وسلط الضوء أيضاً على خطر "السقوط في براثن الفقر مجدداً" الذي تتعرض له المرأة من جراء الجائحة. وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد الجائحة، طُرحت أسئلة بشأن السبل التي ترمع هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتباعها لضمان التنفيذ الكامل والفعال لولايتها في ضوء الأثر غير المتناسب للجائحة على النساء والفتيات كما طُرحت، فيما يتصل بإطار الاستعراضات الوطنية الطوعية، أسئلة بشأن كيفية تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للالتزام الذي تقطعه البلدان عند تنفيذها الإطار في ضوء التحديات الراهنة وماهية السبل التي يمكن من خلالها مواءمة الأفكار المبتكرة بشكل أفضل مع الأوضاع التي تواجهها المرأة. وأشار وفد آخر إلى أنه سيرحب بتلقي معلومات محدثة عن مدى استيعاب البرنامج المقترح لعام 2023 لكل من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعديلات التي أخذ بها على مدى العامين الماضيين.

411 - وأعربت وفود عن تقديرها لتطوير هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلولاً بديلة للمشاكل التي نشأت خلال الفترة التي تشفت فيها جائحة كوفيد-19، وأثنت على الهيئة لتصدرها الصفوف فيما يتعلق بتقديم التوجيه للحكومات وعبر المنظومة الدولية من أجل ضمان اتباع نهج مراعي للمنظور الجنساني إزاء الجائحة بغية التخفيف من أثرها على تنفيذ الهيئة ولاياتها في عام 2021. وأعرب وفد آخر عن تقديره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تبذله من جهود حثيثة من أجل ضمان استمرارية الأعمال ودعم البلدان في مساعيها لإدماج منظور جنساني في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19.

412 - ورأى أحد الوفود أن أهم ميدان يتعين فيه النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو التعليم، وخاصة تعليم الفتيات، وأن هناك مجالاً لاستطلاع مزيد من العمل في هذا الشأن. ولذلك طرح الوفد سؤالاً بشأن السبل التي يمكن من خلالها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعمل مع اليونسكو عن كثب لإحراز تقدم بشأن هذا الموضوع. ولاحظ الوفد أن برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة يركز على المراكز الحضرية الكبرى وأوصى بأن ينفذ البرنامج أيضاً في المناطق النائية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، حيث تعيش الغالبية العظمى من النساء خارج المناطق المتروبولية الكبرى. وارتئي، بناء على ذلك، أن هناك حاجة إلى الوصول للنساء اللاتي يعشن في الريف لتحقيق هدف تمكين النساء والفتيات.

413 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي تتلقاه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جهودها الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في العملية البرنامجية للأفرقة القطرية. وشجع وفد آخر هيئة الأمم المتحدة للمرأة

على مواصلة تأدية دورها كمركز للمعارف من أجل دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وعلى مواصلة التفاعل مع كُثب مع غيرها من الجهات في إطار إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوصفها شريكاً رئيسياً في تلك العملية، بما في ذلك بقيادتها إياها فيما يتصل بتنسيق قضايا المرأة.

414 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما تحتويه من محور تركيز ينصب على النهج المتكاملة والمنسقة إزاء معالجة الأسباب الجذرية لغياب المساواة بين الجنسين، وأشار إلى أن عام 2023 ينبغي أن يكون العام الذي تعجل فيه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ الخطة، مشدداً على ضرورة أن تواصل الهيئة العمل مع الدول الأعضاء ومع الشركاء على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وأكد الوفد على أهمية أن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دورها كوكالة تضع المعايير والسياسات في إطار منظومة العمل الإنساني. وذكر الوفد أن الهيئة لاقت في السنوات الأخيرة صعوبات مستمرة في توليد زخم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، وطلب معلومات محدثة عما تعتبره هيئة الأمم المتحدة للمرأة عراقيل تحول دون نهوضها بالخطة المعيارية.

استنتاجات وتوصيات

415 - أحاطت اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دعم الدول الأعضاء لتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بما في ذلك تنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

416 - وشجعت اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات وفرصهن من خلال التركيز على قضايا رئيسية مثل الصحة العامة، والتأهب للجوائح، والتمكين الاقتصادي والقضاء على الفقر، ومن خلال التصدي للتحديات الماثلة بما في ذلك سدّ الفجوة الرقمية ومسألة تغير المناخ، حتى يتسنى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمرأة في إطار نتائج "الحصاد المبكر" لخطة عام 2030.

417 - وأثنت اللجنة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركتها النشطة في أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

418 - ورحبت اللجنة بتواصل تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة لولايتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الترويج للسياسات والبرامج الشاملة للمنظور الجنساني ومنظور الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والعمل على مواجهة التحديات التي تتعرض لها كافة النساء والفتيات، بما فيها تلك الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

419 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السردى للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 1-17

يستعاض عن عبارة "تنفيذ خطة عام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية" بعبارة "التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030".

الفقرة 7-17

تُستبدل الجملة الرابعة بما يلي:

"وستواصل الهيئة العمل بالشراكة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وتوفير الدعم، بناء على طلب الدول الأعضاء، للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، بغية تسريع العمل من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات."

الفقرة 13-17

يستعاض عن كلمة "التعجيل" بعبارة "الإسهام في التعجيل".

الفقرة 18-17

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

"وقد روعيت في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه والدروس المستفادة منها. واستجابةً لنتائج التقييم، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تأدية دورها كمركز للمعارف لدعم التحليل الجنساني وإدماج المنظورات الجنسانية وستضع نظماً وممارسات أكثر شمولاً وتنظيماً لاستخلاص الدروس المستفادة وتبادلها في عملية تجربة واختبار المبادرات المبتكرة التي قد يكون لها تأثير محتمل ذو شأن على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة."

الفقرة 19-17 (ج)

تضاف عبارة "، على النحو المبين في ولايتها" بعد عبارة "للمجتمع المدني".

البرنامج الفرعي 1

الدعم الحكومي الدولي والتنسيق والشراكات الاستراتيجية

الفقرة 21-17 (ج)

يستعاض عن عبارة "المشاركة في العمليات الحكومية الدولية" بعبارة "المساهمة في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة".

الفقرة 17-25

تُحذف عبارة "الاجتماعية والسياسية والاقتصادية".

يستعاض عن كلمة "لدعم" بكلمة "دعم".

النتيجة 1: أن يصبح العمل المناخي مراعيًا للاعتبارات الجنسانية

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

"النتيجة 1: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل المناخي".

الفقرة 17-32

يستعاض عن النص الحالي بما يلي:

"بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 1/70 وتمشيا مع القرار 121/74، يُعترف بالشباب بوصفهم عوامل تغيير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تشدد الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تمكين جميع النساء والفتيات، وعلى أهمية صوت النساء ودورهن القيادي، ولا سيما المراهقات والشابات، ومشاركة النساء في عمليات صنع القرار، وكذلك في برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ولكن الشباب لا يزلن مستبعدات من عمليات صنع القرار، مما يقوض القدرة الجماعية على معالجة مسألة المساواة بين الجنسين. وتمشيا مع النتائج المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ما فتئ البرنامج الفرعي يدعو إلى إدماج النساء، بمن فيهن الشباب، بصورة منهجية ومستدامة في العمليات الحكومية الدولية وإلى إيجاد الفرص لإشراكهن في مجالات صنع القرار بصورة مجدية وتامة وعلى قدم المساواة مع الرجال. فمنذ عام 2015، عقد البرنامج الفرعي منتديات للشباب قبل الدورة السنوية للجنة وضع المرأة، مما أتاح فرصا للشباب، بمن فيهم الشباب، من أكثر من 300 منظمة من منظمات الشباب للعمل بصورة مباشرة مع الدول الأعضاء من خلال عقد حوارات رفيعة المستوى بين الأجيال. وأقام البرنامج الفرعي أيضا ما لا يقل عن 200 حوار في بلدان مختلفة، مما عزز الشراكات بين الأجيال مع الشباب."

الفقرة 17-33

يستعاض عن عبارة "المشاركة المنهجية والمتنوعة والمؤثرة للشابات في العمليات الحكومية الدولية" بعبارة "مشاركة الشابات في العمليات الحكومية الدولية بصورة مجدية وتامة وعلى قدم المساواة مع الشباب".

يُحذف النص التالي: "، على سبيل المثال، في عمليات كل من لجنة وضع المرأة، والمنتديات السياسية الرفيعة المستوى، ومجلس حقوق الإنسان. وسيعقد أيضا حوارات سياسية تركز على الحواجز التي تحول دون تعميم قضايا الشباب في السياسات القطاعية الوطنية مما يؤدي إلى إصدار وثيقة سياسة واحدة في السنة تدعم إضفاء الطابع المحلي على الخطط والأطر العالمية المتعلقة بالشباب".

يُستعاض في الجملة الأخيرة عن كلمة "للشباب" بكلمة "للشابات".

البرنامج الفرعي 2

الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج

الفقرة 17-38

يستعاض عن عبارة "وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعي للمنظور الجنساني" بعبارة "وفي التعميم المنهجي لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ خطة عام 2030".

النتيجة 2: التنفيذ القائم على الأدلة لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

يستعاض عن عبارة "التنفيذ القائم على الأدلة لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن" بعبارة "تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنهج قائم على البيانات وموجه نحو تحقيق النتائج"

الفقرة 17-47

تُضاف عبارة "بناءً على طلبها"، بعد عبارة "للجهات الشريكة الوطنية".

البرنامج 15

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

420 - خلال جلستها العاشرة المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 18)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

421 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا البرنامج، وردت على الأسئلة التي أثارها اللجنة خلال نظرها فيه.

المناقشة

422 - أعربت الوفود عن تأييدها القوي وعن تقديرها للخطة البرنامجية وللعمل الذي تضطلع به اللجنة، وكذلك لاستراتيجية اللجنة القائمة على النتائج ولعملية الاستعراض المعززة. وكان من دواعي الثناء أن الخطة البرنامجية تظهر الدور الهام الذي تؤديه اللجنة في تنمية أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وتشغيل الشباب، وتغير المناخ، والاتصال، والتكامل الإقليمي. وأكد أحد الوفود من جديد الدور الإيجابي الذي تؤديه اللجنة في النهوض بأفريقيا، سواء من خلال أنشطة المشاريع أو أنشطة وضع المعايير. وذكر وفد آخر أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن تشرع أفريقيا في التمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك ازدواجية في عمل بعض المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وطلب معلومات عن الكيفية التي تسعى بها اللجنة

إلى استبعاد التكرار في هذا الصدد. واقترح وفد آخر ضرورة أن تكون لجميع البرامج الفرعية خطط موجهة نحو كل الدول الأعضاء وذلك حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

423 - ولوحظ أن اللجنة مازلت تدعم تنمية قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية. ولوحظ أيضا أنها ستواصل الاعتماد على إطارها البرنامجي المتوسط الأجل (للفترة 2022-2025)، الرامي إلى توفير إرشادات استشرافية في مجال التخطيط، وإلى مواصلة جميع مسارات عمل شعبها ومكاتبها دون الإقليمية ومسارات عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، مع مجالات التركيز التحويلية التي توفر نقاط دخول لأنشطة البرامج الفرعية في عام 2023.

424 - وشدد أحد الوفود على أهمية الأخذ بنهج متعدد أصحاب المصلحة لتحقيق النتائج المبينة في الخطة البرنامجية للجنة، مشيرا إلى أن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص يؤدون جميعهم دورا حاسما في تنفيذ الخطة. وشجّع اللجنة على مواصلة جهودها لتيسير تبادل المعارف وتقاسم الخبرات فيما بين اللجان الإقليمية. وذكر وفد آخر أنه يؤيد زيادة التنسيق بين اللجنة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وحث وفد آخر اللجنة على أن تسعى، في إطار ركيزة التنمية، إلى إقامة شراكات محسنة مع الكيانات الأخرى، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وطلب تقديم إيضاحات بشأن الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل التنسيق مع بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ضمن سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

425 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، وكما لوحظ في الفقرة 18-29، أبرز أحد الوفود أن عمل البرنامج الفرعي قد أسهم في نشر واعتماد مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة داخل ستة بلدان أخرى ليصل المجموع إلى 15 بلدا في عام 2021، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 14 بلدا. وفي هذا الصدد، أوصى الوفد بأن تستهدف اللجنة، عند تحديد الجهود التي ستبذلها على مدى ثلاثة سنوات فيما يتعلق ببناء القدرات، جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 56 دولة وذلك لأن اللجنة لم تصل بعد، من حيث نشر مجموعة الأدوات واعتمادها، إلى جميع الدول الأعضاء الأفريقية.

426 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للنتائج المتوقعة في مجال التكامل الإقليمي والتجارة، وفق ما هو مبين في الفقرة 18-37. ورحب الوفد أيضا بالعمل المنجز في إطار البرنامج الفرعي 3 بشأن تنمية القطاع الخاص وتمويله، وأثنى على اللجنة فيما يتعلق بالهدف المحدد في الفقرة 18-49.

427 - وفي إطار البرنامج الفرعي 3، لاحظ أحد الوفود المنجز المستهدف 8 في الجدول 18-8، الذي من شأنه أن يشجع التعاون على الاستثمار في الهياكل الأساسية داخل أفريقيا مع إحدى الجهات الأجنبية الفاعلة، وذكر أنه سيكون من المثير للاهتمام استكشاف إمكانات هذا العمل مع بلدان أخرى.

428 - ولاحظت عدة وفود أن التفاوت والهشاشة المتزايدتين يؤثران على النساء والشباب بصفة خاصة، وأن هناك حاجة إلى زيادة القدرة على الصمود في أفريقيا، بما في ذلك من خلال زيادة فرص العمل. وشدد أحد الوفود على أن البطالة والأجور المنخفضة هما من العوامل التي ينبغي معالجتها، لأنهما مشكلتان قد تهددان السلم والأمن.

429 - وطُلب تقديم توضيحات بشأن المبادرات الابتكارية التي يمكن توقعها من اللجنة لتعزيز توليد الإيرادات لفائدة الشباب، ولا سيما الفتيات والشابات. وطُلب تقديم المزيد من التوضيحات فيما يتعلق بمساهمة

اللجنة في إدارة المالية العامة وفي مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تحتاج الأخيرة منهما، بحسب أحد الوفود، إلى حلول عاجلة. وعلّق أحد الوفود قائلاً إنه ليس من الواضح سبب اشتغال ولايات البرنامج الفرعي 6 المعني بالمساواة بين الجنسين على قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، التي هي مسائل لا تدخل ضمن اختصاص اللجنة.

430 - وذكر أحد الوفود أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من دون حقوق الإنسان وسيادة القانون ونُظم الحماية الاجتماعية القوية.

431 - وتم التشديد على أهمية الاقتصاد الرقمي والرقمنة الشاملة بوصفهما عاملين أساسيين لتنمية القارة. وشدّت عدة وفود أيضاً على الحاجة إلى تعزيز النظم الصحية والغذائية. وورد الإعراب عن التأييد لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللإحصاءات، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق. وأعرب أحد الوفود أيضاً عن تأييده لأنشطة اللجنة في مجال البحوث المتطورة وما يتصل بها من دعم متكامل في مجال السياسات والقدرات، وهي أنشطة تركز على التنوع الاقتصادي والتصنيع، والاستثمارات في الهياكل الأساسية، والقطاعات الإنتاجية، وتعبئة الموارد المحلية، وتحقيق التحول الرقمي. وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من البرنامج الفرعي 9، طُلب تقديم توضيحات بشأن العوامل الرئيسية التي ينبغي مراعاتها من أجل تحقيق الأهداف، وطُلب، في معرض الإشارة إلى الشكل الثلاثين من الباب 18، تقديم المزيد من المعلومات عن العوامل المستخدمة لقياس التقدم المحرز في بناء قدرة أكبر على تصميم هذه السياسات الموجهة نحو الشباب. وأشار وفد آخر إلى أن البرنامج الفرعي 5 يتسم بأهمية خاصة، واقترح إمكانية إدراج التكنولوجيا في البرنامج الفرعي 4، بما يُتيح للبرنامج الفرعي 5 التركيز على البيئة.

432 - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لمواءمة برنامج اللجنة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. وشدد أحد الوفود على أن اللجنة ستكون أقدر، من خلال هذه المواءمة، على تنسيق عملها، مع زيادة التركيز على مصالح الدول الأعضاء. وذكر وفد آخر أن تحقيق خطة عام 2030 وخطة عام 2063 مسؤولية مشتركة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

433 - وسلّمت عدة وفود بأهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأهمية تفعيلها والفرص التي ستتيحها لتنمية القارة. ولوحظ أن الموعد المستهدف لتفعيل هذه المنطقة قد تأخر بسبب تأثير كوفيد-19. وشدد أحد الوفود على أن تفعيلها من شأنه أن يكفل النمو ويعزز سلاسل القيمة، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. وتم التشديد على أن منطقة التجارة الحرة تتيح فرصة للتعبيل بنسق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وباستخدام التجارة بفعالية أكبر كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، ولخلق المزيد من فرص العمل والمزيد من الفرص الاقتصادية للمواطنين.

434 - وجرى التشديد أيضاً على أن منطقة التجارة الحرة هي بمثابة استجابة استراتيجية تأتي في أوانها للتغلب على التحديات الإنمائية التي تواجه القارة، مثل تفتت الأسواق، وصغر حجم الاقتصادات الوطنية، والاعتماد المفرط على تصدير السلع الأساسية، وسلاسل القيمة الإقليمية الصناعية المتخلفة، والحواجز التنظيمية والتعريفية العالية أمام التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ورحب أحد الوفود بالتركيز على تعزيز التكامل الإقليمي ضمن جميع البرامج الفرعية، واستفسر عن إمكانية إقامة علاقات تجارية مع مناطق أخرى، مثل المنطقة الأوروبية الآسيوية. وفيما يتعلق بالعنصر 4 من البرنامج الفرعي 7، لاحظ أحد الوفود أن

المساعدة ستُستخدم لإعانة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع استراتيجيات وطنية لأنشطتها في منطقة التجارة الحرة، وعلى تنويع أنشطتها في مجال الاقتصاد الأزرق من خلال إنتاج المعرفة، فضلا عن إجراء دراسات لفرص النفاذ إلى الأسواق وإقامة حوارات بشأن السياسات. وطُلب تقديم المزيد من التفاصيل عن الخطط الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ من أجل ضمان استفادة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من منطقة التجارة الحرة. واستفسر وفد آخر عن المبادرات الرامية إلى إحراز تقدم حقيقي في منطقة التجارة الحرة، وعن الخطط التي يمكن وضعها لمساعدة هذه الآلية على العمل من دون عراقيل.

435 - وأشارت الوفود إلى الدور الهام الذي تضطلع به اللجنة في التعافي بعد جائحة كوفيد-19. وشدد أحدها على ضرورة تعزيز استراتيجيات التعافي المتكاملة لأن الأمر يتطلب بذل جهود جماعية لأجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه القارة قبل حلول عام 2030. ورأى الوفد أنه ينبغي زيادة التركيز على المجالات التي تحتاج أكثر من غيرها إلى دعم اللجنة في مرحلة ما بعد الجائحة، مثل تغير المناخ والتصنيع والاستثمار. وسأل أحد الوفود عن استخدام حقوق السحب الخاصة كأداة لدعم التعافي من كوفيد-19 وعن دور اللجنة بهذا الشأن. ولوحظ أن اللجنة قد اضطلعت بأنشطة وأعدت منتجات معرفية تدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية، ومع ذلك لم يُنجز أي عمل شامل لتعزيز قدرة أفريقيا على إدارة الديون لضمان التعافي المرن من كوفيد-19. وفي هذا الصدد، سأل أحد الوفود عن جهود اللجنة في مجال التواصل مع الدول الأعضاء بشأن معالجة الزيادة المتوقعة في حالات الإصابة بكوفيد-19 في المستقبل القريب. وأشار وفد آخر إلى أن الجائحة قد كشفت عن بعض التهديدات، وأيضاً عن بعض الفرص لتعزيز المرونة الاجتماعية والاقتصادية لدى الدول الأعضاء، ودعمت بالتالي تحقيق نتائج خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وفي معرض الإعراب عن تأييده للدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة في دعم التنمية في القارة الأفريقية في مرحلة ما بعد كوفيد-19، ولتعاون اللجنة الوثيق مع الجهات الشريكة الإقليمية والإنمائية، مثل الاتحاد الأفريقي، سأل أحد الوفود عن آثار كوفيد-19 على التمويل، وعن الجهود التي تبذلها اللجنة للتخفيف من حدة تلك الآثار. وسلط أحد الوفود الضوء على عدد من المجالات ذات الصلة، منها دعم القدرات في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية والتنويع الاقتصادي؛ وتطوير نظم الأغذية الزراعية، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية وصناعة الأغذية وسلامتها؛ وتعزيز النظم الصحية من خلال تطوير الصناعات الصيدلانية، بما في ذلك توطين الإنتاج في القارة؛ والرقمنة الشاملة وتطبيق أحدث التقنيات؛ والتعافي الاجتماعي والاقتصادي الشامل بعد كوفيد-19. وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة [306/74](#) بشأن الاستجابة الشاملة لجائحة كوفيد-19، الذي يتطرق بشكل صريح إلى البلدان الأفريقية، لا وجود له ضمن المهام الموكلة للبرنامج 15. وعلق أحد الوفود قائلاً إن مفهوم تحقيق "انتعاش أخضر" بعد الجائحة قد جرى الترويج له في الجزء السريدي، وذلك خلافاً لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللقرارات المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وذكر الوفد أن التركيز ينبغي أن ينصب، في ضوء العبء الاجتماعي والاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد-19، على تحقيق الانتعاش المستدام، الذي يتناول أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة كلها، وليس فقط البعد البيئي.

436 - وطُلب تقديم توضيحات للأثر الحقيقي المترتب عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في التنمية الاقتصادية لأفريقيا وفي خطط الانطلاق من جديد بعد كوفيد-19.

437 - وورد الإعراب عن آراء شتى بشأن حجم وثيقة الخطة البرنامجية. وذكرت عدة وفود أنه رغم التقدم الواضح مقارنة بالسنوات السابقة، لا تزال الوثيقة طويلة جداً. وقيل إن هناك ازدواجية فيما بين البرامج

الفرعية 1 و 2 و 6 و 8 و 9 وعناصر البرنامج الفرعي 7، وإنه بالتالي ما كان ينبغي لهذه العناصر أن تكون ذات خطط منفصلة. وارتأى أحد الوفود أنّ عرض مادة الوثيقة بحسب البرامج الفرعية ينبغي أن يكون وفق المواضيع أو المناطق الجغرافية، وأنه إذا كانت هناك عناصر تنطبق على برامج فرعية أخرى، فلا بد من إدراجها ضمن تلك البرامج بدلا من فصلها. وذكر وفد آخر أنه ينبغي تلخيص وثيقة الخطة البرنامجية وتقليل حجمها دون التقليل من نوعية المعلومات الواردة فيها. وعلّق أحدهم قائلا إنّ ثمة مجالا لتقليل حجم الخطة البرنامجية حتى يتحسن وضوحها وتركيزها على المؤشرات. وقال أحد الوفود إن طول الوثيقة مناسب وإن التركيز ينبغي أن ينصبّ على ما يرد فيها من تفاصيل وليس على طولها. وشكر الوفد اللجنة على استعدادها لإطلاع الحاضرين على العناصر العديدة لعملها بهذا القدر من التفاصيل، واعتبر ذلك بمثابة ممارسة جيدة. وذكر هذا الوفد أيضا أن هناك من وثائق الخطة البرنامجية ما يتضمن قدرا أقل من التفاصيل، ولكن بحجم أكبر.

438 - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، دعا أحد الوفود اللجنة إلى بيان سبب ارتفاع معدل الشغور بالرغم من توفر المواهب في أفريقيا، ومن جاذبية اللجنة كجهة مشغلة؛ فيما تساءل وفد آخر عما إذا كان العجز في الموارد البشرية ناجما عن عدم اهتمام الناس باللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

439 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجهودها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ودعم خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأكدت أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل تنمية أفريقيا.

440 - وكرّرت اللجنة مجددا ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة التعاون، ضمن إطار ولايتها، مع سائر كيانات الأمم المتحدة المعنية وذلك على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

441 - ورحبت اللجنة باستمرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التركيز على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، ودعم التكامل داخل المنطقة الإقليمية، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما في مجال تحقيق التعافي بعد الجائحة بطريقة مستدامة ومرنة وشاملة.

442 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تعزيز دورها في إيجاد خيارات مبتكرة في مجالات التمويل الاقتصادي الكلي والتجارة والتكنولوجيا وخيارات سياساتية أخرى، وفي اقتراح هذه الخيارات على بلدان المنطقة وإتاحتها لها حتى تتغلب على الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وتستفيد من الفرص التي توفرها أدوات الوقاية من جائحة كوفيد-19 والتعافي منها على الصعيد العالمي.

443 - ورحبت اللجنة بما توليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أولويات ثابتة للتنويع الاقتصادي والتصنيع، والاستثمارات في الهياكل الأساسية، والقطاعات الإنتاجية، وتعبئة الموارد المحلية، وتفعيل

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والقضاء على الفقر، والتحول الرقمي، وشددت كذلك على الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية، مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية.

444 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل تيسير تحديد واقتراح أدوات تمويل مبتكرة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، ومعالجة مسألة خدمة الديون كتدبير رئيسي من تدابير التخفيف. وستنطوي أنشطتها أيضا على تقديم دعم محدد الأهداف للتخطيط الإنمائي الوطني، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية فيما يتعلق بالمنظومات الغذائية، وستعالج مسائل الأراضي والطاقة والهيكل الأساسية. وسيؤدي التفعيل المستدام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دورا حاسما في تعميق سلاسل القيمة في أفريقيا، وذلك ضمن مجالات إنتاجية شتى منها قطاع المستحضرات الصيدلانية.

445 - ولاحظت اللجنة أن البلدان تعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بغية تحسين الاستفادة من عوائد الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وعلى أمل أن يؤدي ذلك إلى إقامة صلات بينية أكثر تماسكا وتنسيقا واستجابة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

446 - ولاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية تواصل التعاون فيما بينها من أجل مواءمة الإجراءات، وهي تركز على تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

447 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن اللجنة الاقتصادية الأفريقية ستواصل الاعتماد على إطارها البرنامجي المتوسط الأجل (2022-2025) الرامي إلى توفير إرشادات استشرافية في مجال التخطيط ومواءمة جميع مسارات عمل شعبها ومكاتبها دون الإقليمية، ومنها ما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

448 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السريدي الخاص بالبرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، وذلك رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الولايات التشريعية

الفقرة 16-18

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

يُضاف ما يلي:

233/75 الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

البرنامج الفرعي 3

تنمية القطاع الخاص وتمويله

الجدول 18-8

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

بعد عبارة "التشجيع على" أضيف عبارة "النظم الغذائية الصحية و"

البرنامج الفرعي 5

التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

الفقرة 18-80

احذف كلمة "الأخضر" من عبارة "التعافي الأخضر والمستدام والقادر على التكيف مع
تغير المناخ"

الفقرة 18-82

يُستعاض عن عبارة "أخضر وأزرق" بعبارة "مستدام"

بعد عبارة "انتعاش اقتصادي" أضيف عبارة "واقتصاد أخضر وأزرق"

الفقرة 18-84

حذف كلمة "الرقمي" بعد كلمة "الأمن"

بعد كلمة "الأمن" أضيف عبارة "في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"

البرنامج الفرعي 6

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفقرة 18-89 (ج)

حذف عبارة "المعنية بالشؤون" بعد عبارة "الآليات الوطنية"

إضافة عبارة "للشؤون" بعد عبارة "الآليات الوطنية"

الأداء البرنامجي في عام 2021

العنوان الوارد فوق الفقرة 18-81

حذف كلمة "الاقتصادي"

الفقرة 18-91

يُستعاض عن عبارة "بين الجنسين" بكلمة "الجنسانية"

الجدول 18-13

يُستعاض عن عبارة "بين الجنسين" بكلمة "الجنسانية"

الفقرة 18-96

يُستعاض عن عبارة "بين الجنسين" بكلمة "الجنسانية"

الجدول 15-18

يُستعاض عن عبارة "بين الجنسين" بكلمة "الجنسانية"

الجدول 17-18

المنجزان المستهدفان 8 و 14

يُستعاض عن عبارة "بين الجنسين" بكلمة "الجنسانية"

البرنامج الفرعي 8

التنمية الاقتصادية والتخطيط

الفقرة 18-180

بعد كلمة "الكوارث" أضف عبارة "، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة بتغير المناخ".

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

449 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الثامنة عشرة المعقودة في 10 حزيران/يونيه 2022 في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 19)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

450 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين، على الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

451 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للبرنامج وهنأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على الذكرى السنوية الخامسة والسبعين المقبلة لإنشائها، مؤكدة من جديد دعمها لعمل اللجنة. وشدد أحد الوفود على الدور المحوري الذي تقوم به اللجنة في تعزيز التكامل الإقليمي ورحب بدعم اللجنة القوي للتعافي بعد الجائحة، وعملها من أجل القضاء على الفقر، وجهودها في مجالات مثل الاقتصاد الرقمي ومكافحة تغير المناخ والبيئة. وأعرب عن الامتنان للجهود المبذولة فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الإقليميين، ورحب

أحد الوفود بالعمل المتصل بالتعاون دون الإقليمي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون مع الكيانات الإقليمية الأخرى.

452 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشجعا إياها على استخدام أهداف ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحددة المدة لوضع مقاييس أداء واقعية يمكن بلوغها.

453 - وأشيرَ إلى أن الوثيقة هي من بين أطول الوثائق المعروضة على لجنة البرنامج والتنسيق، حيث تسأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تدمج الوثيقة وتبسطها على نحو أفضل بغية تيسير الاطلاع على البرنامج، وأشار في الوقت نفسه إلى التحدي المتمثل في الحفاظ على محتوى الوثيقة. وذكر وفد آخر أن التقرير غني من حيث المحتوى، لكن التقدم المحرز نحو أعمال الميزنة القائمة على النتائج ليس واضحا، بالنظر إلى أن الخطة البرنامجية تبدو منظمة وفقا المخطط التنظيمي وليس وفق الأهداف والغايات. ودعا الوفد إلى إصدار نسخة موجزة من الوثيقة والتحول إلى زيادة التركيز على الميزنة والإدارة القائمتين على النتائج، وذلك بتحديد الأهداف مستقبلا. غير أن وفدا آخر أعرب عن ارتياحه للبنية الحالية للوثيقة، مرحبا باستقرارها على مر السنين.

454 - وسلط الضوء على أن أكثر من نصف أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأعضاء المنتسبين إليها يصنفون على أنهم من أقل البلدان نموا أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا ينبغي أبدا تركها خلف الركب. وشدد أحد الوفود على تحديات السفر التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتسائل عن الكيفية التي نسقت بها اللجنة مع تلك الدول أثناء الجائحة، وعما إذا كانت منصات العمل الافتراضية قد ساعدت في تحقيق التكامل من حيث عدد الأشخاص القادرين على المشاركة وأقدمية هؤلاء الأشخاص. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الدروس المستفادة من الجائحة وكيفية تطبيقها في المستقبل.

455 - وحث أحد الوفود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على ملء جميع شواغرها، ولا سيما في الرتب العليا، للتخفيف من أي أثر سلبي محتمل على تنفيذ البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

456 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ودعم تنفيذ خطة عام 2030، وفقا لولايتها.

457 - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتحسين التعاون الدولي والإقليمي بغية تعزيز قدرة دولها الأعضاء على الصمود في وجه الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجوائح، ولا سيما في تحقيق التعافي بعد الجائحة بطريقة مستدامة ومرنة وشاملة للجميع.

458 - وشجعت لجنة البرنامج والتنسيق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والاستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في رفاه الناس، عن طريق تعزيز شبكات النقل الإقليمية والقدرة على الاتصال

الإلكتروني، وتيسير التجارة، والرقمنة، وإيلاء الاهتمام للدول الأعضاء التي تواجه أوضاعاً خاصة، وهي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

459 - وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق بالدور الذي اضطلعت به الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات المختلطة في تيسير تنفيذ البرامج بتسهيل المشاركة في الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشجعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة استخدام التكنولوجيا لزيادة شمول الاجتماعات للجميع، حسب الاقتضاء.

460 - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن عام 2022 يوافق الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشجعت هذه اللجنة على استغلال الفرصة والزخم لزيادة تسريع جهودها لدعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق الوثيق مع شركائها على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

461 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

462 - نظرت اللجنة، في جلستها 14 المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.20)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

463 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

464 - أعربت الوفود عن تأييدها لدور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجنة الاقتصادية لأوروبا وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتعاون الإقليمي في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأعرب وفد آخر عن تقديره للدور الهام الذي تؤديه اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ذي المنفعة المتبادلة وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوفد نفسه إلى إن قرارات اللجنة ينبغي أن تلي على أفضل وجه مصالح الدول الأعضاء، وينبغي تبريرها بوضوح من حيث المضمون ومن حيث الترتيبات المالية على السواء، وينبغي ألا تقلل من أهمية اللجنة وقدرتها على تزويد الحكومات بالدعم اللازم في المسائل الإنمائية.

465 - وأعربت الوفود عن تأييدها للطابع المتعدد الأطراف لعمل اللجنة وعن قلقها إزاء الإجراءات الانفرادية التي لا تتوافق مع التعاون الدولي، مشيرة إلى أن هذا التعاون يشكل أساس عمل المنظمة في تعزيز التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استبعاد دولتين من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا من نظام التعاون الإقليمي، وهما الاتحاد الروسي وبيلاروس، حيث تشملان إحدى الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة. وأعرب الوفد نفسه عن قلقه لأن التسييس المفرط في إطار اللجنة لقضايا التعاون

التقني، وبالتالي قضايا تمويل التنمية، قد أخلَّ بفعالية ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهدد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوفد أيضا على أنه يتفق مع النهج التي تتبعها دول أعضاء أخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إزاء دعم عمل اللجنة، بما في ذلك زيادة الاهتمام بالتعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة، وأشار إلى أن ذلك يدل على توافر الإرادة السياسية للتعاون، وأعرب عن رفضه لاستخدام التدابير القسرية الانفرادية.

466 - وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي، أشار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على مواصلة تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تعزيز وتيسير التكامل والاتساق الاقتصادي في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول الأعضاء في المنطقة، بما في ذلك من خلال التعاون دون الإقليمي من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة. وطُرح سؤال يتعلق بتعاون اللجنة مع الهيئات الخارجية، بما فيها المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا.

467 - وأعرب عن التأييد للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأوروبا خارج منطقتها، بما في ذلك عملها المتعلق بوضع القواعد والمعايير ذات الأثر العالمي. وأعرب وفد آخر عن تأييده للمناقشات التي تجري بشأن النقل في لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، والتي كان لها أثر إيجابي يتجاوز أوروبا بكثير. وقال الوفد إنه بالنظر لما للجنة النقل الداخلي من أثر عالمي، ينبغي لها أن تتوخى الحذر كي لا تشجع مجموعة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حساب اتفاقات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد الوفد على أن أي منتدى عالمي حقيقي يجب أن ينظر إلى ما وراء أي منطقة بعينها للحصول على أفكار مبتكرة، والاستماع إلى احتياجات الأطراف من مختلف مناطق العالم، وتعزيز التكنولوجيات المتقدمة والابتكار بغض النظر عن الجغرافيا لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في سلامة الطرق والمركبات، وحماية البيئة، والاستدامة. وأوصى وفد آخر بأن تزيد اللجنة الاقتصادية لأوروبا من عملها في مجال الاتصال والتنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى.

468 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لمساعدة البلدان على تنظيم الأنشطة والتعاون بشأن القواعد والمعايير والاتفاقيات دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن التزامه بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وتحقيق الأهداف، وأعرب عن تطلعه إلى استمرار الشراكة القائمة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وسائر الدول الأعضاء للتعبئة لتحقيق تلك الأهداف وتعزيز التعاون الإقليمي والسلام والأمن في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأشار وفد آخر إلى أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تساعد بنشاط على التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير منبر حكومي دولي إقليمي للتصدي للتحديات المطروحة في ثمانية مجالات رئيسية، تتراوح بين حماية البيئة والنقل المستدام وتطوير المدن الذكية من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز فرص الحصول على الطاقة النظيفة. وأشار الوفد نفسه إلى أن المنتدى الإقليمي السنوي للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالتنمية المستدامة يوفر، بدوره، منبرا إقليميا متعدد الأطراف لمتابعة واستعراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتبادل المعلومات بشأن السبل العملية لتحقيق التنمية المستدامة.

469 - وشدد أحد الوفود على أن التنفيذ الناجح لمشاريع المساعدة التقنية في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجالات من قبيل الابتكار والرقمنة والبنية التحتية والاقتصاد الدائري والطاقة والاستدامة الحضرية ساعد على ضمان التنمية المستدامة للبلدان المستفيدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، مما أسهم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تنفيذ خطة عام 2030. وقال الوفد نفسه إن البلدان النامية

في المنطقة أبدت اهتمامها بمواصلة وتوسيع مشاركتها في الأنشطة المضطلع بها في إطار مشاريع اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

470 - وطُرح سؤال فيما يتعلق بمساهمة اللجنة في مساعدة الدول الأعضاء على الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر نظيفة وأكثر استدامة.

471 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية سوف تدعم جهود التعمير والتعافي من آثار الحرب، التي من شأنها أن تكون مجالا من مجالات التركيز الرئيسية في السنوات القليلة المقبلة.

472 - وشدد أحد الوفود على أن الإدارة المركزية للمخاطر وسجل المخاطر ينبغي أن يكونا من الاعتبارات الرئيسية عند وضع استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

473 - ورحب أحد الوفود باستراتيجية الشراكات الجديدة لتوجيه تعاون اللجنة مع القطاع الخاص، وطلب توضيحا بشأن كيفية تفعيلها بصورة فعالة وفيما يتعلق بحالة تنفيذها.

474 - ورحب أحد الوفود بالتحرك نحو الترتيبات المختلطة لعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي تتيح بها ترتيبات العمل المختلطة مستوى أوسع من المشاركة في الاجتماعات بالنسبة للمندوبين.

475 - وقال أحد الوفود إن نهج الميزنة القائمة على النتائج في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 موثق توثيقا جيدا. وتسأل الوفد عما إذا كان هيكل البرنامج الفرعي الوارد في التقرير يعكس الهيكل الحالي للمنظمة أو العكس. وشدد الوفد نفسه على أنه، كما هو مبين في البند 4-5، القاعدة 104-5، من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يمكن تفسير تطابق الهيكل البرنامجي والتنظيمي على أنه يعني أنه ينبغي مواءمة البرنامج مع هيكل المنظمة وليس مع الأهداف المبينة في وثيقة الميزانية البرنامجية.

476 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية المذكورة في الفقرة 20-11 (ج)، التي تنص على "أن تظل الموارد من التبرعات متاحة"، طُرح سؤال بشأن الإجراءات التي تتبناها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لجمع التبرعات.

استنتاجات وتوصيات

477 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي في المنطقة، وشددت على أهمية دورها في كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.

478 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

البرنامج 18

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

479 - نظرت اللجنة في جلستها 15 المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022 في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 21)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

480 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

481 - أعرب عن التقدير والدعم لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللخطة البرنامجية. وتم التسليم بأن اللجنة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي. وذكر بأن عمل اللجنة أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، بالنظر إلى أن المنطقة تضررت بشدة من الجائحة، وهي تواجه حالياً تحديات جديدة، بما في ذلك التحديات المتصلة بانعدام الأمن الغذائي. وسلم أحد الوفود بالأخذ بنهج متميز محدد الأهداف يستند إلى اختلاف احتياجات بلدان المنطقة، وأعرب على الخصوص عن دعمه لذلك النهج.

482 - وأبرز أحد الوفود أن اللجنة ظلت تتبوأ منذ عقود مكانة رائدة في مجال المعارف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي مناطق أخرى وعلى الصعيد العالمي. فقد أسهمت في وضع مبدأ المساواة في صميم التنمية وساعدت بلدان المنطقة المصنفة ضمن البلدان المتوسطة الدخل في مواجهة تحديات كبيرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، رحب أحد الوفود بالبرنامج، بصفته يبرز أهمية عمل اللجنة في تعزيز القدرات في المجالات المتصلة بسياسات العمالة وأسواق العمل، والاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية. وأردف الوفد قائلاً إن المنشورات السنوية التي تصدرها اللجنة، ومنها مثلاً *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، و*دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، و*النظرة العامة الأولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، هي أمثلة جيدة على العمل التحليلي المضطلع به فيما يتعلق بصياغة السياسات في إطار البرنامج.

483 - وأشار أحد الوفود، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة من الوفود، إلى جهود اللجنة المبذولة من أجل إنشاء مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يتتبع جميع سياسات الاقتصاد الكلي التي تتخذها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي للأثر الجائحة، ويقوم بجردها. حيث أشيد بالمرصد بوصفه مثلاً يدل على تكيف اللجنة مع الاحتياجات المتغيرة للمنطقة. وأضاف الوفد قائلاً إن موجزات السياسات التي يعدها المرصد والحلقات الدراسية الشبكية التي ينظمها هي أدوات مناسبة التوقيت تفيد في مساعدة البلدان على مواكبة التطورات في المنطقة باستمرار ويستأنس بها في عملية صياغة السياسات الرامية إلى التصدي للأثر الاجتماعي الاقتصادي للجائحة. وتم التسليم بأن المرصد يمثل استجابة ديناميكية هامة في مواجهة التحديات الناشئة، وبأن إنشاء المرصد على وجه السرعة كان ضرورياً من أجل

تلبية مطالب الدول. وطرح سؤال عن الدروس المستفادة من عملية إنشاء المرصد بسرعة وعما إذا كانت اللجنة ستنتج نهجا مماثلا إذا واجهت تحديا آخر في المنطقة.

484 - ولاحظ أحد الوفود أن الجائحة أثرت إلى حد كبير في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن أثارها يرجح أن تظل ملموسة في السنوات القادمة. وأضاف أن الجائحة لا تزال تؤدي بحياة الناس كل يوم وأن أثرها المتعدد الأبعاد على المجتمع والاقتصاد والنمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين والنظم الصحية لا يزال قائما. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن القلق إزاء تدهور الحالة في المنطقة وآثار ذلك على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل هذه البيئة المحفوفة بالتحديات، أبرز الوفد عمل اللجنة، والجهود التي تركزها للنمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدعم الذي تقدمه إلى البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشاطر وفد آخر الشواغل التي تساور اللجنة لأن الجائحة كشفت عن مشاكل تعترض النموذج الاقتصادي ونظم الحماية الاجتماعية وخطط الرعاية الاجتماعية في المنطقة. وأعرب الوفد عن قلقه بوجه خاص لأن الجائحة لها أشد الوقع على النساء، وسأل اللجنة عن السبل التي تعتمز نهجها لمساعدتهن على العودة إلى سوق العمل بعد الجائحة. ورحب الوفد بقيام اللجنة بإدراج منظور جنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

485 - وقال وفد آخر إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة النامية التي تضررت أشد الضرر من الجائحة، مما يحتم إعادة النظر في نموذج التنمية من أجل تحقيق خطة عام 2030 وإطلاق العنان لكامل طاقات المنطقة. وذكر أن اللجنة يمكن أن تؤدي دورا هاما في تلك العملية بالتنسيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها. ودعا الوفد إلى تعزيز التعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لأن عددا من بلدان المنطقة هم ضمن فئات البلدان الداخلة في مجال اختصاص المكتب.

486 - وقال أحد الوفود إن الدول ترغب في مواصلة التعاون مع اللجنة من أجل إحراز مزيد من التقدم في سعيها إلى التغلب على الجائحة وتحقيق خطة عام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب. ولوحظ أنه على الرغم من التحديات الماثلة في هذا الشأن، فإن العمل الذي تضطلع به اللجنة فيما يتعلق بفئة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يكتسي أهمية بالنسبة للبلدان التي نجحت في الخروج من هذه الفئة ولكنها لا تزال تعاني من الهشاشة.

487 - وأعرب عن التقدير لعمل اللجنة في سبيل مواصلة النهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان الأعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لهم وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

488 - وأعرب أحد الوفود عن دعم عمل اللجنة وبلدان المنطقة، بالنظر إلى التحديات التي تطرحها الأزمة البيئية واعتبارا للفرص الناشئة عن الاقتصاد والتجارة الرقميين. وعبر الوفد أيضا عن دعمه للجهود التي تبذلها اللجنة بهدف القضاء على الفقر وتقديم المساعدة الاجتماعية للمحتاجين. وتم التسليم بأن الجائحة أبرزت أهمية تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

489 - وفيما يتعلق ببلدان منطقة البحر الكاريبي، تم التسليم بأن اللجنة قدمت الدعم في مجالي التنمية ونمو الاقتصاد الكلي، خاصة في شكل مقترحات بشأن مبادرة تخفيف الديون مقابل العمل المناخي التي نوقشت في الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وسبق مثال بلد قامت

اللجنة الاقتصادية بدعمه وتقديم المشورة التقنية له في مجالات مختلفة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات النقدية.

490 - وعلاوة على ذلك، جرى التسليم بأن اللجنة الاقتصادية عززت المناقشات بشأن الحاجة الملحة إلى إتاحة إمكانية الحصول على الموارد المالية والاستفادة من التعاون الدولي، وبشأن دور القطاع المصرفي الإنمائي على الصعيد الإقليمي في تطوير آليات التمويل المبتكرة. وأكد أحد الوفود من جديد بأن البيانات الوطنية القائمة على معايير مثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لا تتماشى مع النطاق المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة المكرس في خطة عام 2030 أو مع الاحتياجات والتحديات الإنمائية للبلدان النامية. وأعيد التأكيد أيضا على أن منظومة الأمم المتحدة دعيت، في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إلى أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، نهجا شفافة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق تنمية مستدامة تذهب إلى حد أبعد من معيار نصيب الفرد من الدخل.

491 - وأعرب عن دعم البرنامج الفرعي 5، المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة، لأنه لم يقتصر على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بل أسفر أيضا عن إبرام اتفاقات إقليمية، منها استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام 2030 والتزام سانتياغو، وكلاهما اعتمد من قبل الدول الأعضاء في اللجنة في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

492 - وتساءل أحد الوفود عن مدى تأثير اللجنة بالعمل في ظل الجائحة وبما نتج عن ذلك من زيادة في حجم العمل المنجز عن بعد. وذكر على سبيل المثال أن لجنة البرنامج والتنسيق علمت من موظفي برامج أخرى بأن نهج العمل عن بعد قد مكن أحيانا عددا أكبر من الشخصيات الرفيعة من المشاركة في الاجتماعات، لأن فئات معينة من المشاركين، مثل الوزراء، غالبا ما تواجه صعوبة أكبر في السفر لمسافات طويلة من أجل حضور الاجتماعات شخصيا. وفي هذا الصدد، وجه سؤال إلى اللجنة الاقتصادية عما إذا كانت لها تجربة مماثلة وما هي الدروس المستفادة من حيث التوازن بين الاجتماعات الافتراضية والمختلطة والحضورية. وفي سياق هذا البرنامج الفرعي، أثنى أحد الوفود على جهود وعمل اللجنة في مجال النهوض بحقوق المرأة، اعتبارا لأن المرأة تأثرت بشكل خاص بالجائحة. وسلط الوفد الضوء أيضا على عمل اللجنة في مجال الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ومشاركة المرأة في سوق العمل، والأزمة الصحية التي نشأت عن الجائحة وتصدت لها اللجنة الاقتصادية.

493 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الموارد الطبيعية، قال أحد الوفود إن استخدام عبارة "الحلول القائمة على النظم الإيكولوجية" ليس مناسباً في السياق، حيث أنه من الأفضل الإشارة إلى "النهج القائمة على النظم الإيكولوجية". ولاحظ وفد آخر أن البرنامج الفرعي واضح ومفصل.

494 - وسلط الضوء على مسألة المكاتب المتعددة الأقطار، وأشار إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، حثت الدول الأعضاء منظومة الأمم المتحدة على كفالة اتباع نهج متوازن ومتكامل داخل المنظومة إزاء دعمها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وذكر أحد الوفود أن ما يسمى بالأصول الإقليمية المجددة الخاصة باللجنة ينبغي أن تستخدم لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وسئلت اللجنة إلى أي مدى تعتقد بأن برنامجها مناسب لتلبية تلك الاحتياجات الخاصة ولتوفير الدعم للمكاتب المتعددة الأقطار في المنطقة.

495 - وأشير أيضا إلى أن وزراء الخارجية والمسؤولين عن رسم السياسات قد ناقشوا في عام 2021 الحاجة إلى وضع سياسات للنهوض بتحقيق النمو المستدام، وتساءل أحد الوفود متى ستنتهي تلك المناقشات وتتخذ إجراءات عملية لتنفيذ سياسات من شأنها أن تؤدي فعلا إلى تحقيق النمو المستدام.

496 - وأشار عدد من الوفود إلى حجم الوثيقة الكبير، فأشارت إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق تنظر في الخطط البرنامجية للجان الإقليمية الأخرى التي لديها أيضا أعباء عمل ثقيلة وأن هذه الوثائق تعادل نصف حجم الوثيقة قيد المناقشة. واقترح أن تسعى اللجنة الاقتصادية إلى توكي الإيجاز بقدر أكبر في عرض خططها البرنامجية. ولوحظ كذلك أن تحسين مواءمة أهداف اللجنة يمكن أن يفضي إلى عرض أفضل للخطة في عام 2023، وذلك ما من شأنه أن يثير اهتماما أكبر من قبل لجنة البرنامج والتنسيق، من خلال التركيز بشكل أقل على هيكل سير العمل الداخلي. علما أن الهدف المتوخى هو تقديم عناصر برنامجية ذات علاقة أكبر بالميزنة القائمة على النتائج على أساس نهج أكثر دينامية وأكثر تركيزا على جملة أمور منها السياسات الإنمائية وسياسات التكامل الإقليمي والفقر.

الاستنتاجات والتوصيات

497 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكدت على أهمية دورها في كفالة التعاون الإقليمي بشأن التنمية المستدامة، وفقا للولاية المسندة إليها.

498 - وأثنت اللجنة أيضا على اللجنة الاقتصادية لما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء فيها، بما في ذلك التحديات التي تطرحها الجائحة.

499 - ورحبت اللجنة بتحديث البرنامج الفرعي 4، التنمية الاجتماعية والمساواة، في حينه من أجل وضع عمل مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاعتبار.

500 - ورحبت اللجنة أيضا بعقد الاجتماعات عبر الإنترنت وفي شكل مختلط مما يسر تنفيذ البرامج عن طريق تسهيل سبل الوصول إلى الاجتماعات والمشاركة فيها، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع اللجنة الاقتصادية على مواصلة الأخذ بطرق العمل الجديدة هذه في إطار جهودها الرامية إلى زيادة إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

501 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السري للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 8

الموارد الطبيعية

الفقرة 21-115 (هـ)

تضاف عبارة "، في جملة أمور"، بعد عبارة "على النظم الإيكولوجية".
ويستعاض عن كلمة "الحلول" بكلمة "النهج".

الفقرة 115-21 (ز)

يستعاض عن عبارة "لا سيما" بعبارة "بما في ذلك".

البرنامج 19

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

502 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2022 في البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام 2021 (A/77/6 (Sect.22)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

503 - وعرضت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) البرنامج وردت على الأسئلة التي طرحتها لجنة البرنامج والتنسيق أثناء نظرها فيه.

المناقشة

504 - أعربت الوفود عن تقديرها للبرنامج وللعمل الذي تقوم به الإسكوا، ولا سيما جهودها لإدماج منظور جنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها ونتائجها المستهدفة تمثياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2013. وأعرب أيضاً عن التقدير لاعتزام الإسكوا مواصلة تكثيف الجهود الهادفة للنهوض بإدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملها تمثياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وأعرب عن التأييد لنتائج البرنامج، ولا سيما ما يتعلق منها بمجالات تغير المناخ والمنظور الجنساني والاقتصاد والحوكمة ومنع نشوب النزاعات.

505 - وأبرز أحد الوفود ما يربط بين بلده والإسكوا من علاقات وروابط تعاون ممتازة، مما ساعد حكومة هذا البلد على تنفيذ مشاريع هامة فيه. وأضاف الوفد أن خبرات الإسكوا التقنية مكنت بلده من إنجاز جملة أمور منها كفاءة إصلاح آليات الحماية الاجتماعية، ووضع برنامج رقمي وطني، ودعم قدراته التحليلية في مجالات الفقر المتعدد الأبعاد والعدالة والمنظور الجنساني. وأقر الوفد أيضاً بفائدة الأدوات السياسية التي يتيحها البرنامج والتي تستعين بالتكنولوجيا، ومنها أداة تقييم السياسات من ناحية المساواة والتوازن الجنساني. وأضاف أن الإسكوا قدمت أعمالاً كبيرة القيمة إلى الدول الأعضاء وأن دعم عمل الإسكوا سيستمر حتى تتعزز كفاءتها في جميع الجوانب.

506 - وأقر أيضاً بقيام الإسكوا بدور هام في مساعدة المنطقة العربية على تحقيق إمكاناتها في الوقت الذي كانت تواجه فيه آثار جائحة كوفيد-19 واستمرار انعدام الاستقرار عالمياً.

507 - ومع أخذ مسائل تغير المناخ وتطوير تكنولوجيات مراعية للبيئة تكون في المتناول في الاعتبار، أعرب عن رأي مفاده أن بإمكان المنطقة أن تنمو وأن تحسن ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية لتحقيق نتائج

إيجابية تصب في الاستقرار السياسي. وسُلم بأن هذه مسائل تدرج في إطار مسائل البرنامج الأساسية وتترابط ترابطاً وثيقاً ضمنه.

508 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، ورُحِبَ بتركيز هذا البرنامج الفرعي على استدامة المياه والطاقة والغذاء وعلى تحسين الأمن الغذائي، حيث اعتبر أنها كلها أمور بالغة الأهمية في ظل الاضطرابات التي تشهدها التجارة العالمية حالياً. وأضاف الوفد أنه يؤيد بصفة خاصة تركيز البرنامج الفرعي على إدارة الموارد المائية الإقليمية وزيادة منصات المعارف الإقليمية لاعتباره أن هذه مسائل تتسق مع برنامج المناخ الإقليمي الذي تعمل عليه حكومته والذي يتناول إدارة الموارد المائية الإقليمية. وقال الوفد إنه سيرحب بتلقي آراء من الإسكوا بشأن أعمال أخرى يمكن القيام بها في مجال أمن الطاقة.

509 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، وعلى وجه التحديد، مقياس الأداء المعروف في الشكل الثالث من الباب 22 الذي يبرز اتجاهها إيجابياً في عدد السياسات والتشريعات التي تناولت المساواة بين الجنسين وعززت تمكين النساء والفتيات في المنطقة العربية، سُئل عما إذا كان يتوفر تقييم نوعي يُساعد في فهم أثر تلك السياسات والتشريعات، وعن كيفية تقييم اللجنة لفعالية هذه السياسات والتشريعات. وأثير سؤال كذلك بشأن الشكل الرابع من الباب 22، المندرج ضمن النتيجة 2، الذي يرد فيه عدد البلدان العربية التي وضعت سياسات متسقة متعلقة بالشيخوخة، حيث سُئل عن كيفية تحديد اتساق هذه السياسات. والتُمتست أيضاً بإيضاحات بشأن التغطية الجغرافية للبرنامج الفرعي، لا سيما وأنه يتضمن إشارات إلى المنطقة العربية في خطته ولكن التقرير يذكر أساساً الأردن ولبنان.

510 - وفيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك، سُئل كيف ستستفيد المنطقة العربية من تنفيذ الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفا تر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل البري الدولي) الذي تشير إليه الفقرة 22-55 من التقرير.

511 - وأبدى تعليق مفاده أن للبرنامج الفرعي 3، الازدهار الاقتصادي المشترك، والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، قيمةً متزايدةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة للمنطقة. وفي هذا السياق، طُرح سؤال عما إذا كان بالإمكان القيام بالمزيد من خلال توسيع نطاق المشاريع، ولا سيما المشاريع التي تتناول تحسين النفقات الاجتماعية.

512 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات، أعرب أحد الوفود عن تأييده للمبدأ العام المتمثل في زيادة الاستناد إلى الأدلة في صنع السياسات وإدارة المخاطر، وطلب تفاصيل محددة عن المقامات التي أنجز فيها ذلك، بما ذلك تفاصيل عن أداء عمليات صنع السياسات بالاستناد إلى الأدلة على وجه التحديد.

513 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، أقرّ بأنه لا يمكن إنجاز عمل الإسكوا إلا بالتعاون مع الجهات الإنمائية الإقليمية والعالمية المعنية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والجهات الشريكة الأخرى من خارج منظومة الأمم المتحدة. وشجعت الإسكوا على مواصلة هذه الأشكال من التعاون، والتُمتست آراؤها بشأن ما إذا كانت هذه الأشكال من التعاون تؤدي وظائفها مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

514 - وفيما يتعلق بقول الأمانة التنفيذية للإسكوا في ملاحظاتها الافتتاحية إن جميع أهداف عام 2022 قد تحققت، أعرب عن القلق من أن ذلك قولٌ قد يوحي بأن أهداف البرنامج ربما لم تكن صعبة كما ينبغي. وأضيف أن لجنة البرنامج والتنسيق لا تتوقع أن يكون من الممكن تحقيق تلك الأهداف فحسب، بل أن تكون صعبة أيضا. والنُمت تعليقات من الإسكوا في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

515 - أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على الإسكوا لما تقوم به من عمل لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية وفقا لولايتها.

516 - وكرّرت لجنة البرنامج والتنسيق تأكيد ضرورة أن تواصل الإسكوا تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في إدارتها المستمرة لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الإسكوا على أن تواصل، في إطار ولايتها، التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري.

517 - وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

البرنامج 20

حقوق الإنسان

518 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة عشرة المعقودة في 10 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.24)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2022/13).

519 - وعرضت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البرنامج وأجابت على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

520 - شكرت الوفود المفوضة السامية على عرضها البرنامج. وقال أحد الوفود إنه مكتوب بشكل جيد جدا ومعبر عنه بوضوح، وشدد وفد آخر على أنه إطار واستراتيجية يعززان حقوق الإنسان في العديد من الجوانب.

521 - وأعربت الوفود عن تأييدها لعمل البرنامج وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. واعترفت الوفود بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوصفها الكيان الرائد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ووصفت الطبيعة الشاملة لعمل المفوضية بأنها أساسية وهامة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع.

522 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لولاية المفوضة السامية على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة 141/48. وأعرب أيضا عن دعم العديد من مجالات التركيز في البرنامج، ولا سيما عمل مجلس حقوق

الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ورحب بأي ولايات مواضيعية وقطرية جديدة أو متجددة منذ تناول البرنامج في الدورة الحادية والستين. وقال أحد الوفود إن عمل هذه الهيئات يتسم بأهمية كبيرة في النهوض بعمل الأمم المتحدة في ركائزها الثلاث كلها، لأن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بكل تنوعهم أمر مهم جدا.

523 - وأشير إلى أن المنظمة قد أنشئت بعد صدمة الحرب العالمية الثانية التي غداها ازدياد الكرامة الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، من أجل "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان"، وإلى أن أهمية حقوق الإنسان قد أكدت مرارا وتكرارا في مواد الميثاق وفي العديد من القرارات اللاحقة. وفي هذا السياق، شجعت المفوضية السامية على المثابرة في تنفيذ البرنامج.

524 - وقال أحد الوفود إن الأخبار ترد كل يوم عن تعرض حقوق الإنسان للانتهاك في جميع أنحاء العالم، وهو ما يعني أن عمل المفوضية صار أكثر أهمية من أي وقت مضى. ورأى وفد آخر أن المفوضية تقوم بدور رئيسي في تطوير وتعزيز حقوق الإنسان، وأن برنامج العمل الجيد ينبغي أن يكون أساسا قويا لتلك الأنشطة.

525 - وشدد أحد الوفود على أهمية حقوق الإنسان، فذكر الحق في حياة سعيدة بوصفه أهم حق من تلك الحقوق. وأعربت الوفود عن استعدادها للمساهمة في النهوض بقضية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والمشاركة والتعاون مع البرنامج، بشأن أمور منها كيفية التصدي لما تواجهه حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من تحديات وما تتطلبه عليه من فرص. وقال أحد الوفود إنه سيعمل عن كثب مع المفوضية السامية لضمان أن تكون الوثائق الأساسية للمنظمة، التي تترجم إلى أنشطة برنامجية، أساسا لتعزيز حقوق الإنسان وصونها على نحو فعال.

526 - وأشير إلى زيارة قامت بها المفوضية السامية إلى الصين، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس معني بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة منذ 17 عاما، ورأى الوفد المعني أن الزيارة أسفرت عن نتائج إيجابية. وأشير أيضا إلى زيارة قام بها إلى موريتانيا المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وذكر أن مشاريع كبرى قد نفذت من خلال هذا التعاون، ولا سيما مشروع أدى إلى تحسين الإطار القانوني. ومن الأمثلة على المشاريع التي أنجزت بالتعاون مع المفوضية إنشاء هياكل تعاون دائمة بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية على الصعيد الوطني، وإنشاء آلية وطنية لمنع الانتهاك وآلية وطنية للإبلاغ والرصد، علاوة على لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ توصيات المقرر الخاص. وأشير أيضا إلى أن المفوضية قدمت، على الصعيد الإقليمي، الدعم التقني والخبرة على حد سواء لزيادة الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي يوجد مقرها في نواكشوط.

527 - وأعربت عدة وفود عن خيبة أملها وقلقها لأن اللجنة لم تتمكن من تقديم توصيات في دورتها الحادية والستين، في عام 2021. وأعرب عن رأي مفاده أن تولي اللجنة زمام القيادة وما تتوصل إليه من نتائج توافقية لا يزالان حاسمين لنجاح تحويل البرامج إلى نتائج. وأعربت الوفود عن أملها في أن تتفق اللجنة على توصيات، وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي أن تكون اللجنة قادرة على تحقيق ذلك بالجهد والعمل الجادين، بالنظر إلى مدى ما أعرب عنه في هذا الاجتماع من دعم لعمل المفوضية. وفي هذا السياق، قال أحد الوفود إن من الأهمية بمكان، في وقت يمكن فيه للمرء أن يشهد مرة أخرى حربا تتدلع في أجزاء كثيرة

من العالم، بما في ذلك أوروبا، أن يُتصدى للأثر الضار لمثل هذا العنف على حماية حقوق الإنسان، وإن إظهار دعم الدول الأعضاء لأحد الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة أمرٌ يتسم بأهمية حاسمة.

528 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للعمل الذي تقوم به المفوضية لزيادة الشفافية في أعمالها. وفي هذا السياق، سلط الوفد الضوء على الممارسة المتمثلة في عقد جلسات إحاطة بشأن البرنامج في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بمشاركة المفوضة السامية، مما ييسر زيادة الثقة والتعاون بين المفوضية والدول، وهو ما يؤدي بدوره إلى تكثيف الجهود المشتركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم. بيد أنه أعرب عن رأي مفاده أن هذا الحوار ينبغي ألا يقتصر على التجميع التلقائي لآراء الدول، بل ينبغي أن يتخذ أساسا لتحسين ما يُعرض من نصوص.

529 - وشجع أحد الوفود البرنامج على تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان على أساس طابعها العالمي وغير القابل للتجزئة والمتربط والمتشابك. وأعرب وفد آخر عن تقديره لمشاركة المفوضية مع طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ مهمتها، ومنها المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين اعتبرهم الوفد العيون والأذان في الميدان ورأى بأن لهم أهمية حاسمة في النهوض بالبرنامج وبعمل المفوضية.

530 - ولاحظ أحد الوفود أن الفقرة 10-24 من البرنامج تشير إلى التعاون الوثيق بين المفوضية ومجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فأقر بأهمية وقيمة العمل مع المنظمات غير الحكومية، التي كثيرا ما تساعد المفوضية في الاضطلاع بمهامها، وقال إن الأمر يتعلق بأسلوب عادي عندما يُضطلع بالعمل على أساس مبدأي الموضوعية والحياد وفي إطارهما. وأشار الوفد أيضا إلى اعتراضاته على النهج الاعتباري الملحوظ الذي تتبعه المفوضية في العمل مع المنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات التي لها تاريخ معترض عليه، والتي يُحتمل أن تكون هدامة، والتي تُعرف بنهجها المتحيزة. وطلبت معلومات عن كيفية تنفيذ العمل المتعلق باختيار الشركاء في مثل هذه الحالات. ولاحظ الوفد أن البرنامج يتضمن إشارات إلى الشراكة والمساعدة والتعاون على أساس الطلبات الواردة من الدول الأعضاء المهمة، وأعرب عن أمله في أن يعمم اتباع نهج بناء وإيجابي في تنفيذ البرنامج المقترح.

531 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأن المفوضة السامية تنكبّ على عدد كبير من الشراكات التي تشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات غير التابعة للأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أن العمل يتسم بطابع حيوي جدا ويسهم في إفشاء التحلي بروح حقوق الإنسان في عالم اليوم.

532 - وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أشار أحد الوفود إلى أن المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة ككل قد عملتا في عام 2021 في ظل ظروف الجائحة، وهو ما لا يؤثر سلبا على الحالة الدولية لحقوق الإنسان فحسب، بل يعيق أيضا المفوضية ويحد قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل.

533 - ولاحظت الوفود أن التحديات التي يواجهها العالم تثير القلق بلا شك وتختبر قدرات الدول والمنظمات الدولية على السواء، وتؤثر أيضا تأثيرا شديدا على الفئات السكانية الأكثر ضعفا. وفي سياق النزاع المسلح المستمر وجائحة كوفيد-19، سلط الوفد الضوء على الجهود التي تبذلها المفوضية وعلى ما تظهره من تقان بغية الامتثال لولاياتها.

534 - وأشار أحد الوفود إلى أن جائحة كوفيد-19 لا تزال في انتشار، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الصحية والفجوة الإنمائية والقومية اللقاحية، وبشكل تحديات جديدة تعوق حماية حقوق الإنسان واحترامها بالكامل.

535 - وفي ضوء هذه التحديات، شددت الوفود على أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز التضامن وأن يعمل بشكل مشترك من أجل التصدي لها، وأنه يلزم أن تنفذ جهود التصدي بشكل جماعي ابتغاء وضع حد للفقر وإرساء نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً.

536 - ورحب أحد الوفود بتركيز البرنامج على اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ورأى أن بلدانا في جميع أنحاء العالم قد أخطأت للأسف إذ اتخذت الجائحة ذريعةً لانتهاك حقوق الإنسان وأنه حدثت زيادة في العنف الجنسي والجنساني أثناءها، سُجلت خاصة في صفوف النساء والفتيات المعرضات لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز.

537 - وأعرب عن التقدير لهدف المفوضية المتمثل في استخدام الدروس المستخلصة والأفكار الثاقبة بشأن كيفية استمرار جائحة كوفيد-19 في التأثير على إنجاز برامج المفوضية وكيفية استجابتها وفقاً لتلك التحديات، وهو ما انعكس في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. وأعرب عن التأييد لازدياد الحاجة إلى أن تقوم مؤسسات الأمم المتحدة بإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة، وأن تقوم بذلك مع مراعاة حقوق الإنسان. وطُرح سؤال عن الكيفية التي تخطط بها المفوضية لاستخدام تجربة جائحة كوفيد-19 على مدى العامين الماضيين لتحسين أساليب عملها.

538 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 24-15، وأقر بأثر جائحة كوفيد-19 على الأنشطة المضطلع بها، وأعرب عن تقديره لجميع الجهود المبذولة لضمان استمراريتها، ولا سيما استخدام الاجتماعات عبر الإنترنت و/أو الاجتماعات المختلطة. لكن الوفد قال إن هذه الطرائق قد تقلص مشاركة المجتمع المدني، وإن من المهم النظر في أن تكون مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بالحضور الشخصي، بقدر ما تسمح به تدابير الصحة.

539 - ورحب أحد الوفود بالأثر الإيجابي الذي تحدثته التكنولوجيات الجديدة وزيادة المشاركة الافتراضية، ولا سيما مشاركة الوفود في الاستعراضات الدورية الشاملة وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع المدني في دورات مجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي أفاد كثيراً نوعية المناقشات، حسب رأي الوفد. ورأى الوفد أيضاً أن من المهم أن يُعطى المدافعون عن حقوق الإنسان في الميدان صوتاً حتى يكون لصانعي القرارات فهم كامل لما ينجم عن تلك القرارات من أثر. وفي هذا الصدد، التمس آراء المفوضة السامية بشأن الدروس المستخلصة من الطريقة التي تطورت بها المشاركة في العام الماضي أثناء الجائحة، وكيف ستُدرج تلك الدروس في العمل المقبل.

540 - وفيما يتعلق بالمكاتب الإقليمية للبرنامج، قال أحد الوفود إنها تتسم بأهمية حيوية لكي تكون هناك استفادة كاملة من أنشطة المنظمة، بالنظر إلى العمل الذي تقوم به تلك المكاتب في الميدان. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على الدور الحاسم الذي اضطلعت به المكاتب الإقليمية في أصعب أوقات الجائحة.

541 - وأشار أحد الوفود إلى أن المفوضة السامية أعربت عن رغبتها في مواصلة دعم العاملين في مجال حقوق الإنسان في كل مكان وفي كل موقع، ولا سيما في بعثات حفظ السلام، التي توجد فيها مكاتب حقوق الإنسان ذات التمثيل المزدوج: تمثيل رئيس البعثة، أي الممثل الخاص، وتمثيل المفوضة السامية. وقال الوفد

أيضا إن الظروف التي تعمل في ظلها العديد من هذه البعثات آخذة في التدهور وأصبحت أكثر تعقيدا بسبب تقلب الأوضاع المحلية وانعدام الأمن، مما يفضي إلى ارتفاع عدد الضحايا، بمن فيهم ذوو الخوذ الزرقاء أحيانا. وفي هذا السياق، طُلبت معلومات بشأن العلاقة بين صعوبة عمل تلك البعثات في الميدان وصعوبة تحقيق المفوضية في انتهاكات حقوق الإنسان. وطُرح سؤال عما إذا كانت هذه الحالة تؤثر على قدرة المفوضية على إجراء التحقيقات.

542 - وفيما يتعلق بالتقرير بشكل عام، أعرب عن التقدير لاستمرار التزام المفوضية، في إطار الأولويات المحددة لعام 2023، بتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، ودعم هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، ومعالجة آثار عدم المساواة والتمييز العنصري في سياق النزاعات المسلحة. وطُرح سؤال بشأن التركيز الذي اختير خلال صياغة الخطة لضمان معالجة مختلف فئات الحقوق، أي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الضعيفة.

543 - وأعربت الوفود عن تقديرها للتغييرات التي أدخلت على السرد البرنامجي، بما في ذلك أن المفوضية أعادت معظم البرنامج إلى الشكل واللغة المتفق عليهما سابقا. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إنه لا يزال هناك مجال لتحسين ذلك السرد إلى أقصى حد ممكن، وطلب إلى المفوضية أن تستخدم سردا محايدا ومفهوما يتمشى مع القرارات وأن تتجنب استخدام المبتكر من المفاهيم أو الأوصاف.

544 - وشدد وفد آخر على أنه يرحب ترحيبا كبيرا بالنتائج التي أدخلت على الخطة البرنامجية، بشأن أمور منها صياغتها، لكن من الأهمية بمكان ألا تمارس المفوضية الرقابة الذاتية وأن تبلغ بدقة عما تقوم به بطريقة مفهومة لجميع الجهات صاحبة المصلحة.

545 - وطلب الحصول على مزيد من التفاصيل عن الخطة المشتركة والعلاقة بينها وبين برنامج حقوق الإنسان.

546 - وطلب توضيح بشأن ولاية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة وكيفية تنفيذ ذلك.

547 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، أعربت الوفود عن رأي مفاده أنه، عند الإشارة إلى التمييز الجنساني في الفقرة 24-4، يكون من الأفضل استخدام عبارتي "نوع الجنس" أو "الميل الجنسي والهوية الجنسانية" بدلا من كلمة "الجنس".

548 - وفيما يتعلق بالفقرة 24-5، لوحظ أن البرنامج سيقدم الدعم والمشورة إلى آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويدمج جميع حقوق الإنسان في مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة، ويسهم في الأعمال الفعلية للحق في التنمية، ويزيد المعرفة بحقوق الإنسان والوعي بها وفهمها، ويعزز القدرات، بسبل منها تقديم المساعدة إلى الدول التي تطلبها.

549 - وفيما يتعلق بالفقرة 24-7، أعرب عن رأي مفاده أنه لا يمكن تنفيذ ولاية مجلس حقوق الإنسان تنفيذا فعالا إلا إذا طبقت على أساس مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقائية والموضوعية والعالمية والتعاون الدولي في سياق حوار حكومي دولي حقيقي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان بما يتسق وقرار الجمعية العامة 251/60، مع الامتناع عن استهداف حالات حقوق الإنسان في العديد من البلدان.

550 - وأعرب عن تأييد قوي لإدماج منظور الإعاقة ضمن الأنشطة التنفيذية للمفوضية، على النحو المشار إليه في الفقرة 24-14.

551 - وبالإشارة إلى العوامل الخارجية المذكورة في الفقرة 24-12، بما في ذلك افتراضي التخطيط التاليين: (أ) توافر الإرادة السياسية لدى الدول للعمل مع البرنامج، و (ب) مواصلة توفير الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يلزم إجراء تحليل للمخاطر، وأنه، مع مراعاة الإدارة المركزية للمخاطر، يلزم تحديد المخاطر وتخفيف حدتها.

552 - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أعرب عن التقدير للجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي عن طريق حماية حقوق النساء والفتيات وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وأبرز أحد الوفود أهمية مشاركة الرجال والفتيات في بلوغ هذا الهدف، وأعرب عن اعتقاده القوي بأنه، نظرا لتأثير النساء والفتيات بشكل غير متناسب بجائحة كوفيد-19، فإنهن بحاجة إلى أن يُشركن إشراكا فعالا في خطط التعافي منها.

553 - وطرحت الوفود أيضا أسئلة بشأن نظر البرنامج في اتباع نهج مراعاة للمنظور الجنساني وشامل للإعاقة في جميع أعماله. وطلبت معلومات عن الكيفية التي تكفل بها المفوضية إدماج حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بكل تنوعهم، بمن فيهم أولئك الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، في جميع أعمال البرنامج.

554 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة، طُلبت معلومات عما يعنيه توليد المعارف ونقلها في سياق عمل بعثات تقصي الحقائق في الجدول 24-1. وطلب أيضا توضيح بشأن عدد بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق المبلغ عنها. ولاحظ أحد الوفود وجود تباين بين الجدولين 24-1 و 24-15 من حيث الإبلاغ عن بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق الفعلية والمقررة للأعوام 2021 و 2022 و 2023.

555 - ورحب أحد الوفود بكون الخطة البرنامجية قد ضُمنت إشارات واضحة إلى كيفية إنجاز المفوضية منجزاتها المستهدفة لعام 2021، وهو ما استخدم بعد ذلك نموذجا لأهداف عام 2023.

556 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، والحق في التنمية، والبحث والتحليل، طُلبت معلومات عن دور المفوضية في تقييم البلدان وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

557 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (أ)، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، ولا سيما الفقرة 24-24، التي تنص على النتائج المتوقعة من الاستراتيجية، ولا سيما "مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، طُلبت معلومات عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تستفيد من ذلك المورد، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق بعينها. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إنه أدرج حقوق الإنسان في جميع خططه المؤسسية الاستراتيجية لضمان اتباع السياسة العامة لهذا النهج.

558 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل للنتيجة 3، تعزيز الحوكمة الديمقراطية من أجل حماية أقوى لحقوق الإنسان، من البرنامج الفرعي 1، التي تشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 4/46 بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. غير أن وفدا آخر رأى أن الولاية قد أُدرجت بالفعل في الأنشطة

البرنامجية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وتساءل في هذا الصدد عن الكيفية التي ستقلل المفوضية تكرار العمل الذي تقوم به الإدارات الأخرى في الأمانة العامة.

559 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، قال أحد الوفود إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما المهمة المشتركة للمجتمع الدولي، ودعا الجميع إلى تعزيز التضامن والعمل معا للاستجابة، وإن الاحترام المتبادل والحوار على قدم المساواة يكتسبان أهمية قصوى. وقال الوفد أيضا إن التنمية، بوصفها الموضوع الأبدي للمجتمع البشري، هي الأساس والمفتاح لحل جميع المشاكل وإنهاء تهئي الظروف لإعمال جميع حقوق الإنسان، وأنه لا يمكن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل إلا بزيادة التنمية. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن قلقه إزاء الاستثمار غير المنتظم وغير الكافي في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، وقدم في هذا الصدد طلب إلى البرنامج لضمان الاستثمار المتساوي في الحق في التنمية.

560 - وأعرب وفد آخر عن تأييده للتنمية الدولية والعمل بشأن التنمية الذي تقوم به المنظمات الحكومية الدولية مثل المفوضية. غير أن الوفد قال إنه لا يقرّ بالحق في التنمية ولا يعتقد أن هناك حاجة إلى مسار عمل مكرس لهذا الجهد، خاصة عندما لا يكون هناك أي مسار عمل بشأن الحقوق المدنية والسياسية تحديدا.

561 - وطُرح سؤال بشأن الجدول 24-7، الذي يتضمن المنجزات المستهدفة في إطار البرنامج الفرعي 1 (ب)، حيث لوحظ أنه بالنسبة للبند 5، الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، كان هناك 16 منجزا مستهدفا فعليا في عام 2021 مقارنة بـ 10 منجزات مستهدفة مقررّة، مما يدل على وجود حاجة متزايدة. وطُلب توضيح للسبب الذي يجعل العدد المقرر للمنجزات المستهدفة لعام 2023 يقتصر على 10 منجزات.

562 - ولاحظ أحد الوفود مع التقدير الجهود المعززة الرامية إلى النهوض بالعدالة والمساواة بين الأعراق، ولا سيما بالنسبة للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي، وطلب توضيحا بشأن التدابير التي اعتمدتها المفوضية، علاوة على التدابير الرامية إلى مكافحة التمييز ضد الآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي.

563 - ولاحظ أحد الوفود أن جزءا من البرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، يستند إلى تعزيز تمكين زعماء الشعوب الأصلية والأقليات من خلال برامج المنح. وفي هذا الصدد، طُرحت أسئلة بشأن كفاءة إدارة هذه المبادرة؛ وبشأن كفاءة تخطيط المفوضية لاختيار المرشحين وما إذا كان تكافؤ الجنسين معيارا في عملية الاختيار؛ وبشأن ماهية المجالات التي تقدم فيها المفوضية منحا.

564 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أعرب عن التأييد للكيانات المنشأة لدعم تلك الهيئات. وقال أحد الوفود إنه يروج لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإن من المهم أن يُنظر في ذلك في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، تعزيز قدرة الدول الأطراف على التعامل مع هيئات المعاهدات.

565 - وقال أحد الوفود إن المفوضية تحاول تجاوز ولايتها وأشار إلى المساعدة التي تقدمها المفوضية إلى هيئات المعاهدات كمثال على ذلك. وأعرب عن رأي مفاده أن دور الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما المفوضية، هو تقديم الدعم التقني بشأن حقوق الإنسان إلى هيئات المعاهدات وأن المفوضية لا تملك سلطة تحسين أساليب عمل تلك الهيئات أو تقديم دعم الخبراء إليها. ولذلك اعتبر الوفد أن النهج المبينة في

البرنامج 20 تتداخل مع وظائف هيئات المعاهدات، مما يشكل انتهاكا لمبدأ استقلاليتها. وأعرب وفد آخر عن رأي مخالف لم يعتبر أن عمل المفوضية يشكل انتهاكا لاستقلالية هيئات المعاهدات.

566 - وطلبت الوفود معلومات مستكملة عن استعراض هيئات المعاهدات وكيفية ارتباطها بالبرنامج الفرعي. وأعرب عن رأي مفاده أن عملية إصلاح إطار تلك الهيئات، التي بدأها رؤساؤها أنفسهم، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، تهدف إلى تمكين نظام هيئات المعاهدات من تعزيز كفاءة عمله.

567 - وبالإشارة إلى الجدول 24-12، الذي يتضمن المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 2، طرح أحد الوفود أسئلة بشأن المبالغ المقررة في إطار البند 2، القرارات بشأن البلاغات الفردية المقدمة بموجب البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبند 12، تقارير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك الملاحظات الختامية وقوائم المسائل. ولوحظ أن المبلغ الفعلي لعام 2021 كان أقل من المبلغ المقرر، وطلب في هذا السياق تبرير المبلغ المقرر لعام 2023.

568 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، لاحظ أحد الوفود أنه أشير في الفقرة 24-78 (ج) إلى نشر مراقبي حقوق الإنسان وبعثات تقصي الحقائق، ولكن لم يُشر إلى لجان التحقيق أو غيرها من آليات التحقيق. وفي هذا الصدد، طلبت معلومات عما إذا كان هناك أي سبب موضوعي لاختيار الكلمات على هذا النحو.

569 - وأعرب عن التقدير لإدراج آلية الاستعراض الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان على نطاق واسع في البرنامج الفرعي 3، التي رأى أحد الوفود أنها الآلية الحكومية الدولية الرئيسية للنظر في قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان دون استثناء.

570 - وقال أحد الوفود إنه لا يزال يعارض النهج المخصص لبلدان بعينها إزاء عمل المفوضية، وإن عددا كبيرا من الولايات القطرية المنشأة بصورة انتقائية ظل لسنوات مدرجا في خطة عمل المفوضية، مما حرم مشاريع عملية وهامة على الصعيد العالمي من موارد قيمة، وأنه يتعين تركيز الجهود الرئيسية للمفوضية على تقديم الدعم التقني والاستشاري للدول. وأعرب الوفد عن عدم رضاه عن جمع البرنامج بين هذا الجانب في إطار البرنامج الفرعي 3 ودور المحقق، وهو ما يرى الوفد أنه غير مثمر إلى حد كبير.

571 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، طرح أحد الوفود سؤالا بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تدخل جولتها الرابعة، وبشأن كيف تعترم المفوضية استخدام الدروس المستخلصة من تجربتها السابقة.

572 - وفيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية، أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن التدابير القسرية على الصعيد العالمي لا تزال تسبب أعباء تتضافر إلى التحديات الاقتصادية والإنمائية التي تواجهها البلدان المتضررة، كما أعرب عن أسفه لأن التقرير لم يتضمن إشارة إلى هذه الأعمال غير القانونية. ولاحظت الوفود أيضا أن البرنامج لم يتضمن أية إشارة إلى ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، وأنه لم ترد أية إشارة إلى القرار المتعلق بإنشاء تلك الولاية وتوسيع نطاقها أو أنشطتها المحددة. وفي هذا الصدد، شدد على أن الخطة البرنامجية المقترحة تضمنت إشارة إلى مكلفين بولايات مماثلين، وأعرب عن رأي مفاده أن الولاية تتسم بأهمية كبيرة لنظام حقوق الإنسان

ككل وينبغي إدراجها في البرنامج. وقال أحد الوفود إن تطبيق التدابير القسرية على الصعيد العالمي آخذ في الازدياد وإن شعوب البلدان المتضررة محرومة من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الواجبة لها.

573 - وأشار أحد الوفود إلى أن المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان قد أعربت في الوثيقتين A/HRC/48/59 و A/HRC/48/59/Corr.1 عن أسفها لأن الحالة التي أشارت إليها في تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن توسيع عدد العقوبات الانفرادية ونطاقها وأسسها لم تتحسن. وأعرب عن رأي مفاده أن التدابير القسرية الانفرادية لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، وشدد الوفد على أهمية إيلاء نفس القدر من الاهتمام لانتهاكات حقوق الإنسان والتأكيد عليها تأكيدا مماثلا.

574 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المفوضية والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. ولوحظ أنه خلال الجائحة، أُحسَّ بتأثير التدابير القسرية الانفرادية بدرجة أكبر، مما أثر على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الصحة، لكثير من الناس في العالم. وطلبت معلومات عن الجهود التي بذلتها المفوضية السامية والمفوضية لتقديم المساعدة إلى المقررة الخاصة، امتثالا لولايتها، فيما يتعلق بهذه التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما في سياق الجائحة.

575 - وأعرب عن رأي مخالف فيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية، حيث رأى أحد الوفود أن مسألة تلك التدابير ليست ذات صلة بحقوق الإنسان وأن إدراجها المباشر في البرنامج لا يتصل بالأهداف المشتركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عمل الأمم المتحدة ككل.

576 - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، طُرح سؤال بشأن الجهود التي تبذلها المفوضية لضمان التمثيل الجغرافي العادل على جميع مستويات الأمم المتحدة.

577 - وطُرحت أيضا أسئلة بشأن المقترح المتعلق بالموارد، الذي ضُمن في التقرير. وأشار أحد الوفود إلى ما يقدر بنحو 124 وظيفة إضافية ستتمول من موارد خارجة عن الميزانية وطرح أسئلة فيما يتعلق بهذا المقترح وبشأن ما إذا كانت تلك الوظائف ستقدم الدعم للجان التحقيق. ودُكر الرئيس اللجنة بأساليب عملها وبأن المسائل المتعلقة بالموارد توجّه إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى اللجنة الخامسة.

الاستنتاجات والتوصيات

578 - أوصت اللجنة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 236/76، بأن تقوم الجمعية، في دورتها السابعة والسبعين، باستعراض الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 21

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

579 - في الجلسة 17، المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect.25)).

580 - وعرضت ممثلة الأمين العام البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

581 - أعربت الوفود عن تأييدها للعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، بما في ذلك جهودها الرامية إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص ذوي الإعاقة وعديمي الجنسية، وهو عمل يشكل إحدى أولويات الأمم المتحدة في إطار الركيزة الإنسانية. وأقر عدد من الوفود بالدور الحيوي الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية التي تُعنى بحماية تلك الفئات من الأشخاص، لا سيما في سياق الأزمة الحالية التي تطل 84 مليون شخص سُردوا نتيجة لنزاعات مسلحة عديدة لا أفق لنهايتها. وفي معرض الإشارة إلى تزايد عدد اللاجئين، أكد أحد الوفود أن العوامل الخارجية، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، تهدد حالة اللاجئين وتعرض للخطر تحقيق الحلول الدائمة بسبب تأثيرها في قدرة البلدان المضيفة على حماية هذه الفئة من الأشخاص.

582 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعرض الوثيقة ومحتواها منوها بأنها مدمجة ومنطقية. ورأى وفد آخر أنه كان ينبغي للوثيقة أن تراعي مصالح الدول الأعضاء وتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي عكس مصطلح "تقاسم المسؤولية"، على النحو المستخدم في الوثيقة، في سياق اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 بوصفه تجسيدا لتضامن المجتمع الدولي في إيجاد حل لوضع اللاجئين. وأضاف الوفد أنه ينبغي لكل دولة أن تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية من دون أن تلقي مسؤوليتها عن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان على دول أخرى. وشدد أحد الوفود على ضرورة التقيد بالشروط والوثائق المتفق عليها بين الحكومات عند إعداد الخطط البرنامجية.

583 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الخطوات الإيجابية التي جرى القيام بها للعمل مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية لإجراء إصلاحات تركز على إجراءات التدخل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرامية إلى منع الاضطرابات المدنية التي غالبا ما تعقب اعتماد هذه الإصلاحات.

584 - ولاحظ أحد الوفود أن الجائحة خلقت أزمة في توفير حماية فعالة للاجئين وفاقت الفقر. وفي هذا الصدد، أشاد بالجهود التي يبذلها موظفو المفوضية لثباتهم في عملهم وإنجاز مهامهم أثناء الجائحة، ولدعوتهم إلى إدماج اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في النظم الوطنية. وشدد الوفد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان تحقيق هذا الإدماج وشجع المفوضية على إيلاء الأولوية لحماية الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، وإلى تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وإلى الاضطلاع بعملها بفعالية وكفاءة وشفافية، بما ينسجم مع جهودها الإصلاحية.

585 - ونوه أحد الوفود بالجهود التي تبذلها المفوضية لإدراج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بإدخال تعديلات على برنامجها وتكييفه في ظل الجائحة. ورحب بانخراط المفوضية في شراكات مع الجهات المعنية المتعددة، معتبرا إياها ضرورية لتقديم المساعدة إلى اللاجئين. وأثنى الوفد على المفوضية لاعتزامها مواصلة التعاون مع نظام المنسقين المقيمين وإدراجها منظورا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية وللإعاقة في كل أنشطتها. ولوحظ انخفاض في عدد اللاجئين وطالبي اللجوء، الذي كان زاد بنسبة الضعفين بين عامي 2019 و 2021، وشجعت المفوضية على مواصلة السير في هذا الطريق.

586 - وقال أحد الوفود إن عددا كبيرا من مؤسسات الأمم المتحدة أعربت عن آرائها في التوزيع غير المتكافئ للموارد لمساعدة الضعفاء، بمن فيهم اللاجئين. ولوحظ أن المساعدة المقدمة استجابة لحالة نزاع غالبا ما أدت إلى انخفاض في هذه المساعدة في أماكن أخرى. ولهذا السبب، استوضح الوفد عن الطريقة التي تنظم بها المفوضية عملها بما يكفل التوزيع العادل للموارد بين جميع حالات النزاع والمجالات التي تدعو للقلق.

587 - وفي ما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، أعرب عن التأييد لاعتزام المفوضية استخدام الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لتوجيه عملها في المستقبل وتنفيذه من خلال التعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، على النحو المبين في الفقرة 25-3 (ج). ورأى الوفد أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يوفر المخطط اللازم للعمل الجماعي، وأعرب عن تأييد المفوضية في سعيها المتواصل، بالتعاون مع الدول ومجموعة واسعة من الجهات المعنية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، إلى ضمان الحماية ودفع الحلول قدما، بسبل منها السعي إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشرد. واعتبر الوفد أنه سيكون من الحيوي لهذه العملية تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين الدول والجهات المعنية وإبداء قدر أكبر من التضامن مع المشردين وعديمي الجنسية ريثما يجرى إيجاد حل دائم لمحتهم. ومع أن المسائل المتصلة بالأجزاء من البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل ضمن ولاية اللجنة، فقد لاحظ وفد آخر مع القلق العجز في تمويل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي يُعزى إلى نقص في التبرعات.

588 - وفي ما يتعلق بالفقرة 25-4، طُلب من المفوضية أن تقدم معلومات عن تجربتها في استخدام إطارها العالمي الجديد للنتائج بغية توجيه عملية التخطيط والميزنة التي تقوم بها لعام 2023. ورحب أحد الوفود بخطة المفوضية لاعتماد نهج جامعة وشاملة بغية الإسهام في تحقيق الأهداف ذات الصلة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضمان عدم ترك الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية خلف الركب في عمليات التنمية. كما أثنى على المفوضية لعملها في هذا الصدد، مشيرا إلى أنه ينطوي على الاستفادة من الشراكات الإنمائية انطلاقا من روح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين؛ وعلى التعاون مع الحكومات والشركاء لتعزيز إدماج الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في الخطط الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها؛ وعلى الاستجابة لحالات الطوارئ، بما ينسجم مع استراتيجيتها بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين.

589 - وفي ما يتعلق بالنتيجة 1، وبالفقرة 25-21 تحديدا، سُئل عن سبب عدم تحقيق الغاية المقررة وهي تنفيذ 130 عملية نشر للاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2021، لا سيما في ضوء تفاقم أزمة اللاجئين.

الاستنتاجات والتوصيات

590 - أوصت اللجنة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 236/76، بأن تستعرض الجمعية، في دورتها السابعة والسبعين، الخطة البرنامجية للسرد البرنامجي للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج 22 اللاجئون الفلسطينيون

591 - في الجلسة الرابعة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 26)).

592 - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب، مع ممثلين آخرين عن الأمين العام، على الاستفسارات التي أثارها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

593 - أعربت وفود عن استمرار دعمها وتقديرها لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تحسين الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية.

594 - ورحبت وفود بأنشطة الوكالة الرامية إلى دعم ملايين الأشخاص الذين يعيشون في أشد حالات الضعف، وبجهودها الإيجابية الرامية إلى توفير المساعدة والحماية الحاسمة للأهمية للاجئين الفلسطينيين المسجلين، الذين يعتمد الكثير منهم على الوكالة بوصفها هيئة متخصصة رئيسية تلبي الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما حاجتهم إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية الأولية والتعليم. وجرى التشديد على أن برنامج الوكالة يظل ذا أهمية حيوية للمضي قدماً في تحقيق مؤشرات التنمية البشرية، وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية في جميع ميادين عمليات الوكالة الخمسة، من حيث: (أ) حماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي؛ (ب) توفير الحماية الصحية للاجئين الفلسطينيين وخفض عبء المرض؛ (ج) إكمال الأطفال في سن الدراسة التعليم الأساسي الجيد والمنصف والجامع؛ (د) تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش؛ (هـ) تمكين اللاجئين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية إلى الغذاء والمأوى وسلامة البيئة، والمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

595 - وأعربت عدة وفود عن قلقها من نقص التمويل والتحديات الإنمائية المستمرة التي تواجهها الأونروا، مما يعرض لخطر قدرتها على العمل بفعالية في وقت ازدادت فيه احتياجات اللاجئين الفلسطينيين زيادة حادة، وتفاقت بسبب تأثير الجائحة. وأعرب عن رأي مفاده أن نقص التمويل يشكل عائقاً أمام تحقيق ظروف معيشية أفضل للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أن الأونروا اضطرت للتعامل مع تعطل عملياتها الناتج عن النزاع المسلح الذي طال أمده والاضطرابات المدنية التي أدت إلى زيادة الطلب على خدمات الحماية الهامة. وفي هذا الصدد، أعربت وفود عن التزامها بدعم الوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للاجئين الفلسطينيين. وأعربت وفود عن دعمها المستمر للجهود الرامية إلى ضمان استفادة اللاجئين الفلسطينيين على حملات التطعيم، بوسائل تشمل تقديم التبرعات وتوفير اللقاحات المضادة لمرض كوفيد-19. وتحقيقاً لهذه الغاية، حث أحد الوفود الوكالة على مواصلة دعم تعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، وحماية صحتهم، وضمان إكمال الأطفال في سن المدرسة تعليمًا أساسيًا جيداً، وتدريبهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسكن والبيئة. واقتُرِح أن تتبع الأونروا نهجاً أكثر انتظاماً إزاء الإصلاحات البرنامجية وتحديث الوكالة بحيث تظل قادرة على تحقيق الغرض

المنشود. وتم التشديد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة لمساعدة دولة فلسطين على مكافحة الجائحة وتنمية اقتصادها وتحسين سبل عيش الناس بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وشدد وفد آخر على موقفه في المشاورات المتعلقة بتمويل الأونروا، التي استندت إلى العناصر الرئيسية التالية: (أ) توسيع قاعدة المانحين، وزيادة التبرعات، والبحث عن سبل التمويل الابتكاري؛ (ب) تحسين كفاءة الوكالة والتركيز على ولايتها؛ (ج) التماس أوجه التآزر مع الجهات الفاعلة الأخرى ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ (د) استخدام معايير إدارية قائمة على البرمجة المتعددة السنوات وإمكانية التنبؤ بالموارد ومبدأ عدم تخصيص الموارد؛ (هـ) تعزيز الحوار مع جامعة الدول العربية. وأشار إلى أهمية برامج تنمية قدرات موظفي الأونروا التي أسهمت في زيادة الأخصائيين وإلى أهمية اتباع نهج متكامل لتنفيذ المهام ذات الأولوية. وحث أحد الوفود الوكالة على الانتباه حين تنفيذ عمليات الإصلاح المرتبطة بالموظفين، حيث إنها تميل إلى زيادة عدد الموظفين وبالتالي تفرض عبئاً مالياً أكبر على ميزانية الوكالة. وأكد أن الكفاءة ينبغي أن تكون المعيار الرئيسي، ولا سيما في سياق الديون القائمة والنقص العام في الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج.

596 - وأشار وفد إلى وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للوكالة، للفترة 2023-2028، وطلب من الوكالة مواصلة إيلاء اهتمام خاص لصحة اللاجئين، وتعليم الأطفال، وفرص كسب العيش، والغذاء، والمأوى، والنطعيم. ولاحظ وفد آخر أن الوكالة قد ركزت أنشطتها بشكل مبتكر أتاح تحسين نوعية الخدمات وتقديمها دون انقطاع، فضلاً عن الاستجابة بمرونة للظروف المتغيرة. ورحب أحد الوفود بالجهود التي بذلتها الأونروا والتقدم الذي أحرزته على صعيد الرقمنة، ولا سيما أثناء الجائحة، مما حد من الآثار السلبية على تعليم اللاجئين الفلسطينيين. واقترح إيلاء اهتمام خاص للتركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تمثل المبادئ التوجيهية الاستراتيجية لعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

597 - وأعرب أحد الوفود عن القلق من الاضطرابات الشديدة في الشرق الأوسط، حيث إن الفلسطينيين، الذين أصبح الكثير منهم لاجئين للمرة الثانية والثالثة، يعتمدون بشكل متزايد على المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، وأصبحت الوكالة تتحمل عبئاً خاصاً من المسؤولية والعمل في هذا الصدد. وأكد بشدة المهمة الإنسانية النبيلة التي تؤديها الأونروا، وكذلك فعاليتها وحيادها اللذين يستحقان أعظم الاحترام والدعم الكامل. ولاحظ الوفد نفسه أن العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في غزة في الشهر الماضي زادت من تفاقم وضع الفلسطينيين في القطاع. وذكر أن الحصار الذي طال أمده، وأعاق التنمية، خلق حاجة ملحة إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية المدنية. وأعرب عن رأي مفاده أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في لبنان والأردن تؤثر تأثيراً مباشراً على اللاجئين الفلسطينيين، كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية، حيث تتواصل الجهود المبذولة للتغلب على عواقب النزاع المدمر الناجم عن تصاعد الإرهاب والتدخل الخارجي. وأشار إلى حاجة الوكالة إلى تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به، بما في ذلك تمويل النداء الإنساني الذي أطلقته الأمم المتحدة من أجل غزة.

598 - وسلط الضوء على أهمية البرنامج الفرعي 4، تعزيز قدرات اللاجئين الفلسطينيين بما يتيح زيادة فرص كسب العيش، لأنه يتصل بتحسين قدرات اللاجئين. ولاحظ أحد الوفود أن مقياس الأداء الوارد في الشكل الحادي عشر من الباب 26 يشير إلى عدم بلوغ الهدف المقرر المتمثل في تزويد 48 005 من الشباب بمنتجات التمويل البالغ الصغر. وطلب تقديم معلومات في هذا الصدد، لأن العدد الإجمالي للعملاء الذين يتلقون خدمات مالية منخفض مقارنة بإجمالي عدد السكان البالغ 5,8 ملايين لاجئ فلسطيني مسجل.

الاستنتاجات والتوصيات

- 599 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الأساسي الذي تضطلع به الأونروا، التي حافظت على تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، فضلا عن خدمات الحماية، لصالح 5,8 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لديها، وبالأخص النساء والأطفال.
- 600 - وأكدت اللجنة من جديد أن الأونروا، بتخفيفها من محنة اللاجئين الفلسطينيين، تؤدي دورا حيويا في كفالة استقرار المنطقة وتعزيز مقومات حل الدولتين. وأشادت اللجنة بموظفي الوكالة لتنفيذهم أعمالها القيمة في خضم ظروف أمنية وسياسية ومالية صعبة بصورة استثنائية، وكذلك طوال فترة الجائحة.
- 601 - ورحبت اللجنة بالنتائج الاستراتيجية المقترحة لعام 2023.
- 602 - وشددت اللجنة على أهمية مواصلة تعميم منظور الحماية وإدماج منظور جنساني في عملها، حسب الاقتضاء.
- 603 - وأيدت اللجنة الجهود التي تبذلها الوكالة للمضي قدما في إدماج منظور الإعاقة تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.
- 604 - وأيدت اللجنة الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز شراكاتها وتوسيع قاعدة مانحيها.
- 605 - وشددت اللجنة على أهمية نظام المساءلة في الأمانة وعلى الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية. وشددت اللجنة أيضا على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في الأونروا. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67 الذي رحبت فيه الجمعية بالتقدم المحرز صوب تنفيذ نظام الإدارة المركزية للمخاطر، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين كيفية تطبيق الإدارة المركزية للمخاطر في الخطط البرنامجية المقبلة للوكالة.
- 606 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين، من الميزانية البرنامجية لعام 2023.

البرنامج 23

المساعدة الإنسانية

- 607 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 27)).
- 608 - وعرضت ممثلة الأمين العام البرنامج وأجابت، مع ممثلين آخرين عن الأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

- 609 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وأشار إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يؤدي دورا لا غنى عنه في تنسيق العمل

الإنساني القائم على المبادئ ويكفل أن تلبى استراتيجيات الاستجابة المنسجمة والفعالة والمتسقة على نطاق المنظومة الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المتضررين وأن تقلل إلى أدنى حد من الازدواجية والثغرات في جهود الاستجابة. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها ودعمها الثابت للدور القيادي الحاسم الذي يؤديه المكتب في كفاءة الاستجابات الدولية لحالات الطوارئ الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو متسق ومنسق وقائم على المبادئ، وأشارت إلى أن التنسيق الفعال يشكل عاملاً مضاعفاً للقوة وأساسياً في البيانات المعقدة التي تجري فيها الاستجابات الإنسانية. ولوحظ كذلك أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 موجزة ومنظمة تنظيماً جيداً وبصيغة واضحة.

610 - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء الزيادة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية نتيجة لجائحة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة وأزمة المناخ. وأقر أحد الوفود بالأثر الكبير للجائحة على عمل المكتب وعملياته على الصعيد الفني، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الأحداث يمكن أن تصبح شائعة على نحو متزايد، وطلب في هذا الصدد توضيحاً بشأن الكيفية التي يعترف بها المكتب إدماج الدروس المستفادة من الاستجابة للجائحة في الاستجابات المقبلة. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً بشأن الكيفية التي يعترف بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إدارة الطلب المتزايد على خدماته والأثر المترتب على ذلك في خطته البرنامجية المقترحة لعام 2023.

611 - وأثنى أحد الوفود على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعامله مع "الوضع الطبيعي الجديد" وعلى دوره في ضمان حصول الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية على هذه المساعدة على الرغم من التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة للاستجابة في الحالات الإنسانية. وأعرب الوفد عن امتنانه لقيادة المكتب على الجهود المبذولة لإنقاذ الأرواح. واعترف وفد آخر بالزيادة الملحوظة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة الإنسانية في السنوات الأخيرة ولاحظ الزيادة الكبيرة في مساهمة حكومته في الميزانية المخصصة للعمل الإنساني من أجل التصدي للأزمة. وأشار الوفد إلى أن حكومته خصصت 60 في المائة من ميزانيتها المخصصة للعمل الإنساني على نحو مرن. وشدد وفد آخر على ضرورة تعزيز التعاون الدولي للاستجابة للطابع الملح للتحديات وحجمها.

612 - ورحب أحد الوفود بالتقدم الذي أحرزه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجالات بالغة الأهمية مثل إطار عمل التحليل المشترك بين القطاعات وزيادة استخدام النهج الاستباقية. ورحب الوفد أيضاً بالتركيز المستمر على تلك المجالات، بما في ذلك المبادرات التي يقودها المكتب لتعزيز جمع البيانات وتقاسمها وتحليلها لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة منهجياً وقائمة على الأدلة ومستنيرة بشأن الاستجابات الإنسانية وتحديد أولويات الموارد الإنسانية المحدودة. وأشار وفد آخر إلى أهمية تحديد الأولويات، ولا سيما في مجال الاستجابة الإنسانية، التي من شأنها أن تتيح للمانحين ضمان تخصيص الموارد بما يتلاءم مع أهم الاحتياجات. وأعرب الوفد عن تأييده لاستخدام التكنولوجيات الجديدة على أرض الواقع وتنفيذ منهجية دقيقة للتقييم والتحليل باستخدام الدروس المستفادة من هايتي. ورحب وفد آخر بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين أنشطته المتعلقة بالسياسات والتحليل باستخدام حلول تكنولوجية مبتكرة.

613 - وقال أحد الوفود إنه في حين أن أثر تغير المناخ أصبح لا يمكن إنكاره، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الضعيفة، فإن ذلك لا يتفق مع النهج القائم على الربط بين مسألتي الأمن الدولي وتغير المناخ وشدد الوفد على أن الصلة الرئيسية التي تم إنشاؤها كان ينبغي أن تكون بين البيئة والتنمية، وأنه كان ينبغي معالجة مسألة تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة. وذكر الوفد نفسه أن التركيز على العواقب الإنسانية

لأزمة المناخ في جميع أجزاء الخطة البرنامجية المقترحة لا يعكس بدقة حقيقة أن العديد من الأزمات الإنسانية لها جذور سياسية، والتمس الوفد آراء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن هذه المسألة.

614 - وسلط أحد الوفود الضوء على أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقود دوائر العمل الإنساني، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل اتخاذ إجراءات مبكرة بشأن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الكوارث المناخية والمساهمة في بناء هذه القدرة. وشددت الوفود على أهمية إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في الاستجابة لتحديات أزمة المناخ.

615 - ورحبت بعض الوفود بإدراج المنظورات الجنسانية في الأنشطة التنفيذية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشددت على أهمية مشاركة المرأة وقيادتها في مجال المساعدة الإنسانية. وأقر أحد الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب لتوفير الحماية للأشخاص الضعفاء من الاستغلال وسوء المعاملة. ورحب وفد آخر بالجهود التي يبذلها المكتب لتوفير الحماية من التحرش والاستغلال الجنسيين وشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة هذه الجهود.

616 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 تتضمن مصطلحات ومفاهيم لم يتم الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وأشار، كمثال على ذلك، إلى استخدام المصطلحات المتعلقة بالمناخ ودليل الأمانة العامة الداخلي بشأن السياسة الجنسانية. وشدد الوفد على أن الميزانية العادية ممولة من الدول الأعضاء، وأنه بالتالي ينبغي ألا تُستخدم مواردها إلا لتنفيذ القرارات التي توافق عليها الدول الأعضاء على النحو المبين في وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

617 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، السياسة العامة والتحليل، التمس أحد الوفود توضيحاً بشأن الولاية التي تشكل الأساس لاستخدام مصطلح "الأزمة الإنسانية" الوارد في الجدول 27-5 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. واستشهد الوفد نفسه بالمنجز المستهدف 9 الوارد في الفرع 27-6 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وطلب توضيحاً بشأن الصلة بين الأبعاد السياسية والأبعاد المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وبحقوق الإنسان لاستجابة الأمم المتحدة للأزمات.

618 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ، لاحظ أحد الوفود أن حصة خطط الاستجابة الإنسانية الممولة بنسبة 75 في المائة لا تزال دون الأداء المستهدف وفقاً للنتيجة 1: تعزيز اللمة العامة عن العمل الإنساني العالمي، وطلب الوفد توضيحاً بشأن الكيفية التي يعترف بها المكتب معالجة هذه الفجوة بفعالية. وتساءل وفد آخر عن الإشارة إلى قرار الجمعية العامة 90/75 بشأن الحالة في أفغانستان الذي أدرج في إطار الولايات التشريعية، والتمس توضيحاً بشأن أهمية هذا القرار أو صلاته بالخطة البرنامجية المقترحة. وفيما يتعلق بالفقرة 27-37 (ج) والجدول 27-9 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، طلب أحد الوفود توضيحاً بشأن ما إذا كان مصطلح "الإجراءات المبكرة" يشير إلى نظام للإنذار المبكر. وقال وفد آخر إنه كان سيُقدّر إدراج إشارة إلى البلدان المستهدفة أو توضيح السياق المتعلق بالمواقع التي يعترف المكتب وضع إجراءات مبكرة ونُهج استباقية فيها.

619 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الحد من مخاطر الكوارث، رحب أحد الوفود بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الفرعي في زيادة القدرة على الصمود على الصعيد المحلي من خلال شراكات عالمية، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا التقدم. واستشهد وفد آخر بالفقرة 27-83 من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023

وقال إنه كان سيُقدّر إدراج إشارة إلى مواءمة خدمة موقع الإغاثة ReliefWeb مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وأشار الوفد إلى أنه سينظر في تقديم مقترحات خطية في هذا الصدد.

استنتاجات وتوصيات

620 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلع به المكتب في التعامل مع الاحتياجات والتحديات الإنسانية المتزايدة.

621 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها المكتب وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة المكتب على مواصلة كفالة تصدي المجتمع الدولي للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في الوقت المناسب وبشكل متسق ومنسق وقائم على المبادئ، وعلى مواصلة تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة.

622 - وشددت اللجنة على أهمية تحسين إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة الإنسانية، ولاحظت أن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث سيواصل تعزيز دوره التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك دعمه لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في إدماج الحد من مخاطر الكوارث وكذلك القدرة على الصمود في التحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

623 - وشددت اللجنة أيضا على أهمية النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر-العمل المبكر، وضرورة تحسينها في منظومة العمل الإنساني، وزيادة القدرة على الصمود بالتعاون والتآزر مع الحكومات الوطنية.

624 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2023

الفقرة 27-5

يُستعاض عن عبارة "للمطالبة بالتغيير" بعبارة "للمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث".

ويستعاض عن عبارة "الدورة السابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث. وسيتولى المنتدى العالمي، الذي ستستضيفه إندونيسيا، تقييم" — "استعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وقام المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، في نتائج دورته السابعة، بتقييم التقدم المحرز".

الفقرة 13-27

تُحذف عبارة ”، بما في ذلك سياسات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وقدراتها الاحتياطية، ودليلها المتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني، ومشروعها للقدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية“.

الفقرة 15-27

يستعاض عن عبارة ”تمشيا مع“ بعبارة ”مستذكرا“.

البرنامج الفرعي 1

السياسة والتحليل

الفقرة 25-27

في نهاية الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة ”الكوارث المناخية“ بعبارة ”الكوارث والظواهر الشديدة المناخية منها والجوية“.

وتُحذف عبارة ”المعنون“ الأمور لن تعود إلى طبيعتها: الأزمات المناخية الإنسانية المتزايدة“.

وتُحذف جملة ”وشملت النتائج أمورا منها الآثار الإنسانية لتغير المناخ وتوصيات للتصدي لتلك التحديات“.

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 2

الفقرة 29-27

بعد عبارة ”عمل البرنامج الفرعي“، تدرج عبارة ”، الذي شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر“.

ويستعاض عن عبارة ”تمشيا مع“ بعبارة ”والتي كانت أيضا تتماشى مع“.

وبعد عبارة ”المنتدى العالمي للسياسات الإنسانية“، تُحذف عبارة ”، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر“.

النتيجة 3

العنوان

يستعاض عن عبارة ”crisis climate change“ بعبارة ”crisis of climate change“ (لا تغيير في النص العربي)

الفقرة 27-31

وتُحذف عبارة "بمعنوان" الأمور لن تعود إلى طبيعتها: الحقائق والفرص المتعلقة بأزمة المناخ الإنسانية المتفاقمة".

الفقرة 27-32

في الجملة الأخيرة، يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

الفقرة 27-33

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

الجدول 27-5

عمود "2021 (الأداء الفعلي)"

يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

عمود "2022 (الأداء المقرر)"

يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

عمود "2023 (الأداء المقرر)"

يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

الجدول 27-6

باء - توليد المعارف ونقلها

الإنجاز المستهدف 9

يستعاض عن عبارة "بشأن الصلة بين الأبعاد السياسية والمتعلقة بالمساعدة الإنسانية وبحقوق الإنسان لاستجابة الأمم المتحدة للأزمات" بعبارة "بشأن المساعدة الإنسانية في سياق استجابة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد للأزمات".

البرنامج الفرعي 2

تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ

الفقرة 27-37 (ج)

يستعاض عن عبارة "الإجراءات المبكرة والنهج الاستباقية" بعبارة "النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر-العمل المبكر".

ويستعاض عن عبارة "ولا سيما في حالات الكوارث المتصلة بالمناخ" بعبارة "ولا سيما في حالات الكوارث المتصلة بتغير المناخ".

النتائج المقررة لعام 2023

النتيجة 3

العنوان

يستعاض عن عبارة "النهج الاستباقية للعمل المبكر" بعبارة "النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر - العمل المبكر".

الفقرة 27-46

يُستعاض عن عبارة "أزمة المناخ" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

ويُستعاض عن كلمة "مناخية" بكلمة "بيئية".

الفقرة 27-47

يستعاض عن كلمة "المناخية" بكلمة "البيئية".

الجدول 27-9

عمود "2023 (الأداء المقرر)"

يستعاض عن عبارة "الإجراءات المبكرة والنهج الاستباقية" بعبارة "النهج الاستباقية ونظم الإنذار المبكر-العمل المبكر".

ويستعاض عن عبارة "ولا سيما فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ" بعبارة "ولا سيما فيما يتعلق بالكوارث المتصلة بتغير المناخ".

البرنامج الفرعي 3

الحد من مخاطر الكوارث

الفقرة 27-52 (د)

يستعاض عن كلمة "الوقاية" بعبارة "الوقاية من مخاطر الكوارث والتكيف معها".

الفقرة 27-52 (و)

تُضاف كلمة "تغير" قبل كلمة "المناخ".

الفقرة 27-52 (ز)

يُستعاض عن عبارة "حالة الطوارئ المناخية" بعبارة "أزمة تغير المناخ".

ويستعاض عن عبارة "الوعي بالمخاطر المتعلقة بالمناخ" بعبارة "الوعي بالمخاطر المتعلقة بتغير المناخ".

الفقرة 27-60

يستعاض عن عبارة "الشرائح الضعيفة من السكان" بعبارة "أضعف الشرائح السكانية".

الفقرة 27-61

يستعاض عن عبارة "climate scenarios" بعبارة "climate change" (لا تغيير في النص العربي)

ويستعاض عن عبارة "مراعية للمناخ" بعبارة "متعلقة بتغير المناخ".

البرنامج 24

التواصل العالمي

625 - في الجلسة السابعة، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 24، التواصل العالمي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 28)).

626 - وعرضت وكالة الأمين العام للتواصل العالمي البرنامج وردّت، بمعية ممثلات أخريات للأمين العام، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة خلال نظرها في البرنامج.

المناقشة

627 - أعربت الوفود عن دعمها وتقديرها لعمل إدارة التواصل العالمي وسلطت الضوء على أهمية عملها، بما في ذلك في بناء الدعم العالمي لعمل الأمم المتحدة، وتعزيز التنمية المستدامة، ومكافحة المعلومات المغلوطة ونشر معلومات عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

628 - وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه للإدارة وجهودها الرامية إلى تحسين نوعية وكمية العمل المضطلع به لنشر معلومات دقيقة وموضوعية ومتوازنة. ولاحظ الوفد نفسه أن هذه الجهود قد أدت إلى نتائج هامة من حيث توسيع قاعدة جمهور الإدارة وتوفير محتوى عالي الجودة يسهل الوصول إليه. وأعرب وفد آخر أيضاً عن تأييده لنوعية الوثائق المقدمة خلال الدورة الحالية. وأثنى وفد آخر على الإدارة لما تقوم به من عمل، لا سيما بالنظر إلى انتشار المعلومات المغلوطة، وذكر أن استجابة الإدارة لذلك تتطلب المرونة والمحتوى الإعلامي الذي يتسم بالطابع الاستراتيجي والاستعداد للاستجابة على حد سواء.

629 - ولاحظ أحد الوفود أن البرنامج 24 هو أحد البرامج التي لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأنها في الدورة السابقة وحث أعضاء اللجنة على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج 24 في الدورة الحالية.

630 - ولاحظ أحد الوفود أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 تتضمن الولايات المعلنة للإدارة وتورد الأولويات الرئيسية للجمعية العامة. ولاحظ وفد آخر أن الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن إشارات إلى الولاية المعززة للإدارة، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتصدي للتلاعب بالمعلومات، وهما بندان هامان بالنسبة للوفد حسبما ذكر.

631 - وفيما يتعلق بأنشطة التقييم، أشار أحد الوفود إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 تشير إلى التقييم الذي أجري في عام 2021 لتنفيذ استراتيجية التواصل العالمي وذكر أنه سيرحب بتقديم مزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة الرئيسية من ذلك التقييم والكيفية التي طبقت بها. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده لاستراتيجية التواصل العالمي للأمم المتحدة التي تعتمد الإدارة، والتي تقدم من خلالها نهجا يستند إلى البيانات ويركز على الجمهور في فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي، من أجل بناء الوعي وتوليد الدعم للأمم المتحدة.

632 - وأقرت عدة وفود بفعالية الحملات المواضيعية العالمية التي تقوم بها الإدارة، بما في ذلك حملة "اعملوا الآن" وحملة "التحقق"، في تعزيز الرسائل المتعلقة بتغير المناخ والمعلومات المغلوطة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمختلف الحملات التي تركز على التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وللعمل الهام الذي تضطلع به الإدارة في توفير التوجيه في مجال التواصل الاستراتيجي والتواصل في حالات الأزمات لمكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة كل منها.

633 - وشددت الوفود على أهمية تعدد اللغات وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي للإدارة أن تكفل المساواة في المعاملة بين جميع اللغات الرسمية، بما يشمل أدوات المحتوى ذات الصلة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التفاوت في نوعية الترجمة التحريرية لموارد الأمم المتحدة على الإنترنت فيما بين اللغات الرسمية ولاحظ مع القلق أن العديد من المبادرات التي تتخذ بلغات غير رسمية تحول مسار الموارد الشحيحة التي يمكن استخدامها بدلا من ذلك لتحسين نوعية الخدمات المقدمة باللغات الرسمية لتبلغ المستويات المقررة. وأشار الوفد نفسه إلى أن وظائف البحث في بعض مواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت لا تقدّم إلا باللغة الإنكليزية، مما يتعارض مع مبدأي تعدد اللغات والمساواة في الوصول إلى المعلومات لجميع مستخدمي تلك الموارد. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه لا توجد معلومات كافية عن عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق باللغات غير الرسمية وطلب توضيحا بشأن نوع التدابير التي يجري وضعها بشأن استخدام اللغات غير الرسمية. ورحب وفد آخر بإعلان صدر مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أُعلن به يوم 7 تموز/يوليه اليوم العالمي للغة السواحيلية، وطلب إلى الأمانة العامة أن تسلط الضوء على بعض الجهود التي بذلتها فيما يتعلق بتعدد اللغات.

634 - وشدد أحد الوفود على أهمية قرار الجمعية العامة 250/76، المتعلق بإنكار محرقة اليهود، وحث الدول الأعضاء وشركات وسائل التواصل الاجتماعي على اتخاذ تدابير نشطة لمكافحة معاداة السامية وإنكار محرقة اليهود أو تشويه حقائقها بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى تيسير الإبلاغ عن هذا المحتوى. ولاحظ الوفد نفسه أن الخطة البرنامجية لا تتضمن إشارة إلى القرار وطلب توضيحا بشأن أسباب استبعاده. وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي لإدراج محتويات القرار المتعلق بإنكار محرقة اليهود في الخطة البرنامجية للإدارة وعملها.

635 - وأشار أحد الوفود إلى أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تؤثر على تنفيذ الولايات، ولا سيما ولايات مراكز الأمم المتحدة للإعلام، وأعرب عن أمله في أن يعود عدد المناسبات قريبا إلى مستويات ما قبل الجائحة. وشجع وفد آخر الإدارة على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة المعلومات المغلوطة، ولا سيما فيما يتعلق بكوفيد-19، ومكافحة الخطاب المتعلق بالعنصرية، والكراهية والتمييز، بما في ذلك استهداف الآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي.

636 - وذكر أحد الوفود أن إحدى مشاكل مراكز الأمم المتحدة للإعلام تكمن في الطريقة التي يجري بها إيصال المعلومات، بما في ذلك في طريقة تقديم المعلومات التي تكون أحيانا مفرطة في العمومية وتفتقر إلى التحديد. وفي هذا الصدد، طُلب توضيح بشأن الكيفية التي تُغيّر بها نشر مراكز الأمم المتحدة للإعلام للمعلومات والمحتوى لمعالجة هذه المسائل. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن دور مراكز الأمم المتحدة للإعلام في الواقع الجديد للتواصل عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وما إذا كان هناك مكان لمراكز الإعلام بوصفها جهات منشئة للمحتوى، وكذلك بشأن ما إذا كان لدى الإدارة أي أفكار أخرى بشأن كيفية توسيع نطاق نشر الرسائل التي تنقلها الأمم المتحدة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بمساعدة مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

637 - وكرر أحد الوفود تأكيد موقفه وهو أن الأمم المتحدة ستحتاج إلى أن تظهر بصورة أكثر بروزا وأن تُرى وتُسمع من ثم بشكل أفضل. ورأى الوفد نفسه أنه بالنظر إلى الزيادة في نسبة الشباب في عامة السكان وارتفاع معدل استخدام الإنترنت في تلك الفئة، فإن أشكال التكيف مع الخيارات التفضيلية للمستخدمين تتسم بالأهمية الأساسية وسيُتبع أن تكون سريعة للغاية. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن الفقرة 28-43 من الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن مثالا على ذلك. ولاحظ الوفد نفسه أن الخطة البرنامجية المقترحة تتضمن عدة إشارات إلى التفاعلات مع الجمهور وطلب توضيحا بشأن كيفية مراعاة التعليقات الواردة من مختلف فئات الجمهور المستهدفة في المحتوى الإعلامي الذي تصدره الإدارة. وأشار أيضا إلى الفجوة الرقمية، حيث لا تتمكن غالبية البلدان في جنوب الكرة الأرضية وأفريقيا من الوصول إلى خدمات الإنترنت، وطُلب توضيح بشأن ما تفعله الأمم المتحدة لسد هذه الفجوة.

638 - وأثنت الوفود على الإدارة لتنفيذها الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأبرز أحد الوفود الخطوات التي قطعتها الإدارة لتحسين التخطيط الاستراتيجي والحد من الازدواجية ورأى أن ذلك يمثل تحولا جديرا بالترحيب في عمل الإدارة.

639 - وأوصت الوفود بضرورة أن تضمن الإدارة أن تكون الأخبار والمعلومات التي تقدمها دقيقة ومحايدة ومكتملة ومتوازنة ومتسقة وحسنة التوقيت وهامة وأن تعكس هذه السمات بالنتيجة في الوثيقة، وأعدت التأكيد على ذلك. وأوصى أحد الوفود أيضا بأن تكون هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من أهداف الإدارة واستراتيجيتها، مضيفا أن تفاعل الإدارة بشكل متكرر مع الدول الأعضاء من خلال بعثاتها الدائمة سيكون خطوة إيجابية.

640 - وأقر أحد الوفود بالنهج الخلاق والابتكاري الذي تتبناه الإدارة في تنفيذ السياسة الإعلامية وبنهجها المتوازن إزاء تحديد احتياجاتها المادية الضرورية للفترة المشمولة بالتقرير المقبل. واستقر وفد آخر على التحديات الرئيسية التي تواجه عمل الإدارة في العام المقبل.

641 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء تكوين ملاك الموظفين داخل الإدارة وطلب أن تكثف جهودها لتحسين التمثيل الجغرافي العادل داخل الإدارة واستقدام المزيد من الموظفين من البلدان النامية الممثلة تمثيلا ناقصا، وأن تدرج معلومات عن ذلك في أنشطتها البرنامجية. وأوضح الوفد كذلك أن التمثيل الجغرافي هو أحد أهم الولايات المسندة من الدول الأعضاء، ولا سيما في سياق الإصلاح الإداري، وأن استقدام الموظفين والمسائل الأخرى المتصلة بالموظفين لا ينبغي أن تعالج من قبل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال أو إدارة الدعم التشغيلي فحسب، وهي بالأحرى مسائل ذات صلة بجميع الإدارات.

وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن المنتدى الحالي يمثل فرصة جيدة للحوار مع رئيسة الإدارة والاستماع إلى الأفكار والخطط المتعلقة بالمستقبل بشأن مسألة بالغة الأهمية لجميع البلدان النامية.

642 - وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء من البرنامج تتناول الموارد لا تدخل ضمن نطاق ولاية اللجنة، فقد أشار أحد الوفود إلى الجدول 28-9 من الخطة البرنامجية لعام 2023 وطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات أكثر تحديدا عن المجالات الرئيسية للنفعات المتوقعة في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك ما إذا كان التمويل الطوعي يتماشى مع الولايات القائمة وكيفية تأثيره في الأنشطة البرنامجية.

643 - وفيما يتعلق بعمل الإدارة في المستقبل، رأى أحد الوفود أن هناك ثلاث أولويات هامة للإدارة، وهي: مواصلة توسيع نطاق وصولها، والابتكار من خلال الشراكات، وتعبئة جماهير واسعة ومتنوعة؛ ووضع الدقة والجدارة بالثقة في صميم عملها؛ والبناء على الرؤى والخبرات المكتسبة في تعزيز مهارات الإلمام بالعمل الإعلامي واستخدام الشراكات المبتكرة من العاملين السابقين وتطبيقها في السياق الحالي. ورحب الوفد أيضا باعتزام الإدارة المعلن السعي إلى أن تكون مصدرا للمعلومات الموثوقة والقائمة على الحقائق التي تعزز عمل الأمم المتحدة ومبادئها ومقاصدها، ولا سيما في محتواها الإعلامي المتعلق بالأزمات.

644 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الحملات والعمليات القطرية، رحب أحد الوفود بالطريقة التي يوائم بها البرنامج الفرعي مع عمل رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو في عام 2021، فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي المتعلق بالمناخ. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن النتيجة 3: زيادة التفاعل مع الجماهير العالمية بشأن المواضيع ذات الأولوية للأمم المتحدة، وتحديدًا بشأن كيفية تحديد تلك الأولويات ومن الذي يحددها.

6445 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 28-33 من الخطة البرنامجية لعام 2023 وطلب توضيحا بشأن الإشارة إلى أحدث منصات التوزيع على شبكة الإنترنت والأجهزة المحمولة. وأشار الوفد نفسه إلى الشكل السادس من الباب 28 من الخطة البرنامجية وطلب توضيحا لسبب انخفاض مقياس الأداء المحدد لعام 2023 عن المقياس المحدد لعام 2022. ولاحظ وفد آخر أن الفقرة 28-42 من الخطة البرنامجية لعام 2023 تتضمن إشارة إلى الحاجة إلى استثمارات إضافية في تحسين وتحديث تطبيق "قراءة أخبار الأمم المتحدة" (UN News Reader) الحالي للأجهزة المحمولة لتوفير خاصيات وظيفية وخيارات تفضيلية إضافية للمستخدمين. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الخدمات لا تقدم حاليا إلا باللغة الإنكليزية وأنه سيكون من الحكمة من ثم أن تعطي الإدارة الأولوية لتوفير الخدمات القائمة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بدلا من تخصيص موارد لخاصيات وظيفية جديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

646 - أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي، وكذلك لوضع استراتيجية التواصل العالمي الجديدة للأمم المتحدة، بما في ذلك التركيز على تعدد اللغات ابتداء من مرحلة التخطيط.

647 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، وبخاصة إلى إدارة التواصل العالمي، مواصلة الإسهام في الاحتفال بالأيام والاحتفالات الدولية التي أنشأتها الجمعية والاضطلاع بدور

في التوعية بتلك المناسبات والترويج لها وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة المسؤولة عن تنفيذها، حيثما يكون ذلك مناسباً.

648 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 24، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 2-28

بعد عبارة "إعداد الأخبار ومنتجات التواصل"، يدرج ما يلي: "، بما في ذلك المحتوى الموجود على مواقع الأمم المتحدة الشبكية وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي". ويستعاض عن عبارة "حيثما أمكن" بعبارة "حيثما يكون ذلك مناسباً".

البرنامج الفرعي 2

الخدمات الإخبارية

الفقرة 28-33 (أ)

يستعاض عن النص الموجود بما يلي: "توفير أخبار ومعلومات دقيقة ومحايدة وشاملة ومتوازنة ومتسقة وموضوعية في الوقت المناسب".

البرنامج 25

خدمات الإدارة والدعم

649 - في الجلستين 12 و 17 المعقودتين في 7 و 9 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 29) و A/77/6 (Sect. 29A) و A/77/6 (Sect. 29B) و A/77/6 (Sect. 29C) و A/77/6 (Sect. 29E) و A/77/6 (Sect. 29F) و A/77/6 (Sect. 29G)).

650 - وقام كل من وكالة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، ووكيل الأمين العام للدعم العملي، والأمين العام المساعد ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وممثلين وممثلات آخرين للأمين العام، بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

651 - قال أحد الوفود إن الهيكل العام الحالي للبرنامج 25 يؤدي إلى جعل الخطة البرنامجية طويلة جداً وإلى افتقارها أحياناً للتوجيه الاستراتيجي. ورأى الوفد أن الخطة البرنامجية ينبغي أن تركز على النواتج المتوخاة من البرنامج، التي يمكن تقاسمها بين مختلف المواقع. وسُئلت المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر عما إذا كان سيمنحها اتباع نهج موحد أكثر.

652 - وتمت الإشادة بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على توليها مسؤولية قيادة السياسة العامة في جميع المجالات الإدارية، بما في ذلك من خلال توفير إطار واضح ومتكامل للاستراتيجيات والسياسات الإدارية على النطاق العالمي، وتعزيز آليات الرصد والتقييم والمساءلة.

653 - وأعرب أحد الوفود عن التقدير للدور الحيوي الذي تواصل الإدارة الاضطلاع به من أجل تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح، بما في ذلك التدابير الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، على نطاق المنظمة بأسرها، لكفالة قيام الأمم المتحدة بعملها على نحو يتسم بالكفاءة والإنتاجية طوال فترة جائحة كوفيد-19 وبعدها. وفيما يتعلق بتغيير الثقافة في سياق اللامركزية، طرح الوفد سؤالاً بشأن كيف تعزز الإدارة تسريع وتيرة تغيير الثقافة اللازم لتنفيذ النموذج الإداري الذي يقوم على زيادة تفويض السلطة، والشفافية والمساءلة، وثقافة التعلم المتواصل. ولاحظ وفد آخر أن الإدارة قد اضطلعت بدور هام في دعم المنظمة وتشجيعها على تحسين طرق عملها، بما في ذلك بدفع عجلة الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج والترويج لثقافة الاعتماد على النتائج، مما يضمن اعتماد المنظمة على أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من الجائحة. ورحب الوفد باستمرار تركيز الإدارة على تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي أطلقها الأمين العام، وأضاف الوفد قائلاً إنه من الأهمية بمكان كفالة إدماج تلك الإصلاحات بشكل مستدام على نطاق المنظمة بأسرها وجني كل الفوائد التي تعود بها. وطُلبت معلومات عن الجهود التي لا يزال يتعين بذلها لضمان إدماج تلك الإصلاحات بالكامل. ولاحظ الوفد نفسه بارتياح أن الإصلاحات قد بدأت تترك أثراً فعلاً وهي تساعد الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها وبرامجها بشكل أفضل. وتم التشديد على أهمية مواصلة البحث عن سبل للتحسين، ولذلك تم الترحيب بتركيز الإدارة على التحسين المستمر.

654 - ورحّب أحد الوفود بدعم الإدارة للجهود المبذولة على كامل نطاق الأمانة العامة بشأن إدماج منظور الإعاقة، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

655 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأمانة اللجنة الخامسة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق، مشيراً إلى أن الأمانة تعمل بالاعتماد على إمكانيات محدودة جداً من الموارد البشرية وتحت ضغط هائل ولكنها تواصل تقديم دعم عالي الجودة إلى لجنة البرنامج والتنسيق. ورحّب الوفد أيضاً بالجهود التي تبذلها شعبة تخطيط البرامج والميزانية لتحسين جودة تقارير الميزانية، بما في ذلك برصد المصطلحات المستخدمة، وكفالة التفاعل المبكر مع الدول الأعضاء، وتكييف المزيد من الجداول والرسوم البيانية لتيسير قراءتها. وبالمثل، رحّبت عدة وفود أخرى بالدعم الذي تلقتة اللجنة من الشعبة، ولا سيما من مدير الشعبة، وأمين لجنة البرنامج والتنسيق وفريقه، مشدّدة على الأهمية الحيوية لذلك الدعم بالنسبة لعمل اللجنة. وأشاد وفد آخر بالتفاعلات بين الإدارة، ولا سيما الشعبة، والبرامج الأخرى. وأعرب عن رأي مفاده أن الأداء على مستوى البرامج أصبح أكثر وضوحاً الآن، وأن النقلة من نهج قائم على الموارد إلى نهج قائم على النتائج ينبغي أن يطمئن الجمعية العامة عند اختيار الميزانية السنوية والإدارة القائمة على النتائج. وأشار الوفد بارتياح أيضاً إلى جودة الوثائق المتعلقة بالأداء والمعلومات الواردة فيها، وذلك رغم انخفاض عدد الكلمات. وأشاد أحد الوفود بالإدارة على التقرير المفيد للغاية الذي عكس نوعاً ما النقلة نحو الميزانية السنوية وبرهن على دينامية الأمانة العامة، وأشار إلى المعلومات البرنامجية الجيدة الواردة في البرنامجين الفرعيين 1 و 2، بما في ذلك بشأن أنشطة البعثات السياسية الخاصة.

656 - وأشار أحد الوفود إلى نظر اللجنة في البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، الذي تضمّن تفاصيل عن أعمال إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات،

وطلب معلومات عما تقوم به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لكفالة استمرارية تصريف الأعمال في الأمم المتحدة، وعن الولايات ذات الصلة الصادرة عن الدول الأعضاء، بما في ذلك مع الإشارة إلى قرارات محددة.

657 - أما بالنسبة لمكتب التنوع والإنصاف والشمول الجديد الذي كان من المقترح إنشاؤه في عام 2022، فقد سأل أحد الوفود عن البرنامج أو البرنامج الفرعي الذي سيدعمه المكتب الجديد، وطلب توضيحا من منظور الإدارة البرنامجية. ولاحظ وفد آخر أنه وفقا لتقرير الأمين العام عن التصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/76/771)، تتمثل المسؤولية الرئيسية للمكتب في التصدي للتمييز، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري. وأعرب الوفد عن تأييده التام للتصدي للتمييز بجميع أشكاله، وطلب توضيحا في هذا الصدد.

658 - وقال أحد الوفود إنه يؤيد بقوة تنفيذ الابتكارات التي توجّهها احتياجات تسيير الأعمال والتي تستند إلى أحدث خرائط الطريق التكنولوجية للإسهام في الأداء الكفؤ للعمليات واستخدام موارد المنظمة من خلال هيكل حوكمة نظام أوموجا ولوحات المتابعة التي يتضمنها.

659 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 2، الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، قال أحد الوفود إنه يقدر عمل الإدارة في هذا الصدد أيما تقدير. وأفاد بأنه يترك بانتظام تعليقات إيجابية للغاية بشأن الإدارة في الاستقصاءات السنوية التي تجريها، وأشاد بالأمانة على استعدادها للرد بسرعة على جميع طلباته. وأشار الوفد، على وجه الخصوص، إلى الجودة العالية للمعلومات المقدّمة بشأن الانتخابات والترشيحات والتعيينات المتاحة على موقع CandiWeb من خلال البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE). وفي سياق الإشارة إلى قرار الجمعية العامة 236/76 بشأن تخطيط البرامج، الذي كُلف بموجبه الأمين العام بتحديد التدابير الممكنة لدعم عمل لجنة البرنامج والتنسيق، أضاف الوفد أن القرار قد أشار أيضا إلى بناء قدرات أمانة لجنة البرنامج والتنسيق التي تضطلع أيضا بدور أمانة اللجنة الخامسة. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن هذه النقطة.

660 - وأعرب الوفد نفسه عن تأييد مضمون الفقرة 29 ألف-52، بشأن الالتزام بالمبادئ العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات، وهي الإنصاف والنزاهة والشفافية، والمنافسة الدولية الفعالة، والعلاقة المثلى بين السعر والجودة، مع مراعاة مصالح المنظمة.

661 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية، لاحظ الوفد باهتمام الخطة الرامية إلى تطوير ومواصلة تنفيذ أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وخاصة فيما يتعلق بالعنصر التقني والمالي والنجاح في حل مهمة معقدة، مما يدل على المستوى المهني الرفيع للأمانة العامة.

662 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2 أيضا، أعرب أحد الوفود عن تفهمه للتحديات الماثلة أمام تحديد المقاييس المناسبة التي يمكن استخدامها لقياس بعض الأعمال التي تقوم بها الإدارة، ولكنه شجّع الأمانة العامة على مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بزيادة تحسين تلك المقاييس ليكون أثر الأعمال على المنظمة أكثر وضوحا. وشجّع الوفد أيضا الأمانة العامة على استعراض الشكل والهيكل العام للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، للحد من التداخل بين الأبواب المتعلقة بجنييف وفيينا ونيروبي. وينبغي فعل الشيء

نفسه بالنسبة للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. واقتُرح أيضا أن تحسن الأمانة العامة هيكل برنامج العام المقبل.

663 - وشدد أحد الوفود على أن الامتثال والمساءلة، وهما يعنيان احترام الأنظمة والقواعد وتحمل المسؤولية عن تحقيق نواتج ملموسة، مبدآن أساسيان من مبادئ الإدارة. ورحب الوفد بالجهود المتواصلة المبذولة من أجل تعزيز نظام الرقابة الداخلية دعماً للإدارة الحصيفة للموارد في سياق الإطار اللامركزي لتفويض السلطة.

664 - ورحب الوفد بالنتيجة 3 للبرنامج الفرعي 2، العنصر 2، الشؤون المالية للعمليات الميدانية، المتعلقة بتقديم خدمات مستقلة لإدارة المخاطر المرتبطة بمشاريع التشييد الكبرى للأمم المتحدة على الصعيد العالمي. وأوصى الوفد بأن تضطلع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لشعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية بدور جهة التنسيق الرئيسية المعنية بمشاريع التشييد الكبرى وبأن تعزز الإدارة المتكاملة للمخاطر من أجل تحسين تنفيذ المشاريع في حدود النطاقات والميزانيات والجدول الزمني المعتمدة. وفي سياق الإشارة إلى الشكل الرابع من الباب 29 ألف، أوصى الوفد بإدراج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أيضا.

665 - وفيما يتعلق بالعنصر 3 من البرنامج الفرعي 2، تخطيط البرامج وميزنتها، لاحظ الوفد نفسه أن الأمانة العامة تتوقع من الدول الأعضاء أن تتخذ قرارا نهائيا بشأن الانتقال إلى الميزنة السنوية في عام 2022 (الجدول 29 ألف-25). وفي هذا الصدد، ذكر الوفد بأن الانتقال من ميزانية لفترة سنتين إلى ميزانية سنوية، الذي أذن به على أساس تجريبي في قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الجمعية العامة. و أعرب الوفد عن أمله في أن تكون الأمانة العامة مستعدة للامتثال لأي قرار تتخذه الجمعية في هذا الصدد بنفس النهج والاجتهاد اللذين اقترح بهما الانتقال إلى الميزانية السنوية. ورغم أن المسألة تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة، طلب وفد آخر أمثلة على الكيفية التي أدت بها الانتقال إلى دورة ميزانية سنوية إلى وضع خطة برنامجية تفاعلية أكثر تعكس التغييرات الحقيقية على أرض الواقع.

666 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الموارد البشرية، لاحظ أحد الوفود مع الأسف أن الدول الأعضاء لم تتمكن مجددا في آذار/مارس 2022 من الاتفاق على قرار بشأن إدارة الموارد البشرية. وبناء على ذلك، خلص الوفد إلى أن الدول الأعضاء قد رفضت جميع تقارير الأمين العام عن مسائل شؤون الموظفين التي نظرت فيها الجمعية العامة في دوراتها من الثالثة والسبعين إلى السادسة والسبعين. ولذلك يُتوقع من الأمانة العامة عرض أفكار جديدة، بما في ذلك بشأن الجوانب الرئيسية مثل تنوع الموظفين، والتنقل، واستراتيجيات ترمي إلى تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والتكافؤ بين الجنسين. وبالمثل، أعرب وفد آخر عن أسفه لأن الدول الأعضاء لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء في ذلك العام، وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق في العام التالي لتوفير التوجيه اللازم الذي سينعكس لاحقا على الأنشطة البرنامجية للأمانة العامة.

667 - وأشار أحد الوفود إلى أن أحدث قرار للجمعية العامة بشأن إدارة الموارد البشرية هو القرار 254/72، الذي اتُخذ في عام 2017، وأنه يتسم بطابع تقني أساسا ويتعلق بإدخال تعديلات على وثائق بشأن رفع سن التقاعد. وقد تم الاتفاق آخر مرة على مسائل محددة بشأن شؤون الموظفين في القرار 263/71، الذي أشار الوفد إلى أنه لم يكن مدرجا في قائمة الولايات الواردة في الخطة البرنامجية لعام 2023. ولذلك طلب الوفد تأكيدا بأن الأمانة العامة قد امتثلت لجميع الولايات الواردة في القرار 263/71.

وطلب الوفد أيضا تأكيدا على أنه لو وافقت اللجنة على الخطة البرنامجية لعام 2023 الخاصة بالإدارة، ستواصل الأمانة العامة الامتثال لنفس القرار. وعلى سبيل المثال، سأل الوفد إذا ما كان نظام التنقل لدى الأمانة العامة لعام 2023 سيظل منظما حسب أحكام القرار 265/68، المدرج ضمن قائمة الولايات، وليس وفقا للنهج الجديد الذي وضعت الإدارة ولكن لم تؤيده الدول الأعضاء. وأشار وفد آخر إلى اعتزام الأمانة العامة تنفيذ نهج جديدة إزاء تنقل الموظفين وتساءل عن الطريقة التي تتبعها الإدارة، ولا سيما مكتب الموارد البشرية، لكفالة التنسيق وتنقل الموظفين بين المكاتب الميدانية والمواقع المركزية.

668 - وشدد أحد الوفود على أن التمثيل الجغرافي لا يزال يشكل شاعلا أساسيا ورحب بهدف الأمين العام المتمثل في أن تصبح كل دولة عضو غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا في حدود النطاق المستصوب بحلول عام 2030. ولتحقيق هذا الهدف، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه من الضروري عدم الاكتفاء بالنظر في عدد الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، وإنما ينبغي النظر أيضا في مدى أو شدة نقص تمثيل الدول الأعضاء، وهي مسألة قد تكون أكثر أهمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى رؤية مؤشرات أداء رئيسية ونواتج ملموسة أكثر في هذا الصدد. ورحب الوفد أيضا بالنهج الاستراتيجي المقترح للتخطيط للقوة العاملة، وشجع مكتب الموارد البشرية على تحسين التخطيط لتعاقب الموظفين في سياسته المتعلقة بتعيين الموظفين.

669 - وفي سياق الإشارة إلى الفقرة 29 ألف-100، سأل الوفد نفسه عما تعنيه عبارة "اعتماد قيم وسلوكيات جديدة في إدارة المواهب"، الواردة في الفقرة الفرعية (و).

670 - وشدد أحد الوفود على أن سند الأمم المتحدة، وأي منظمة، هو موظفوها، ولذلك رحب بالتقدم المحرز على مستوى السياسات والمبادرات الحديثة المتعلقة بالموارد البشرية، مثل إطار الأمم المتحدة للقيم والسلوكيات وخطة العمل الاستراتيجية لمكافحة العنصرية، التي تدعم قوة عاملة متنوعة وقادرة في الأمم المتحدة ومكان عمل فعال ويسوده الاحترام. وأعرب وفد آخر عن رغبته في التعبير عن نفس هذا الشعور، معربا عن تأييده القوي لإطار الأمم المتحدة الجديد للقيم والسلوكيات وخطة العمل الاستراتيجية لمكافحة العنصرية ولإنشاء المكتب المعني بخطة العمل.

671 - وأشادت الوفود بالعمل الذي تضطلع به إدارة الدعم العملياتي وأعربت عن تأييدها له، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية وتبسيط العمليات وتحليلات البيانات ودعم الشراكات، وتنمية القدرات. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لاعتزام الإدارة مضاعفة جهودها الرامية إلى تبسيط العمليات على كامل نطاق الأمانة العامة، وهو أمر من شأنه أن يساعد على جعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وعلى إنجاز الولايات بفعالية أكبر. وأشار وفد آخر إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لدعم برنامج الفنين الشباب، الذي يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه مصدر قيم في مسار التطوير الذي يسلكه الفنون الشباب.

672 - ورحب أحد الوفود بالمعلومات الواردة في الخطة البرنامجية لعام 2023 وأعرب عن تأييده لرؤية وكيل الأمين العام للدعم العملياتي والنهج المتبع لتنفيذ الأنشطة الموكلة إلى الإدارة، استنادا إلى المهام التي اتفقت عليها الدول الأعضاء والمكرسة في قرارات الجمعية العامة. وأشار الوفد إلى أنه في عدد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة الخامسة، تم الاتفاق تحديدا على مهام معينة لكي تنفذها إدارة الدعم العملياتي، فيما يتعلق بالأعمال اللوجستية وعمليات الشراء التي تضطلع بها الأمانة العامة، وأعرب عن أمله في أن تكون جميع الولايات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء قد أدرجت في

الأنشطة البرنامجية للإدارة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لجودة الخطة البرنامجية، التي رأى أنها تتضمن أهدافا منطقية ومحددة بوضوح.

673 - ولاحظ أحد الوفود الجهود التي تبذلها الإدارة لإدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل برنامجها وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، سأل الوفد عما إذا كانت الإدارة قد أعدت خططا معززة أكثر لضمان استمرارية تصريف الأعمال استنادا إلى أفضل الممارسات من أجل التعامل مع الاضطرابات التي قد تحدث في المستقبل. ورحب وفد آخر بالتركيز على الانتقال من عمليات الطوارئ إلى دعم احتياجات العملاء المتغيرة من الدعم العملي في فترة ما بعد كوفيد-19، وشدد على أهمية تطبيق الإدارة للدروس المستفادة من الجائحة وتجربة العمل بطريقة مختلفة لزيادة فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها عموما.

674 - وأشار أحد الوفود إلى التزام الإدارة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، بمواصلة تحديث البنية التحتية المادية والرقمية في المقر لتعزيز الشمولية عن طريق إكمال برنامج تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق المجمع بأكمله. وتساءل الوفد عن الجدول الزمني المتوقع لتحقيق هذا الإنجاز.

675 - ورحب أحد الوفود بالتركيز المزمع على زيادة الاستخدام الأمثل للحيز المكتبي وتقليص بصمة الأمم المتحدة، نظرا إلى استخدام طرق عمل مختلفة على مدى العامين الماضيين. وقال إنه سيكون سعيدا بالحصول على معلومات عن الجدول الزمني المقترح لتنفيذ تلك الخطة فيما يتعلق بالحيز المكتبي في نيويورك.

676 - ورحب الوفد أيضا باستراتيجية الإدارة الرامية إلى مواصلة تعزيز تنسيقها وتواصلها مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد القطري مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بغية تعزيز التكامل العملي والتعاون في مجالات مثل الاعتراف المتبادل.

677 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-10، طُرحت أسئلة بشأن تحليل المخاطر الذي تجريه الإدارة، وعن صلته بالعوامل الخارجية الأربعة الواردة في تلك الفقرة، وبشأن مدى توجيه تحليل إدارة المخاطر بشكل خاص لخفض المخاطر المحددة التي تواجهها مختلف أهداف البرنامج واستراتيجياته وطرائقه. وطلب تقديم توضيح بشأن الكيفية التي أثّرت بها الإدارة المركزية للمخاطر على مفهوم البرنامج في حد ذاته وعلى تطويره.

678 - وفي سياق الإشارة إلى الفقرة 29 باء-11، سأل أحد الوفود عما إذا كان يمكن أيضا إنشاء قائمة موهوبات مرشحات لشغل المناصب العليا بالنسبة للمرشحات من البلدان النامية الممثلة تمثيلا ناقصا، بالإضافة إلى قائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا.

679 - ولاحظ أحد الوفود أنه في الجدول 29 باء-12، تحت العنوان "دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال"، وردت إشارة إلى إحاطات سنوية تقدمها إدارة الدعم العملي لستة شركاء دوليين، بما في ذلك الدول الأعضاء. وطلب معلومات أكثر عن أولئك الشركاء الدوليين الستة. وفي الجدول نفسه، تحت العنوان "هاء - المنجزات المستهدفة التكميلية"، وردت إشارة أيضا إلى تقييمات أمن الطيران التي تعتمز الإدارة إجراءاتها، والتي ستشمل تحليلا لمقدمي خدمات الطيران. واتفق الوفد مع الأمانة العامة على أهمية ضمان سلامة الطيران وسأل عن التدابير التي تعتمز اتخاذها لتحقيق هذه الغاية.

680 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-73، جرت الإشارة إلى الشراكة التي تقيمها الإدارة مع منظمة غير حكومية عالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وطلبت معلومات عن المنظمة غير الحكومية المذكورة.

681 - أما فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، رحب أحد الوفود بالجهود المتواصلة المبذولة للحفاظ على نقطة اتصال وحيدة معنية بالدعم الإداري واللوجستي والمالي بغية ضمان رد التكاليف بسرعة أكبر. كما لاحظ الوفد مع التقدير أنه سيكون من السهل اطلاع جميع المستخدمين على المعايير ومعدلات السداد المحدثة للمعدات المملوكة للوحدات من خلال نقطة الاتصال الوحيدة. وفي سياق الإشارة إلى العنصر 2، ولا سيما إلى إطار سداد التكاليف المرتبط بالقوات النظامية، وجّه وفد آخر الانتباه إلى تقرير ذي صلة للأمين العام صادر في عام 2022 (A/76/676)، وشدد على أهمية النظر في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة في هذا الصدد، فضلا عن إمعان النظر في الشهادات الممنوحة للقوات لعام 2023. وإضافة إلى ذلك، قال الوفد أيضا إنه قد بلغه أن جهة التنسيق في الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة قد استقالت من منصبها. وشدد على أهمية تعيين جهة تنسيق جديدة لضمان إمكانية سداد التكاليف بسرعة وبشكل بناء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

682 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، إدارة سلسلة الإمداد، العنصر 1، رحب أحد الوفود بالنتيجة 3، تعزيز المنافسة في مشتريات الأمم المتحدة من خلال التركيز على البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما بالاقتراح الداعي إلى السماح للبائعين بتقديم الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وطلب الوفد أن تعزز إدارة الدعم العمليتي الرصد الذاتي والتحقق الذاتي فيما يتعلق ببعض المجالات التي تتطوي على مخاطر شديدة، بما في ذلك سلسلة الإمداد، لضمان المنع المبكر للغش وسوء السلوك والفساد.

683 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-102، بشأن النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3، الأنشطة الخاصة، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الخطة المتينة للقيمة مقابل المال والإشراف على الموارد.

684 - وفي سياق الإشارة إلى الجدول 29 باء-23 ومقياس الأداء المقرر لعام 2023، المتعلق بنظر الجمعية العامة في إجراء تقييم استراتيجي لحافطة العقارات، طلب توضيح بشأن الأدوار التي تضطلع بها إدارة الدعم العمليتي ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في هذا الصدد.

685 - وفيما يتعلق بالبواب 29 جيم، بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Sect. A/77/6 (29C))، أشار أحد الوفود إلى الدور التمكيني الهام الذي يؤديه المكتب في إطار مساعدة المنظمة على تنفيذ ولاياتها على الصعيد العالمي. ورحب الوفد بالتركيز في عام 2023 على ضمان إمكانية التشغيل البيئي للمتمكين من تبادل المعلومات والتعاون بشكل أفضل على كامل نطاق المنظمة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحماية الأمم المتحدة من تهديدات الأمن السيبراني. والتُمست معلومات عن الحواجز الرئيسية التي تحول دون إمكانية التشغيل البيئي. وعلاوة على ذلك، رحب الوفد بالخطط الرامية إلى إنشاء نظام إيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر تماسكا ومرونة، مما سيعزز فعالية وكفاءة الأمم المتحدة، وتساءل عما إذا كان المكتب يعمل مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في هذا السياق، ولا سيما في الميدان.

686 - وقال الوفد إن المكتب يؤدي دورا رئيسيا في دعم استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان، ولا سيما فيما يتعلق بضمان استخدام البيانات والمعلومات بشكل أكثر كفاءة

وفعالية لتيسير عملية صنع القرار وإرشاد التوجيه الاستراتيجي، وشدد على ضرورة أن يواصل المكتب العمل في هذا المجال.

687 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1، الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي، أقر الوفد نفسه بالفرص التي يتيحها استخدام الذكاء الاصطناعي وطلب معلومات عن أثر تلك التكنولوجيا على تنفيذ الولايات.

688 - ورحب أحد الوفود بالعمل الذي يقوم به المكتب، ولا سيما بالجهود التي بذلها أثناء الجائحة لضمان أن يكون للمنظمة مكان عمل واحد للاجتماع والتعاون، مما يعزز قوة عاملة متنقلة ورقمية ومرنة. وأشار إلى أن الرقمنة عنصر رئيسي من عناصر خطة الأمين العام للإصلاح، وأقر بالدور الأساسي الذي يضطلع به المكتب في تعزيز التكنولوجيا والابتكار بوصفهما ركيزة من ركائز استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة.

689 - وأشار الوفد إلى تعليق الجهود الاستباقية التي يبذلها المكتب في مجال الأمن السيبراني في عام 2021 بسبب الجائحة. وتساءل الوفد عما إذا كانت تقييمات الأمن السيبراني ستستأنف في عام 2022. والتمس الوفد معلومات إضافية أيضا عن الفقرة 29 جيم-21، بشأن التقييم المقرر إجراؤه في عام 2023 للتحقق من الامتثال للمعايير والإجراءات المعمول بها في مجال كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقابلية التشغيل البيئي والأمن السيبراني.

690 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود لضمان استمرارية تصريف الأعمال وأمن البيانات وإتاحة التعاون من خلال استخدام التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالجدول 29 جيم-3، طلب تزويده بمعلومات عن الإنجازات على مستوى توافر تقنية المحدث بالذكاء الاصطناعي وعن الخطط الرامية إلى توسيع نطاق استخدام تلك التكنولوجيا ليشمل جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

691 - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن النظم التي يديرها المكتب وعن عمله في مجال تيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

692 - وأشار أحد الوفود إلى أن لدى جميع المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر أهداف مماثلة، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وتساءل عن سبب استخدام صياغات مختلفة وعما إذا كانت هذه المكاتب الثلاثة تتبع نهجا مختلفة.

693 - ورحب الوفد بآراء جميع المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر بشأن التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لزيادة الاتساق والتنسيق والتعاون عبر مراكز العمل الأربعة فيما يتعلق بإدارة حيز المؤتمرات وتقديم الخدمات مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

694 - ورحب الوفد أيضا بالتنسيق والتعاون بين الوكالات في مجالات مثل المشتريات والرقمنة. وسأل الوفد عن الأساليب التي تتبعها جميع المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في مراكز العمل الأربعة ولاستكشاف الفرص المتاحة على نطاق المنظومة بأسرها.

695 - ولاحظ أحد الوفود بارتياح الدعم المستمر الذي تقدمه المكاتب الثلاثة، ولا سيما جهودها الرامية إلى ضمان استمرارية تصريف الأعمال، وتنفيذ بيانات الرقابة الداخلية، وتعميم إدارة المخاطر، وتحسين ثقافة المساءلة.

696 - ورحب أحد الوفود بمواصلة المكاتب الثلاثة إدماج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من الجائحة. وأشار الوفد إلى أن جميع المكاتب الثلاثة قد تكيفت مع ظروف الجائحة وواصلت العمل أثناءها، مع مراعاة القيود الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المطبقة في مواقع كل منها.

697 - وأثنى أحد الوفود على مكتب الأمم المتحدة في جنيف لما يبذله من جهود للتأقلم مع التحديات التي فرضها استمرار الجائحة وفي سياق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

698 - وطلب أحد الوفود تأكيداً بأن جميع المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر ستواصل تلبية طلبات الدعم لعقد الاجتماعات الافتراضية والمختلطة، بما في ذلك الدعم بالترجمة الشفوية. وسأل الوفد عما فعلته المكاتب الثلاثة للنظر، بالاشتراك مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وغيرها من الجهات المقدمة لخدمات المؤتمرات، في الطلب على العمليات المختلطة والفوائد الطويلة الأجل المحتمل أن تجنيها المنظمة منها، ولا سيما من حيث الشمولية، مثل تيسير زيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية التي لن تحتاج بعد ذلك إلى السفر لحضور الاجتماعات شخصياً.

699 - وأعرب وفد آخر عن تأييده للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في جنيف لكفالة توفير خدمات الإدارة والدعم دون انقطاع لهياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة الموجودة في جنيف وكذلك للمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى أن جنيف ظلت تمثل مركزاً رئيسياً للمؤتمرات بالنسبة للدبلوماسية الدولية، وإلى أن المهمة المشتركة للوفود تتمثل في الحفاظ على هذا المركز الذي يتمتع به المكتب. ولاحظ الوفد بارتياح استعداد المكتب لاستخدام الشكليات المختلطة والافتراضي مع توفير خدمات الترجمة الفورية عن بُعد للاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدتها المنظمة في أعقاب الجائحة. وأشار الوفد إلى اعتزام تجهيز تسع قاعات اجتماعات أخرى لهذا الغرض في عام 2023، وعزى ذلك إلى ضرورة الامتثال للوائح السلطات السويسرية وتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، لوحظ أن الوضع فيما يتعلق بانتشار كوفيد-19 بصدد التغير. فعلى سبيل المثال، في نيويورك، استؤنف عقد الاجتماعات الحضرية بالفعل. وعلاوة على ذلك، كانت الأمانة العامة محقة في الإشارة إلى أن مواصلة تنظيم اجتماعات مختلطة وافتراضية يتطلب ولاية واضحة من الدول الأعضاء وتوفير الموارد المالية المناسبة، وكلاهما يتطلب قرارات تتخذها الجمعية العامة. وطلب من مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يقدم مزيداً من المعلومات عن حالة عقد الاجتماعات الحضرية في جنيف؛ وأن يؤكد إذا ما كان قادراً على عقد اجتماعات حضرية، مع اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، في حالة تلقي طلب من أي جهاز أو كيان حكومي دولي يتخذ من جنيف مقراً له، في ظل عدم وجود ولاية من الجمعية العامة بشأن الاجتماعات المختلطة والافتراضية؛ وأن يذكر المشاكل التي قد يواجهها إذا لم يكن قادراً على ذلك.

700 - وأشار أحد الوفود إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بانتقال الموظفين المقيمين في جنيف إلى الاستخدام المرن لأماكن العمل، وقال إنه يتطلع إلى التقرير المتعلق بتطبيقه. وأثنت الوفود على مكتب الأمم المتحدة في جنيف لما قام به من أعمال في إطار البرنامج الفرعي 5، خدمات المكتبة، من أجل حماية التراث الغني لعصبة الأمم والأمم المتحدة أثناء تجديد المكتبة والمباني المحيطة بها. ولاحظ الوفد أيضاً أن

المكتب سيستعد في عام 2023 لانتقال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى قصر الأمم، وطلب مزيداً من المعلومات عما سيترتب عن هذه الخطوة، وعما إذا كانت هناك خطط لتقاسم الخدمات مع المفوضية وعن التحديات الخاصة التي قد تتم مواجهتها، إن وجدت.

701 - وفي سياق الإشارة إلى حالات التأخير المتكررة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، طلب أحد الوفود إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يراقب عن كثب أعمال البناء لكفالة عدم وقوع مزيد من التأخيرات وتعزيز الفعالية والكفاءة في التنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وطلب الوفد معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث.

702 - وطلب الوفد إلى المكاتب الثلاثة الموجودة خارج المقر تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين التمثيل الجغرافي. ولاحظ أحد الوفود مع التقدير أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد أدرج هذه المسألة الهامة، فضلاً عن العوامل الخارجية، في استراتيجيته. ورحب الوفد أيضاً باستمرار تنفيذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا لمبادرات تهدف إلى تعزيز التمثيل الجغرافي، كما هو مشار إليه في البرنامج الفرعي 2، النتيجة 1. وطلب الوفد من المكاتب الثلاثة جميعاً أن تعرض مزيداً من التفاصيل عن جهودها الرامية لتحسين التمثيل الجغرافي العادل وخططها ذات الصلة لعام 2023. وسلط وفد آخر الضوء على المبدأ الهام المتمثل في التمثيل الجغرافي العادل، وطلب معلومات أكثر تفصيلاً في هذا الصدد وسأل عن التدابير التي يُنظر فيها للتقيد بهذا المبدأ.

703 - ورحب أحد الوفود بالعمل المنجز لزيادة الكياسة في مكان العمل وسلط الضوء على ضرورة أن نحترم بعضنا بعضاً في المنظمة، مع مراعاة قيم الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد أن 229 موظفاً في مكتب الأمم المتحدة في جنيف شاركوا في الدورة التدريبية المعنونة "متحدون من أجل الاحترام". وتساءل عما إذا كان قد أجري تقييم أولي لأثر هذه الدورة التدريبية وعما إذا كانت ستُعْمَم على نطاق المنظومة بأسرها.

704 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 هاء-26، بشأن تحسين لوحات المتابعة الهادفة للتخفيف من المخاطر، واستخدام لوحات متابعة مصممة خصيصاً للعملاء ترصد المؤشرات المحاسبية والمالية، سأل أحد الوفود عما إذا كانت هناك إصدارات عامة للوحات المتابعة.

705 - وفي سياق الإشارة إلى الجدول 29 هاء-9، طلب الوفد مزيداً من المعلومات عن استحداث أدوات لمحاكاة تأثير المساواة بين الجنسين على الاستقدام.

706 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتبسيط عملية تقديم مطالبات التأمين الطبي، التي تم تسليط الضوء عليها في معلومات الأداء البرنامجي لعام 2021 في البرنامج الفرعي 1، التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية، وأشار الوفد إلى أن الممارسة نتيجة مباشرة للجائحة وأنها تمثل نهجاً جيداً لإيجاد الحلول.

707 - وأعربت الوفود عن امتنانها لقيادة مكتب الأمم المتحدة في فيينا وللعمل الحيوي الذي يضطلع به المكتب، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا لتلبية احتياجات العملاء وضمان استمرارية تصريف الأعمال، وذلك رغم التحديات التي فرضتها الجائحة.

708 - ولاحظ أحد الوفود أن استخدام نظم الامتحانات والاختبارات عبر الإنترنت المشار إليها في الفقرة 29 و-30 المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا (A/77/6 (Sect. 29F))، قد قلل من العبء

الإداري وسمح بتحسين عملية التوظيف. وسُئل المكتب عن الطريقة التي يتبعها لكفالة المساواة في معاملة المرشحين الذين ليست لهم سوى إمكانية وصول رقمي محدودة.

709 - واعترف وفد آخر بأنه قد تم تجاوز الهدف المقرر للنتيجتين 1 و 2 في إطار البرنامج الفرعي 1، التخطيط البرنامجي والمالية والميزانية. وسُئل المكتب عن كيفية إعادة تصميم طرق أداء العمل، على النحو المبين في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي نفسه.

710 - ورحب أحد الوفود بالتقدم المشار إليه في الفقرة 29 و-32 بشأن تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في صفوف الموظفين. وأثنى على توظيف 54 في المائة من الموظفين الجدد في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وهو ما شكل أداءً متجاوزاً للهدف المقرر المتمثل في نسبة 43 في المائة. ولاحظ الوفد أنه في الفقرة 29 و-28 (د)، تم تنفيذ مبادرات متعددة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ولكن دون ذكر أي معلومات محددة بشأنها. وفي هذا الصدد، طُرح تساؤل عما إذا كانت تلك المبادرات تتخذ بناءً على ولايات صادرة عن الدول الأعضاء. وطلبت معلومات عن حالة الاجتماعات الحضرية والافتراضية والمختلطة، وعن المنصات المستخدمة لعقد الاجتماعات الافتراضية والمختلطة، وعما إذا كان من المقرر زيادة نسبة الاجتماعات الحضرية.

711 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/77/6 (Sect. 29G))، أثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود تتسم بالمرونة والتعاون للاستجابة للجائحة وعلى التزامه بتطبيق الدروس المستفادة من الجائحة لتعزيز نهجه إزاء استمرارية تصريف الأعمال.

712 - ورحب أحد الوفود بتقرير الأمين العام، وبالعامل الجيد الذي أنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبزيادة الجهود المبذولة لتعزيز عمل المكتب بوصفه المكتب الإقليمي الوحيد الموجود في جنوب الكرة الأرضية. وتم الإعراب عن الامتنان للنجاح في استضافة الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والدورة الخاصة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة من أجل الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجلسة الافتتاحية للجنة الممثلين الدائمين، مما برهن على قدرة المكتب الملحوظة على توفير خدمات المؤتمرات. وإضافة إلى ذلك، تمت الإشادة بالمكتب على إنشائه مرفقاً للعلاج وقَر الدعم لموظفي الأمم المتحدة أثناء الجائحة، وعلى مبادرات بناء القدرات المتخذة لتدريب الموظفين على أداء مهامهم بفعالية.

713 - ولاحظ أحد الوفود أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يقدم خدمات كشوف المرتبات والخدمات المالية وإدارة الموارد البشرية للموظفين الدوليين، و 131 مكتباً من مكاتب المنسقين المقيمين، والمكاتب المنقرقة جغرافياً التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وطلب إلى المكتب أن يبين ما إذا كان المسؤول المكلف من قبل الأمم المتحدة في كينيا هو المدير العامة للمكتب أو المنسق المقيم. ولاحظ الوفد وجود مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في نيروبي بالإضافة إلى مكتب منسق مقيم مستقل، وسأل عن عدد ممثلي الأمين العام اللازمين في نيروبي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المدير العامة للمكتب يمكن أن تؤدي هذا الدور أيضاً، وطلب توضيحاً بشأن النهج الذي تتبعه مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة لدعم تسيير الأعمال، وسأل عن عدد

الاتفاقات الطويلة الأجل التي أبرمها المكتب مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ورأى أن الاتفاقات ستشكل تجسيدا لروح الخدمات المشتركة.

714 - وأعرب الوفد نفسه عن تقديره للدعم المقدم من حكومة كينيا ومدينة نيروبي، في الوقت الذي سعى فيه مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى تحديث الحيز المكتبي ومرافق المؤتمرات. وأكد الوفد التزامه المستمر بدعم عمل المكتب، وهو ما تجلّى في التكليف مؤخرا بإنشاء محطة نقل سريع وطريق سريعة بهدف تخفيف ازدحام المرور في نيروبي للتمكن من استخدام المكتب بفعالية. ودعا الوفد الأمانة العامة إلى النظر في صيانة مباني المكاتب وتحديث المعدات التي يستخدمها الموظفون. وطُرحت أسئلة بشأن الشراكات المقبلة مع مدينة نيروبي المتعلقة بإدخال تحسينات على الهياكل الأساسية، ولا سيما لتحسين حركة المرور على الطريق الرئيسي خارج مجمع غيغري.

715 - وفي سياق الإشارة إلى الفقرة 29 زاي-5، سأل أحد الوفود عن كيفية استفادة المكتب إلى أقصى حد من استخدام مجمع غيغري، ولا سيما في سياق الجائحة، وعن النتائج المتوقعة والخطط المتوخاة لزيادة معدل شغل الأماكن في المجمع. وقال الوفد أيضا إنه يجب وضع مؤشر أداء رئيسي لقياس التقدم المحرز.

استنتاجات وتوصيات

716 - لاحظت اللجنة مع التقدير العمل الهام الذي اضطلع به في إطار البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، ومن قبل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

717 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للخدمة العالية النوعية المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق.

718 - وأشارت اللجنة إلى القرار 236/76، الذي طلبت بموجبه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يحدد التدابير الممكنة لتعزيز ودعم فعالية عمل اللجنة.

719 - وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي تبذلها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء.

720 - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالجهود التي تبذلها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم إدماج منظور الإعاقة، وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

721 - وأحاطت اللجنة علما كذلك بالجهود التي يبذلها كل من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات الناجمة عن استمرار جائحة كوفيد-19 من أجل ضمان استمرارية تصريف الأعمال.

722 - وأثنت اللجنة على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لما تقوم به من مشاورات وتعاون متواصلين مع الدول الأعضاء بشأن تحسين نوعية الميزانية البرنامجية المقترحة، وفقا لقرار الجمعية العامة 236/76.

- 723 - ورحبت اللجنة بإعداد الخطط البرنامجية في وقت أنسب وأثنت على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لما قامت به من عمل في سبيل تيسير تحقيق هذا الإنجاز.
- 724 - وأثنت اللجنة على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لما قامت به من تعزيز للامتثال والمساءلة، بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، في تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها والإبلاغ عنها.
- 725 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إمكانية قياس المنجزات المستهدفة، حيثما كان ذلك عمليا.
- 726 - وشددت اللجنة على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة وكذلك على الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية. وشددت أيضا على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم بالنسبة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67، الذي رُحِب فيه بالتقدم المحرز نحو تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعكس تطبيق ذلك في الخطط البرنامجية المقبلة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 727 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكتف جهوده الجارية لكفالة التمثيل الجغرافي العادل، وفقا للفقرة 3 من المادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يكفل التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وفي جميع الرتب، بما في ذلك رتب المديرين والرتب الأعلى، في الأمانة العامة.
- 728 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تعزيز تخطيط القوة العاملة بغية كفالة فعالية واستمرارية القوة العاملة في المنظمة.
- 729 - وأشارت اللجنة إلى القرار 271/76 بشأن التصدي للعنصرية وتعزيز الكرامة للجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأوصت كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتصدى للعنصرية والتمييز العنصري بطريقة مباشرة وفعالة.
- 730 - وأشارت اللجنة إلى القرار 273/73، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على إدراج عنصر تنوع القوة العاملة في إطار إدارة الموارد البشرية، ولاحظت أهمية مراعاة هذا التنوع في عملية صنع القرار بغية تعزيز أداء المنظمة.
- 731 - ولاحظت اللجنة مع القلق عدم وجود مقاييس كمية للأداء في التوسعة 2 لنظام أوموجا، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل قصارى جهده لضمان كفاءة المشروع وفعاليته، وأن يقدم في ميزانيته البرنامجية المقترحة المقبلة مقاييس نوعية وكمية للأداء.
- 732 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف سبل ابتكارية إضافية لزيادة فرص الشراء بالنسبة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المقر والمكاتب الميدانية، وأن يواصل الإبلاغ عن التدابير الملموسة المتخذة في هذا الصدد.

- 733 - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين المواقع الشبكية للإدارات والمكاتب والشعب وجعلها أيسر من حيث الاستخدام.
- 734 - ولاحظت اللجنة الجهود التي تبذلها مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا لمواجهة التحديات الناجمة عن استمرار جائحة كوفيد-19 بهدف ضمان استمرارية تصريف الأعمال.
- 735 - ولاحظت اللجنة مع القلق حالات التأخير في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد المشروع عن كثب وأن يطبق إدارة سليمة للمخاطر.
- 736 - ورحبت اللجنة بأعمال التجديد الجارية للمباني A إلى J، التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بما في ذلك التحسينات الجارية في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروع المقرر لمعالجة الحالة المتدهورة لمرافق المؤتمرات التابعة للمكتب.
- 737 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على مواصلة العمل وفقا لقراري الجمعية العامة 242/53 و 242/56 في احترام لقاعدة المقر ووفقا لمقاصد المنظمة ومبادئها.
- 738 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنا بالتعديلات التالية:

الباب 29 ألف

إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

التوجه العام

الفقرة 29 ألف-2 (ز)

تضاف عبارة "في القوى العاملة" بعد كلمة "التنوع".

الولايات التشريعية

الفقرة الفرعية 29 ألف-13

قرارات الجمعية العامة وتقرير الأمين العام

تُحذف عبارة "وتقرير الأمين العام".

ويُحذف ما يلي: "644/76 التقرير المرحلي الحادي عشر عن المساءلة: تعزيز المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي 3

الموارد البشرية

قرارات الجمعية العامة

يُدرج ما يلي:

263/71 إدارة الموارد البشرية.

البرنامج الفرعي 1

أداة التخطيط المركزي للموارد، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والخدمات الاستشارية الإدارية

الفقرة 29 ألف-52

في الجملة الأولى، تضاف عبارة "ومبدأ تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر" بعد عبارة "بالمبادئ العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات".

وفي الجملة الأولى أيضا، بعد عبارة "المنافسة الدولية الفعالة"، تُحذف عبارة "وتحقيق أعلى جودة مقابل المال".

وفي الجملة الأولى أيضا، تضاف عبارة "على النحو المبين في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة" بعد عبارة "تحقيق مصلحة المنظمة".

البرنامج الفرعي 3

الموارد البشرية

الجدول 29 ألف-31

هاء - المنجزات المستهدفة/التمكينية

في إطار إدارة المواهب، يستعاض عن عبارة "التنوع والشمول" بعبارة "تنوع القوة العاملة والشمول".

وفي إطار التعلم في إطار المؤسسة، يستعاض عن عبارة "بما في ذلك التنوع والإدماج" بعبارة "بما في ذلك تنوع القوة العاملة والإدماج".

الباب 29 باء

إدارة الدعم العملياتي

الولايات التشريعية

الفقرة 29 باء-17

قرارات الجمعية العامة

تُحذف عبارة "254/75 ألف-جيم الميزانية البرنامجية لعام 2021" ويُضاف ما يلي:

245/76 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

246/76 ألف المواضيع الخاصة المتصلة بالبرنامج المقترح لعام 2022

247/76 ألف-جيم الميزانية البرنامجية لعام 2022

البرنامج الفرعي 2

إدارة سلسلة الإمداد

العنصر 1

الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد

قرارات الجمعية العامة

يضاف ما يلي:

250/75 باء تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

297/75 تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي

298/75 تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

299/75 تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

300/75 تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

301/75 تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

302/75 تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

303/75 تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

304/75 تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

305/75 تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

306/75 تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن 1863 (2009)

البرنامج الفرعي 4

الإدارة، نيويورك

قرارات الجمعية العامة

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

245/76 المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

246/76 ألف المواضيع الخاصة المتصلة بالبرنامج المقترح لعام 2022

247/76 ألف-جيم الميزانية البرنامجية لعام 2022

البرنامج 26

الرقابة الداخلية

739 - نظرت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2021 (A/77/6 (Sect.30)).

740 - وعرض ممثل الأمين العام التقرير وأجاب على الأسئلة التي طُرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

741 - أعربت الوفود عن دعمها المستمر لعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) ودوره القيادي في الإشراف على المنظمة وتحسين الرقابة الداخلية والشفافية والمساءلة. ورحبت عدة وفود بأنشطة البرنامج وشددت على التزاماتها بتعزيز ولاية المكتب.

742 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لنطاق تغطية الرقابة الداخلية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة، على النحو المبين في الفقرة 30-7 من التقرير (A/77/6 (Sect.30)).

743 - وأعرب وفد آخر عن قلقه لأن نوعية توصيات المكتب لعدة إدارات في السنوات الأخيرة لم تكن مرضية. ونصح الوفد بأن يركز المكتب على ولاياته الأساسية المتصلة بما يلي: (أ) مراجعة الحسابات المتعلقة باستخدام الموارد المالية؛ (ب) تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ البرامج والولايات التشريعية؛ (ج) التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها ونشراتها الإدارية ذات الصلة؛ (د) دعم التقييم الذاتي، و (هـ) تعزيز تخطيط البرنامج وميزنته على أساس المخاطر. وطلب الوفد نفسه أن يركز المكتب على مسائل مراجعة الحسابات والامتثال، ولا سيما في مجالات مكافحة الغش ومكافحة الفساد، وثقافة المساءلة، والرقابة الداخلية. وشجّع التعاون مع هيئات المراجعة الخارجية للحسابات من أجل تحقيق نتائج أفضل، فضلا عن التعلم من أفضل ممارسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدابير مكافحة الغش ومكافحة الفساد.

744 - وأعرب وفد آخر عن حاجة المكتب إلى زيادة تعزيز المساءلة والشفافية من أجل تحقيق النتائج والأهداف المقررة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتساءل وفد آخر، في معرض تأييد أهمية التقييم والتفتيش، عن السبب في أن عددا قليلا جدا من الكيانات، أي ما يقرب من 20 في المائة، يضطلع بهذه المهام حتى الآن، وطلب معلومات عما يمكن عمله لتحسين هذه الأرقام غير الكافية.

745 - ولاحظ أحد الوفود أيضا مع الأسف أن التقرير قيد النظر لا يشير من حيث المبدأ إلى التمثيل الجغرافي العادل، وذكر بأن اللجنة قامت في دورتها الحادية والستين بتنقيح الفقرة 30-92 من التقرير لتعكس التمثيل الجغرافي العادل بين الموظفين. وطلب توضيح سبب حذف الإشارة إلى التمثيل الجغرافي من التقرير، وأحيط علما بالجهود المتواصلة المبذولة لتنويع الموظفين من حيث نوع الجنس، والتمثيل الجغرافي العادل، والخلفية المهنية، ولتحسين استبقائهم. وأثيرت أيضا أسئلة بشأن ما أنجز في هذا الصدد وما يتوقع تحقيقه من نتائج. وطرح الوفد أيضا سؤالا بشأن الشواغر وحالة التوظيف نتيجة معدلات الشواغر المرتفعة جدا التي شهدتها هذا المكتب في السنوات الأخيرة.

746 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، لوحظ أن مقياس الأداء للفترة من 2020 إلى 2021 يظهر زيادة طفيفة في الشكل الثاني من الباب 30. وطلب توضيح بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحقيق الهدف المقرر وهو 85 في المائة لعام 2023. وأشار وفد آخر إلى أنه لم يتم الوفاء بالمعدل المستهدف لتنفيذ التوصيات في غضون 24 شهرا. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، الشكل الثالث من الباب 30 من البرنامج الفرعي 1، استفسر أحد الوفود عن السبب في أن النسبة المئوية لجميع توصيات مراجعة الحسابات المقبولة الصادرة عن المكتب والتي تعزز إدارة البيانات منخفضة جدا وتتراوح بين 6 و 11 في المائة فقط.

747 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، لوحظ أن مقياس الأداء لعام 2023 المقرر للنتيجة 3 الواردة في الجدول 30-5 يتضمن عمليات تقييم لنواتج مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وطلب توضيح لأن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل إلى اللجنة تشير إلى أن موضوع مفوضية حقوق الإنسان لا يزال معلقا.

748 - وأكد أحد الوفود مجددا أهمية مكافحة الغش وحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن نتيجة "زيادة قدرة المنظمة على التصدي للغش" في البرنامج الفرعي 3، التحقيقات، وكيف أنه لا توجد في مثل هذه المنظمة الكبيرة ذات النفقات الكبيرة سوى 52 حالة من حالات الغش. واستفسر الوفد أيضا عن الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يعمل بشكل أفضل مع الإدارة بشأن نتائج التحقيقات لتحسين التنفيذ وتحقيق الهدف المقرر.

749 - ولاحظ وفد آخر أن ما يقرب من نصف تقارير التحقيق المتعلقة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والحماية من الانتقام لم تستوف الإطار الزمني المستهدف على النحو المبين في الشكل السابع من الباب 30، النتيجة 1، البرنامج الفرعي 3. وبالمثل، أعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه يتعين على المكتب الاضطلاع بعمله في الوقت المناسب قدر الإمكان وطلب توضيحا بشأن الخطوات المتخذة لإنجاز الأعمال المتراكمة المتعلقة بحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والحماية من الانتقام، بما في ذلك من خلال توفير التدريب المتخصص في هذا المجال للمكتب.

استنتاجات وتوصيات

750 - أثنى اللجنة على عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تعزيز إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ونظام الحوكمة لتحسين أداء المنظمة وشفافيتها.

751 - وأثنى اللجنة على مساهمات المكتب في تحسين المساءلة والفعالية والكفاءة في عمل الأمم المتحدة عن طريق تقديم خدمات المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق.

752 - ورحبت اللجنة باستراتيجية المكتب لعام 2023 والأولويات التي تركز على تغطية الرقابة الداخلية في المجالات الإدارية التالية: (أ) تنفيذ إصلاحات للركائز المتمثلة في الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ و (ب) تعزيز الثقافة التنظيمية؛ و (ج) إدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما في ذلك إدارة مخاطر الغش والفساد؛ و (د) إدارة مرحلة خفض التدريجي أو المرحلة الانتقالية للبعثات؛ و (هـ) تعزيز نظام حماية المبلغين عن المخالفات.

- 753 - ولاحظت اللجنة مع التقدير العمل الذي يقوم به المكتب في مراجعة وتقييم المجالات التالية: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ والمشتريات؛ والموارد البشرية؛ واللوجستيات؛ والغش؛ والتحرش الجنسي.
- 756 - ورحبت اللجنة بكون الخطة البرنامجية الذي اقترحتها المكتب لعام 2023 تواصل إدماج الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديلات البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19.
- 757 - وشددت اللجنة على أهمية التنسيق الوثيق للمكتب مع كيانات الرقابة الخارجية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة.
- 758 - وأحاطت اللجنة علماً بالحوادث في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.
- 759 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز ثقافة المساءلة، وإطار الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ونظام الحوكمة من أجل استدامة أداء المنظمة وشفافيتها.
- 760 - وشددت اللجنة على أهمية مواصلة مكافحة الغش والفساد في المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المشتريات وإدارة سلسلة الإمداد والتصرف في الأصول.
- 761 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تنويع موظفي المكتب من حيث نوع الجنس والتمثيل الجغرافي العادل والخلفية المهنية، فضلاً عن تحسين الاحتفاظ بهم.
- 762 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، رهنأ بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي 1

المراجعة الداخلية

الفقرة 23-30 (د)

يستعاض عن النص الموجود بما يلي:

تعزيز عمليات تخطيط العمل السنوية من خلال تحديد ورصد مهام مراجعة الحسابات التي تغطي بشكل منهجي أولويات الأمم المتحدة الشاملة في مجالات الإدارة والبرامج والاستراتيجيات (بما في ذلك الإصلاحات، وثقافة المنظمة، والمشتريات وسلسلة الإمداد، ومرحلة خفض التدريجي أو المرحلة الانتقالية للبعثات، ودعم أهداف التنمية المستدامة)، ومراعاة مناظير الجنسانية والإعاقة والعرق وحقوق الإنسان والبيئة، حسب الاقتضاء؛

البرنامج الفرعي 2

التفتيش والتقييم

الجدول 5-30

العمود 2023 "الأداء المقرر"

تدرج عبارة "يُحدّد لاحقاً" بعد عبارة "تعميم مراعاة حقوق الإنسان".

البرنامج 27 الأنشطة المشتركة التمويل

761 - نظرت اللجنة، خلال جلستها التاسعة عشرة، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2022، في البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 31)).

762 - وعرض رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، ورئيس وحدة التفتيش المشتركة، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق البرنامج وأجابوا، مع ممثلين آخرين للأمين العام، على الأسئلة التي أثارها اللجنة أثناء نظرها في البرنامج.

المناقشة

763 - أعربت الوفود عن تقديرها للعرض المفصل للأنشطة المقررة لعام 2023 وللعمل في إطار البرنامج من أجل تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق عبر النظام الموحد للأمم المتحدة.

764 - وأعربت عدة وفود عن شكرها للجنة الخدمة المدنية الدولية على دورها في تنظيم وتنسيق شروط خدمة موظفي مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة وعلى كفاءة وجود إطار قوي للتعويضات يتسم بالمرونة الكافية للاستجابة للظروف المتغيرة داخل النظام وخارجه.

765 - وأحاطت الوفود علما باستراتيجية لجنة الخدمة المدنية الدولية كما هي مبينة في الخطة البرنامجية ورحبت بجهودها الرامية إلى مواصلة تطوير وتعزيز نظام موحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات وفقا لمبدأي نوبلمير وفليمينغ. وفي ضوء الحالة المالية العامة، أعرب عن رأي مفاده أن هدف لجنة الخدمة المدنية الدولية قد لا يكون متوافقا مع الأزمة المالية الحالية التي يواجهها العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة نتيجة لعدم إمكانية التنبؤ بالتبرعات. وفي هذا السياق، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي يمكن بها لهذه اللجنة أن تتكيف بفعالية لتحقيق هدفها الطموح، بالنظر إلى قيود الميزانية، مع كفاءة تحسين التنسيق داخل النظام الموحد في الوقت نفسه.

766 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي تشمل جميع جوانب شروط خدمة الموظفين داخل النظام الموحد، وأشار إلى أن هذه الشروط يجب أن تكون عادلة في جميع مراكز العمل. وأقر الوفد بالعمل الكبير الذي ما فتئت اللجنة وأمانتها تؤديانه بفعالية على مر السنين، بما في ذلك: (أ) تقديم التوجيه والمشورة بشأن تطبيق قواعد ونظم إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك معايير وأدوات تقييم الوظائف؛ (ب) تقديم الخبرة لأصحاب المصلحة والتعاون مع شبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين؛ (ج) طلب تعليقات من المنظمات بشأن شروط الخدمة؛ (د) تنظيم حلقات عمل لتعريف الموظفين بعمل لجنة الخدمة المدنية الدولية والمزايا والاستحقاقات المتاحة لموظفي النظام الموحد.

767 - وأعرب وفد آخر عن شكره للجنة الخدمة المدنية الدولية على تخطيطها لاستعراض إطار الموارد البشرية ومعايير السلوك في وقت لاحق من عام 2022 واستعراض بعض الاستحقاقات الميدانية في عام 2023. ولوحظ أن الخطة البرنامجية لعام 2023 تتضمن أيضا الدروس المستفادة من الجائحة، بما في ذلك أفضل الممارسات للتكيف مع بيئة متغيرة بسرعة. وبالإشارة إلى مقياس الأداء الوارد في الجدول 31-1، تساءل أحد الوفود عن سبب تحديد موعد موافقة لجنة الخدمة المدنية الدولية على نتائج الدراسات

الاستقصائية لتكلفة المعيشة، والتنفيذ المتسق للنتائج في الوقت المناسب من جانب جميع مراكز العمل التي بها مقر، في عام 2023 وليس عام 2022. وطلب تقديم توضيح بشأن كل من الكيفية التي يؤثر بها التضخم على موافقة لجنة الخدمة المدنية الدولية على الدراسات الاستقصائية، والعقبات الموجودة التي تعترض إجراء استعراضات تسوية مقر العمل سنوياً.

768 - وأعربت الوفود عن امتنانها ودعمها لعمل وحدة التفتيش المشتركة، مع التسليم بأنها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات تقييم وتفتيش وتحقيقات على نطاق المنظومة. وذكر أحد الوفود أنه لا أحد يشكك في عمل مفتشيها بشأن المسائل المتصلة بالكفاءة والاستخدام السليم للأموال، حيث تهدف تقييماتهم إلى تحسين القيادة والأساليب المتبعة وضمان مزيد من التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتم التشديد على أن أنشطة الوحدة الرامية إلى تعزيز كفاءة وفعالية المؤسسات، فضلاً عن التنسيق والتفاعل فيما بينها، تتسم بأهمية بالغة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز الوحدة على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لمعالجة أثر الجائحة على الفعالية والكفاءة. وأعرب الوفد عن تأييده للجهود التي تبذلها الوحدة للتواصل مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات وطلب تعاون الرؤساء في توجيه انتباه الهيئات التشريعية إلى تقارير الوحدة.

769 - وأعرب أحد الوفود عن شكره للوحدة على تقاريرها الشاملة للمنظومة ككل والمتعلقة بالمسائل الهامة وذات الصلة وذات الأولوية العالية، مؤكداً أن التوصيات تعامل بجدية كبيرة. وحث الوفد المنظمات المشاركة على تنفيذ التوصيات كلها كجزء من عملية الحوكمة والرقابة.

770 - وسأل وفد آخر عن الكيفية التي تؤدي بها التقييمات التي تجريها الوحدة إلى تحسين كفاءة المنظمات وفعاليتها. وأثيرت أسئلة بشأن دور قيادة الأمانة فيما يتعلق بتحقيق خطة عام 2030، وبشأن مدى إسهام استراتيجية الاستدامة البيئية (انظر JIU/REP/2020/8) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

771 - وأعربت عدة وفود عن شكرها لمجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته الفرعية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على عملها، وعلقت قائلة إن التمهيد للجزء الثالث من التقرير، الذي وقعه الأمين العام، دليل على أهمية ذلك العمل. ولاحظ أحد الوفود أن مجلس الرؤساء التنفيذيين، الذي يتألف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للمنظمات، مسؤول عن تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق بين سياسات المنظمات وبرامجها وأنشطتها، وفقاً لولاية كل منها وعن تنفيذ قرارات الهيئات الحكومية الدولية. وأشار الوفد إلى أن استراتيجية مجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2023 تشمل ما يلي: (أ) وضع رؤية وتوجيه مشتركين لضمان التنفيذ الفعال والمتسق للولايات من قبل المنظمات؛ (ب) مواصلة تعزيز النهج الابتكارية لتحسين كفاءة ممارسات تسيير الأعمال وزيادة تبسيط هذه الممارسات؛ (ج) التعجيل بمواءمة أساليب العمل والاعتراف المتبادل بها وتحقيق التكامل بينها. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كان مجلس الرؤساء التنفيذيين لا يزال يساعد على الوفاء بالولايات أو عما إذا كان يقوم بوضع شيء مبتكر. ولاحظ الوفد أن أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين قد أسهمت في زيادة الاستجابة والتماسك على نطاق المنظومة، ولا سيما من خلال اعتماد المنظمات الأعضاء في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لسياسة نموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات العمل المرنة، مكنت المديرين من توجيه تكيف الموظفين مع ما يتطلبه مستقبل العمل من أجل تشجيع زيادة مرونة وحدثة القوة العاملة التي تستجيب لمتطلبات التغيير (الفقرة 31-63). وأثيرت أسئلة بشأن نوع القوة العاملة التي يمكن وصفها بأنها مرنة وحديثة، وعن السمات والميزات الخاصة التي ستساعد الموظفين على تلبية متطلبات مستقبل العمل. وطلب وفد آخر

تزويده بولاية الجمعية العامة فيما يتعلق بترتيبات العمل المرنة، إن وُجدت. وسأل الوفد عما تم القيام به للوفاء بتوصية اللجنة، الواردة في الفقرة 601 من تقرير اللجنة لعام 2021 (A/76/16)، بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكفل اتساق الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن شغل فيما يتعلق بتوصية اللجنة، الواردة في الفقرة 600 من التقرير نفسه، بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية والجوهرية للمنظومة، وفقاً لقرارات الجمعية ذات الصلة، حيث لم يرد ذكر لتعدد اللغات في برنامج عام 2023. وتساءل الوفد أيضاً عما قام به مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعزيز اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات.

772 - وأشار أحد الوفود إلى عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في توسيع نطاق مبادرات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الاتساق والتكامل في إنتاج البيانات والإحصاءات التي تستجيب للاحتياجات السياسية والتشغيلية للمنظومة. وطلب توضيح بشأن ما إذا كان الجهاز الإحصائي س يدعم عمل المنسقين المقيمين من خلال الإنتاج المناسب للتوقيت للبيانات والإحصاءات التي تستجيب للاحتياجات السياسية والتشغيلية استناداً إلى حالة البلدان على أرض الواقع. ولاحظ الوفد أيضاً من تقرير العام الماضي أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، الذي هو نهج بالغ الأهمية للمنظومة لكي تنفذ بفعالية ولاياتها الحكومية الدولية وتحقق أثراً على أرض الواقع، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وخطة عام 2030.

الاستنتاجات والتوصيات

773 - أشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، ونوهت بدورها الأساسي في تمكين المنظمات الأعضاء من تنفيذ ولاياتها عن طريق تهيئة ظروف الخدمة التي تساعد على اجتذاب الموظفين، الذين هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، والاحتفاظ بهم، وشددت على الحاجة إلى توفير كبار خبراء قانونيين داخل أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية.

774 - ورحبت اللجنة بمجالي التركيز المقترحين للجنة الخدمة المدنية الدولية في عام 2023، وهما إدراج عنصر تنوع القوة العاملة في إطار إدارة الموارد البشرية، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 273/73 بشأن منظمات النظام الموحد، ومعايير السلوك.

775 - وأشادت اللجنة بالعمل الذي اضطلعت به وحدة التفتيش المشتركة، وأكدت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

776 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة جهود المبدولة في مجال تعزيز تنفيذ الولايات على نطاق المنظومة بهدف ضمان الكفاءة، ولا سيما في تنفيذ خطة عام 2030.

777 - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية والجوهرية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية ذات الصلة.

- 778 - وأعدت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفتها رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يكفل اتساق الأنشطة والمبادرات مع الولايات الحكومية الدولية.
- 779 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين على مواصلة جهودهم الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وجميع الأشكال الأخرى لسوء السلوك والتحرش.
- 780 - وأوصت اللجنة أيضا بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

البرنامج 28 السلامة والأمن

- 781 - في الجلسة 13، المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في البرنامج 28، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2021 (A/77/6 (Sect. 34)).
- 782 - وعرض وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن البرنامج وردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

- 783 - أعربت الوفود عن تقديرها للولاية الهامة التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة في ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والمندوبين وكبار الشخصيات والزوار الآخرين. وأشار إلى أن الإدارة تؤدي وظيفة حيوية في تمكين مقر الأمم المتحدة والميدان من تنفيذ ولاياتهما وبرامجهما بفعالية، وغالبا ما يكون ذلك في بيئات شديدة الصعوبة والتعقيد، وبصفة أخص في أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن تقديره للمهنية والخبرة التي يتمتع بها فريق الإدارة الذي ساعد على ضمان عدم وقوع حوادث كبيرة في أثناء انعقاد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعرب عن التقدير لجودة الخطة البرنامجية التي تعد سهلة جدا من حيث قراءتها ودقتها.
- 784 - وأعربت الوفود عن تقديرها للأنشطة المحددة الواردة في الخطة البرنامجية لعام 2023، بما في ذلك خطط الإدارة الرامية إلى: مواصلة التركيز المستمر على تعزيز وتحديث أدوات إدارة المخاطر الأمنية والمشورة الأمنية المتاحة لصانعي القرارات؛ وتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية؛ ورفع مستوى التميز العملياتي من خلال تحسين أساليب العمل، والحشد الفعال للموارد، وبناء قوة عاملة تتسم بالتنوع الجغرافي المنصف ومدرّبة تدريباً جيداً؛ وتهيئة بيئة شاملة ومؤاتية لتنفيذ الولايات من خلال الشراكة والتعاون المشتركين بين الوكالات مع الحكومات المضيفة.
- 785 - وفيما يتعلق بالتركيز المستمر على التميز العملياتي وخطة تعزيز تنوع وقدرات القوة العاملة في الإدارة، سأل أحد الوفود عما يعنيه التنوع في سياق السلامة والأمن وكيفية تعزيزه لقيام الإدارة والأمم المتحدة ككل بتنفيذ الولايات. وأكد وفد آخر أهمية سلامة وأمن حفظة السلام، الذين أصبح وضعهم أكثر تعقداً وخطورة. وأشار الوفد إلى أن حفظة سلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

في مالي، على سبيل كمثال، قد قتلوا، وأوصى بأن تكثف الإدارة جهودها، بالتعاون مع إدارة عمليات السلام وبعثات حفظ السلام، لتوفير التدريب والمعارف وإدارة الأمن، وغير ذلك من أشكال الدعم اللازم. كما أوصى بأن تنسق الإدارة مع الدول الأعضاء ومجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

786 - وأثنى أحد الوفود على الإدارة لما تبذله من جهود لتحسين نظمها لإدارة المعلومات والمعارف وشجع على استخدام نظم عامة وشفافة لتسجيل حوادث المخاطر بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية وغير الحكومية. وطلب توضيح بشأن التحسينات التي أجرتها الإدارة خلال العام الماضي بشأن المعلومات وإمكانية الوصول إليها لتيسير اتخاذ القرارات استناداً إلى البيانات. وسأل أحد الوفود عن مدى مشاركة الإدارة في التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بالمسائل الأمنية غير التقليدية، بما في ذلك ما يتصل منها بالأمن السيبراني وتسليح الذكاء الاصطناعي وأمن البيانات.

787 - وشدد أحد الوفود على الدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة بوصفها شريكا في المساعدة الإنسانية، ولا سيما في البيئات غير الآمنة. ولوحظ أن تزايد النزاعات وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم، مقترنين بما يسببانه من عوامل مزعجة للاستقرار، إلى جانب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، قد زادت من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية ووجود العاملين في المجال الإنساني لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، شدد أحد الوفود على ضرورة حماية العاملين في المجال الإنساني، الذين يمثلون غالبية الوفيات والإصابات وعمليات اختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة. وفضلا عن ذلك، حث الوفد الأمم المتحدة على تحسين تدابير الحماية الداخلية ضد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة أو عمال المعونة ضد غيرهم من العاملين في مجال المعونة، والمساءلة عن تلك الحالات، ودعا إلى المساءلة عن العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإثيوبيا والجمهورية العربية السورية واليمن والضفة الغربية وغيرها من الأراضي. وفي ضوء الزيادة الحديثة العهد في صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية في إثيوبيا وأوكرانيا وغيرهما من المناطق المتأثرة بالنزاع، سأل أحد الوفود عن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لدعم خطوط النقل والإمداد اللوجستي وتيسيرها وتمكينها. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي تسهم بها الإدارة في تحقيق أهداف الأمين العام المتصلة بنهج الترابط الثلاثي إزاء الاستجابة للأزمات (تحسين تنسيق عمل الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام)، وعن الجهود المبذولة لإقامة قدر أكبر من التكامل بغية تحقيق الأهداف المشتركة وزيادة فعالية استخدام الموارد. وطلب توضيح عما إذا كانت الإدارة توفر العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أو تضع تدابير أمان أخرى لتمكين وصول المساعدة الإنسانية، في المناطق المتأثرة بالنزاع مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأماكن التي يجري فيها تقليص بعثات حفظ السلام، ولكن الأخطار لا تزال قائمة.

788 - ورحبت الوفود بإدماج الإدارة للمنظور الجنساني في نظام إدارة الأمن يراعي نوع الجنس، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بالإعاقة للمساعدة في تعزيز التنوع والإنصاف والشمول. وفيما يتعلق بالفقرة 34-11، طلبت معلومات إضافية للمساعدة في توضيح استراتيجية الإدارة من أجل تعزيز إدماج المنظور الجنساني في السياسات الأمنية.

789 - وفيما يتعلق بالإدارة المركزية للمخاطر، طلب أحد الوفود توضيحات بشأن المدخلات التي قدمتها الإدارة في سجل المخاطر المؤسسية، وما هية تقييمها للمخاطر، وكيفية الاسترشاد بهذا العمل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

790 - ولوحظ أن الإدارة قد تلقت مساهمات من كيانات ووكالات أخرى تستفيد من خدماتها أو تتلقاها من خلال ترتيبات اقتسام التكاليف. وطلب توضيح لما تقوم به الإدارة لتحسين نوعية الإبلاغ مقارنة بالمساهمات التي تقدمها كيانات أو وكالات أخرى في الجهد الأمني في المواقع التي لديها وجود فيها.

الاستنتاجات والتوصيات

791 - أثنت اللجنة على العمل الهام الذي تضطلع به الإدارة في توفير القيادة والدعم العملي والرقابة لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بغية كفاءة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها ودعم تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها في بيئة أمنية عالمية متزايدة التعقيد.

792 - وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين نشر المعلومات وفعالية عملية إدارة المخاطر الأمنية وتوفير قدرة احتياطية فعالة وكافية.

793 - ولاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي تبذلها الإدارة لبناء قوة عاملة متنوعة ومدرّبة تدريباً جيداً وتتمتع بالمهارات اللازمة المتعددة التخصصات، وتحقق التمثيل الجغرافي العادل الذي يُعرّف بأنه التمثيل على أوسع نطاق جغرافي ممكن وفقاً للفقرة 3 من المادة 101 من الميثاق، والتوازن الجنساني، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الإدارة مواصلة جهودها في هذا الصدد.

794 - وشددت اللجنة على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة وعلى الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر، وإطار الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، والشفافية. وشددت اللجنة أيضاً على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في الإدارة. وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 253/67 الذي رحبت فيه الجمعية بالتقدم المحرز صوب تنفيذ نظام الإدارة المركزية للمخاطر، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبين كيفية تطبيق الإدارة المركزية للمخاطر في الخطط البرنامجية المقبلة للإدارة.

795 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الوصف السردى للبرنامج 28، السلامة والأمن، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

باء - التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم مكتب التنسيق الإنمائي: إسهام نظام المنسقين المقيمين في اتساق البرامج على الصعيد القطري"

796 - في الجلسة التاسعة المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم مكتب التنسيق الإنمائي: إسهام نظام المنسقين المقيمين في اتساق البرامج على الصعيد القطري" (E/AC.51/2022/2).

797 - وقام ممثلُ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير، وأجاب، مع ممثلة مكتب التنسيق الإنمائي، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

798 - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عليه، واصفةً إياه بأنه مهم ومثير للاهتمام. كما أعربت عن تقديرها لاعتماد مكتب التنسيق الإنمائي التوصيات الواردة في التقرير. وأعربت أحد الوفود عن اهتمامه بتقرير التقييم المقبل الذي يتناول الدعم الذي يقدمه المكتب، من خلال فريقه الإقليمي، إلى المنسقين المقيمين.

799 - وطلب مزيد من المعلومات بشأن معدلات الإجابة على استقصاء المنسقين المقيمين، وهي المعدلات التي وردت في الجدول 2 ووصفها أحد الوفود بأنها غير مرضية. وسأل الوفد عما إذا كانت اختلافات قد لوحظت بين بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى، وعما إذا كان المنسقون المقيمون يواجهون صعوبات في التعامل مع وكالات الأمم المتحدة تُعزى إلى مسائل بيروقراطية تتصل بالتسلسل الإداري ونطاق السلطات. وسأل الوفد أيضاً عن كيفية تقديم المنسقين المقيمين رسمياً إلى السلطات الوطنية. وفيما يتصل كذلك بالمسائل المتصلة بالتسلسل الإداري ونطاق السلطات، طرح وفد آخر سؤالاً عن كيفية تعامل الأفرقة القطرية مع الخدمات المشتركة، سواء داخل الأفرقة القطرية نفسها أو فيما بين الأفرقة القطرية الأخرى على الصعيد الإقليمي.

800 - ورحب أحد الوفود بالحصول على مزيد من المعلومات عن القائمة المرجعية والمؤشرات المزمع إعدادها بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

801 - وأثنى وفد آخر على التوافق الملاحظ بين التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحديات المتعلقة بكيفية عمل النظام وبين الواقع التشغيلي. وسأل الوفد عما إذا كان الإصلاح يأتي بنتائج، مشيراً إلى التحديات التي لوحظت فيما يتعلق بالتنسيق، بما في ذلك ضيق الموارد المالية المتاحة لنظام المنسقين المقيمين لتمكينه من تنفيذ ولايته وصعوبة إدارة عبء العمل الواقع على عاتق المنسقين المقيمين.

802 - وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يواصل نظام المنسقين المقيمين توجيه محور تركيزه نحو التنمية، على أن يكون القضاء على الفقر هدفه الأشمل والأعم. وأكد وفد آخر أن جميع الجهود الرامية إلى إصلاح النظام يجب أن تُنفذ في إطار من الامتثال التام لولاياته ومفاهيمه وأطره النظرية، مضيفاً أن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام ينبغي أن يستمر رصدها من خلال التقييم الذي تجريه اللجنة.

803 - وفيما يتعلق بتنسيق الأنشطة البرنامجية، أشار أحد الوفود إلى التحدي المتمثل في الازدواجية وأكد ضرورة تحسين التنسيق على أرض الواقع، كما أكد الدور المحوري للمنسقين المقيمين في هذا الصدد. ودعا الوفد إلى تنسيق حقيقي للأنشطة البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة في الفريق القطري الواحد، يضطلع به المنسقون المقيمون. وارتأى وفد آخر أن هناك مجالا لإدخال تحسينات على التنفيذ المنسق للأنشطة التشغيلية، من خلال إعداد وتوفير مشورة سياساتية أكثر تكاملاً. ولاحظ الوفد بقلق عدم إحراز تقدّم كبير في وضع وتنفيذ خطط العمل المشتركة.

804 - وأعرب عن رأي مفاده أن نظام المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي يجب أن يتبعا بدقة المشورة والتوجيه اللذين يتلقيانهما من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عند التعامل مع المسائل السياسية الحساسة.

805 - وعُلّقت عدة وفود على أهمية مساءلة المنسقين المقيمين أمام الحكومات الوطنية، بما يشمل التزامات تقديم التقارير إلى السلطات الوطنية. وقال أحد الوفود إن نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الأفرقة القطرية، ينبغي أن يساهل مساءلة كاملة من قبل الحكومات الوطنية عن المهام والأنشطة التي ينفذها في البلدان المضيفة، وينبغي أن يقدّم تقارير دورية إلى البلدان المضيفة عن تنفيذه لإطار الأمم المتحدة ذي الصلة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء التوصية 3، قائلاً إن أي تدابير تتخذ بشأنها ينبغي ألا تقوّض جودة التقارير أو تتأثر من مستوى المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء. وأكد وفد آخر أن المقترحات ينبغي ألا تقوّض السيادة الوطنية على الشؤون الداخلية، وأبرز الحاجة إلى أن يعزّز النظام آليات الإدارة المتعلقة بالمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية مع الحكومات الوطنية.

806 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التوصية 4، وتساءل عن السبل المتبعة في تحديد ماهية القضايا الشاملة لعدة قطاعات التي سيتعين تعميم مراعاتها. ولاحظ الوفد أن الفقرة 44 سلطت الضوء على الحساسية السياسية للدول الأعضاء بشأن بعض المسائل. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال بشأن السبل التي سيتبناها المنسقون المقيمون لموازنة التوصية 4 في السياقات المحلية والوطنية المتنوعة، وأبدي تعليق مفاده أن تنفيذ توصيات غير سليمة يمكن أن يشكّل خطورة. وفيما يتعلق بالفقرتين 49 (أ) و (ب) المتعلقة بتكليف مستشارين متجولين وتعيين مستشارين متخصصين بموجب التوصية 4، طرح وفد آخر سؤالاً بشأن ما قد يترتب على ذلك من آثار في الميزانية.

807 - وقال عددٌ من الوفود إن المناقشة التي تجريها اللجنة ينبغي أن تركز على تقييم مكتب التنسيق الإنمائي.

استنتاجات وتوصيات

808 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم مكتب التنسيق الإنمائي: إسهام نظام المنسقين المقيمين في اتساق البرامج على الصعيد القطري"، وبالتعليقات الواردة من مكتب التنسيق الإنمائي رداً على التقرير.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

809 - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة، المعقودة في 6 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة (E/AC.51/2022/12).

810 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وأجاب، إلى جانب ممثلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

811 - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عليه، وأعربت أيضاً عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به المكتب. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لجميع التوصيات الأربع التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

812 - وتم التشديد على تنفيذ التوصية 2 التي تتعلق بالتعاون والتنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام المنسقين المقيمين.

813 - وأشارت عدة وفود إلى عدم كفاية الموارد البشرية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وطلبت توضيحات بشأن ارتفاع معدلات الشواغر في إطار البرنامج الفرعي 1. واقترح أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا معالجة ارتفاع معدل الشواغر في شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة. وأعرب عن القلق لأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقتصر على الموارد البشرية اللازمة لمعالجة الاعتبارات المتعلقة بالإعاقة ونوع الجنس وحقوق الإنسان، وكذلك إلى القدرة على الاستجابة للتوصيات.

814 - وأثيرت أسئلة وأعرب عن تحفظات فيما يتعلق بالتوصية 4 (النتيجة هاء) التي تنص على أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا "أن تقوم بصياغة ونشر وتنفيذ توجيهات بشأن تعميم مراعاة القضايا الشاملة لعدة قطاعات في مجالات نوع الجنس وإدماج الإعاقة وحقوق الإنسان". والتمس أحد الوفود توضيحاً بشأن التوجيهات والمعايير التي يستخدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحديد القضايا الشاملة لعدة قطاعات لإدراجها في تقاريره. وذكر وفد آخر أن معالجة المسائل المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الإنسان تقع ضمن اختصاص البرامج الفرعية الأخرى المخصصة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فضلاً عن كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ولوحظ أن أوجه التآزر القائمة بين البرنامج الفرعي الذي جرى تقييمه والبرامج الفرعية الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم يتم النظر فيها في التقييم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشديد على ضرورة مراعاة الولاية العامة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وخبرتها الفنية والموارد المتاحة. ووجه الوفد الانتباه إلى مخاطر احتمال ازدواجية الأنشطة، فضلاً عن مخاوف من أن تنفيذ التوصية يمكن أن يُحوّل مسار البرنامج الفرعي بعيداً عن مهامه الأساسية.

استنتاجات وتوصيات

815 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة وبالتعليقات الواردة من اللجنة رداً على التقرير.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو"

816 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو" (E/AC.51/2022/7).

817 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وقام مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

818 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير وترحيبها به، وأحاطت علما بالتقدم الذي أحرزته شعبة التنمية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في البدء في تنفيذ التوصيات. وإذ رحب أحد الوفود بالنتائج المحققة، طلب معلومات إضافية عن التنفيذ، ووصف التوصيات بأنها توصيات هامة.

819 - وشددت عدة وفود على أن اللجنة الاقتصادية رائدة لعقود في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وأسهمت في وضع المساواة في صميم النقاش بشأن التنمية. وأشارت إلى الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية إلى بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، في التصدي للتحديات المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحبت بنتائج العمل الهام الذي قامت به الشعبة فيما يتعلق بتعزيز قدرة الجهات المعنية الوطنية في المنطقة في مجالات سياسات العمالة وسوق العمل، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية.

820 - وقالت عدة وفود إن المنشورات الرئيسية للشعبة، مثل المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والنظرة العامة الأولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشكل أمثلة جيدة على العمل التحليلي الذي تنجزه الشعبة لئلا يترسّد به في وضع السياسات الاقتصادية في المنطقة. وأشارت إلى أن إنشاء مرصد لكوفيد-19 يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أبرز قدرة اللجنة الاقتصادية على التكيف والاستجابة للاحتياجات المستجدة في المنطقة على وجه السرعة. وأشارت الوفود إلى الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجالي تنمية الاقتصاد الكلي والنمو، ولا سيما في سياق مبادرات مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ أحد الوفود بأنه تلقى دعماً في مجال السياسة النقدية.

821 - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل اللجنة الاقتصادية على دعم تلبية الاحتياجات الملحة للدول الأعضاء من حيث الحصول على الموارد المالية وتعزيز التعاون الدولي، كما أعربت عن تقديرها لعمل اللجنة مع المصارف الإنمائية الإقليمية على إيجاد حلول تمويلية مبتكرة تناسب الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء استناداً إلى مستوى دخلها ومدى هشاشتها تجاه تغير المناخ.

822 - ورحب أحد الوفود بإدماج اللجنة الاقتصادية منظورا جنسانيا في عملياتها ومنجزاتها ونتائجها المستهدفة.

823 - وقال وفد آخر إن التوصيات تبدو عامة وطلب مزيدا من المعلومات عن مدى إمكانية سريانها على عمل اللجان الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي.

الاستنتاجات والتوصيات

824 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون "تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو"، وأوصت بأن تقر الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من 63 إلى 65 من التقرير.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح

825 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح (E/AC.51/2022/5).

826 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجاب، إلى جانب ممثلي وممثلات مكتب شؤون نزع السلاح، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

827 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير وأحاطت علما بالتقدم الذي أحرزه مكتب شؤون نزع السلاح في تنفيذ أربع من التوصيات الخمس.

828 - ورحبت عدة وفود بوضع وتنفيذ المكتب لخطة الاستراتيجية الأولى، التي تغطي الفترة 2021-2025، في سياق تنفيذ التوصية 1، المتعلقة بعملية تخطيط استراتيجي متكاملة.

829 - وأعرب أحد الوفود كذلك عن تقديره للتقرير، مشيراً إلى وجود أدلة على النتائج التي مكنت من إجراء تحول بناء لإعادة تشكيل المكتب وتجسيد خطط عمله على نحو أفضل، بما في ذلك تحديد المزايا النسبية.

830 - وأشارت عدة وفود إلى أهمية التوصية 4، المتعلقة بتعزيز وظيفة الرصد والتقييم الذاتي التي يضطلع بها المكتب، وأعرب وفد منها عن تطلعه إلى مواصلة مناقشة تلك التوصية والإبلاغ عنها ريثما يتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً.

831 - وطلب أحد الوفود توضيحاً لمعنى عبارة "تدابير مالية" الواردة في الفقرة 31 (ب) من التقرير.

832 - وسأل أحد الوفود إلى أي مدى يرى المكتب ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أن البرنامج الحالي للمكتب يعكس عناصر يمكن العثور عليها في الاتفاقات التي وقّعها الأمين العام مع كبار المديرين. وسأل الوفد أيضاً عما إذا كانت هذه المسألة ذات صلة وما إذا كانت الاستمرارية بين الإدارة القائمة على النتائج والاتفاقات ستكون ممكنة.

استنتاجات وتوصيات

833 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح.

834 - وأشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلها المكتب لتنفيذ التوصيات.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

835 - نظرت اللجنة، في جلستها 14 المعقودة في 8 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (E/AC.51/2022/3).

836 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وردّ، إلى جانب ممثلين عن الإدارة، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

837 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير ورحبت به. وأعرب أيضاً عن التقدير لما قامت به الإدارة لتعجيل تنفيذ التوصيات.

838 - والتمس أحد الوفود، في معرض إشارته إلى التوصية 1، التي طُلب فيها إلى الإدارة تعزيز وتنسيق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، معلومات عما تعتبره الإدارة بمثابة الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد.

استنتاجات وتوصيات

839 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

840 - وأحاطت اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ التوصيات.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات التقييم البرنامجي لمكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال

841 - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في 1 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات التقييم البرنامجي لمكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال (E/AC.51/2022/11).

842 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وأجاب، إلى جانب ممثلين وممثلات آخرين، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

843 - أعربت عدة وفود عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على إجراءات الاستعراض ولمكاتب الممثلات الخاصات على تعاونها.

844 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لكون التقييم جزءاً من الإصلاح الذي أطلقه الأمين العام في عام 2017، بما يشمل الحاجة إلى زيادة المساءلة في إطار زيادة تفويض السلطة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج. وأبرز هذا الوفد أهمية الشفافية في تنفيذ التوصيات.

845 - وشددت عدة وفود على الدور الحيوي الذي تؤديه المكاتب في حماية الأطفال الذين عانوا من العنف الجنسي والنزاع من خلال استكمال الأعمال التي يضطلع بها شركاء آخرون في منظومة الأمم المتحدة.

846 - ورحبت عدة وفود بالخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات والعمل المتواصل لضمان التنفيذ الكامل، ورحب وفد منها بالجهود المبذولة لتحسين إدماج الدروس المستفادة وتقييم المخاطر في أعمال المكاتب.

847 - وشجعت عدة وفود المكاتب على مواصلة تعاونها الوثيق في التخطيط المشترك للأعمال، وتبادل المعلومات، والتنسيق، والإبلاغ، والاتصالات المشتركة. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن أثر جهود التنسيق بين المكاتب في تنفيذ ولاياتها. وطلب وفد آخر توضيحاً بشأن التنسيق المؤسسي بين المكاتب، مشيراً إلى أن إضفاء الطابع الرسمي على أي تنسيق لا يتطلب إنشاء لجنة جديدة.

848 - وسلط أحد الوفود الضوء على تعزيز الاتصال، والفعالية في تشارك رسائل الدعوة، والجهود المشتركة بين المكاتب والشركاء الرئيسيين. وأشار وفد آخر إلى أن مجلس الأمن قد اعترف بالفعل في عام 2005 بدور المجتمع المدني في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وهناك 400 مليون طفل في مناطق النزاع معرضون لخطر الإيذاء، ويمكن اختطاف الأطفال أو اغتصابهم أو تجنيدهم أو بيعهم. والفتيات والأطفال ذوو الإعاقة معرضون للخطر بوجه خاص. وبناء على ذلك، فإن الاتصال مهم جداً ويجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر وضوحاً من حيث الإنجازات والإجراءات. وفي هذا الصدد، طلب توضيح بشأن التوصية 1 (الفقرة 10)، المتعلقة بأثر حضور المكاتب على وسائل التواصل الاجتماعي.

استنتاجات وتوصيات

849 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لمكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنيات بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال.

850 - وأشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلتها المكاتب لتنفيذ جميع التوصيات.

851 - وشجعت اللجنة المكاتب على مواصلة تعزيز التنسيق الرسمي بينها في المستقبل.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المستقاة من التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

852 - في الجلسة السادسة، المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المستقاة من التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (E/AC.51/2022/4).

853 - وعرض ممثل المكتب التقرير وردّ، مع ممثلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

854 - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير المكتب وللتنفيذ المُرضي من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (البرنامج) لأربع من التوصيات الخمس. ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ التوصيات، بما في ذلك تعزيز التخطيط الاستراتيجي من خلال الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومعالجة الثغرات التي حُددت في التقرير. وفي هذا الصدد، رحبت الوفود أيضاً بالمزيد من الإجراءات المزمع اتخاذها عام 2023 وشجعت البرنامج على مواصلة جهوده، لا سيما في مجال تحسين المساءلة والأداء البرنامجي.

855 - وشددت الوفود على أهمية ولاية البرنامج وأعربت عن تقديرها لعمله المتواصل خلال الجائحة.

856 - واستفسر أحد الوفود عن أوجه الترابط بين المخاطر الخاصة بالبرنامج، والإدارة المركزية للمخاطر بالمنظمة، وعملية التخطيط الاستراتيجي للأمم المتحدة بغية تكوين فهم أفضل لكيفية ترابطها أو ما إذا كان تقييم المخاطر مجرد عملية شكلية.

الاستنتاجات والتوصيات

857 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب الشؤون القانونية

858 - نظرت اللجنة، في جلستها الثانية عشرة، المعقودة في 7 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب الشؤون القانونية (E/AC.51/2022/8).

859 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجاب، إلى جانب ممثلي وممثلات مكتب الشؤون القانونية، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

860 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير وأحاطت علما بالتقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ جميع التوصيات الست التي أقرتها اللجنة.

861 - ورحبت عدة وفود بتعزيز الرصد والتقييم في المكتب في سياق تنفيذ التوصية 4 لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز الرصد والتقييم الذاتي من خلال إنشاء آلية مكرسة.

862 - وطلب أحد الوفود إلى المكتب أن يقدم تقريراً عن الأفرقة العاملة التي شكلها في سياق تنفيذ التوصية 6 لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض والتقييم المنهجين لما إذا كان جهة مناسبة لتحقيق الغرض المتمثل في دعم أهداف التنمية المستدامة. وتساءل الوفد إلى أي مدى يمكن لخطتنا المشتركة أن تعجل بتنفيذ الأهداف 8 و 14 و 16.

863 - وحث أحد الوفود المكتب على مواصلة تفعيل السياسات والأطر المتعلقة بالتوصيات والتمس مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

الاستنتاجات والتوصيات

864 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم برامج مكتب الشؤون القانونية.

865 - وأشارت اللجنة إلى الجهود التي يبذلها المكتب لتنفيذ توصيات اللجنة بنجاح.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

866 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2022/6).

867 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجاب، إلى جانب ممثلي وممثلات مفوضية شؤون اللاجئين، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

868 - رحبت عدة وفود بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات وأعربت عن شكرها لمفوضية شؤون اللاجئين على تنفيذها جميع التوصيات الخمس، وطلب وفد واحد معلومات محدثة عن التنفيذ.

الاستنتاجات والتوصيات

869 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

870 - وأشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلتها مفوضية شؤون اللاجئين لتنفيذ جميع التوصيات.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الإعلام سابقاً (إدارة التواصل العالمي حالياً)

871 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 2 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الإعلام سابقاً (إدارة التواصل العالمي حالياً) (E/AC.51/2022/10).

872 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وردّ، إلى جانب ممثلين عن الإدارة، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

873 - أعربت الوفود عن تقديرها لذلك التقرير وترحيبها به، ونوهت إلى التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ جميع التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأشارت أحد الوفود مع التقدير إلى أن التوصيات قد نُفذت بالكامل.

874 - ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ التوصيات، ولا سيما الخطوات التي قطعتها في تحسين التخطيط الاستراتيجي والحد من الازدواجية في الإدارة، وأضاف أن تلك الجهود تمثل تحولاً محموداً في عمل الإدارة.

875 - وقال أحد الوفود إنه على الرغم من الولاية الواسعة الموكلة إلى الإدارة وقلة مواردها، فإن القرارات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات كانت فعالة بشكل عام. ورحب الوفد بإقامة شراكات مع جامعة لومونوسوف الحكومية في موسكو وتعزيز التعاون مع الشركاء وأعرب عن أمله في زيادة هذا التعاون. وأشار الوفد إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أبدى تقييماً إيجابياً، في الفقرة 28 من التقرير، لاستخدام لغات جديدة في عمل الإدارة. واعترافاً بأهمية تعدد اللغات، طلب الوفد من الإدارة تركيز جهودها الحالية على إتاحة سبل الحصول على جميع خدماتها بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة قبل الاستثمار في تقديم الخدمات بلغات أخرى.

876 - ورحب وفد آخر بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لكنه أعرب عن القلق بشأن العمل الذي تقوم به الإدارة في إطار تنفيذ التوصية 2، المتعلقة بتحقيق الحد الأقصى من أوجه الكفاءة والحد من القيود الهيكلية. وسأل الوفد الإدارة عن المحتوى الذي أنتجته ونشرته مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للإعلام. وأشار إلى أن هذا المحتوى كان ذا طابع عام أكثر مما ينبغي، لا سيما في ما يخص المعلومات المتعلقة بمبادرات التعاون الدولي وإعلانات الوظائف الشاغرة في الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

877 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي للإدارة.

878 - ونوهت اللجنة إلى الجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ التوصيات بنجاح.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب إدارة الموارد البشرية

879 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة، المعقودة في 9 حزيران/يونيه 2022، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب إدارة الموارد البشرية (E/AC.51/2022/9).

880 - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وأجاب، إلى جانب ممثلات مكتب إدارة الموارد البشرية، عن الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

881 - أعربت الوفود عن شكرها للمكتب على التقرير. ورحب أحد الوفود بأوجه التقدم المحرز في المبادئ الحديثة لإدارة الموارد البشرية وب تأكيد المكتب أن جميع التوصيات قد نفذت.

الاستنتاجات والتوصيات

882 - نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم برامج مكتب إدارة الموارد البشرية.

883 - وأشارت اللجنة إلى الجهود التي بذلها المكتب لتنفيذ التوصيات.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021

884 - نظرت اللجنة، في الجلسة 19 المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2022، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021 (E/2022/13).

885 - وعرضت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومديرة أمانة المجلس التقرير، وردت، إلى جانب ممثلين آخرين في المجلس، على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير.

المناقشة

886 - أعربت الوفود عن شكرها للعرض وللتقرير الذي اعتُبر ثرياً بالمفاهيم والاستراتيجيات والأهداف الرفيعة المستوى. وأقر بأن التقرير أحسن إيجاز عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام 2021، حيث أعرب وفد من الوفود عن تقديره الخاص للجهود المبذولة من أجل تعزيز تعدد اللغات وتحسين الشفافية والمساءلة. ورغم أن التقرير عرض البرنامج المتطلب لمجلس الرؤساء التنفيذيين بإيجاز، فقد ورد اقتراح بأنه سيكون من المفيد عرضه في شكل رسم بياني أو جدول يقدم لمحة عامة تنفيذية مجمعة عن المسرد برمته، زيادة في الوضوح.

887 - وشدد أحد الوفود على ضرورة ضمان اتباع نهج متوازن إزاء عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين استناداً إلى الولايات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وأعرب عن رأي مفاده أن هدف مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن يكون الحفاظ على مواءمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتركيزها على تنفيذ الولايات ضمن الإطار الذي تحدده الدول الأعضاء. فمن شأن العمل على مسائل لا يكون الاتفاق بشأنها بين الدول الأعضاء بتوافق الآراء أن يقوض سلطة مجلس الرؤساء التنفيذيين.

888 - وعلى وجه التحديد، أعرب الوفد نفسه عن قلقه من أن الوثائق والنواتج الأخرى المنبثقة عن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تتجاوز الولايات المنوطة باللجنة - مثل التزامات القيادة العليا بشأن مستقبل العمل في منظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان 5 و 6)، والسياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن ترتيبات العمل المرنة (المرجع نفسه، الفقرة 53)، واستراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات 23 إلى 26). ولوحظ أن اللجنة الخامسة تواصل مناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بالموظفين وأنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمانة العامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بعمليات الشراء المراعية للبيئة، ومع ذلك واصلت اللجنة الرفيعة المستوى عملها بشأن هذه المسائل. ودعا الوفد مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى العودة إلى الوفاء بولايته الرئيسية المتمثلة في بناء الاتساق والمواءمة على نطاق المنظومة في تنفيذ الولايات البرنامجية والإدارية الصادرة عن الدول الأعضاء، وأكد الوفد استعداداه للمشاركة البناءة في بند جدول الأعمال هذا لضمان حصول المجلس على الدعم الكامل من الدول الأعضاء.

889 - وأكد وفد آخر رأيه بأن مجلس الرؤساء التنفيذيين لا يتصرف خارج نطاق ولايته وأن هناك ولايات واضحة لجميع الأعمال التي يضطلع بها المجلس. وبغية دعم التنسيق والأداء ضمن منظومة الأمم المتحدة ككل، من المهم أن يتمكن الرؤساء التنفيذيون من مناقشة القضايا الناشئة بصراحة وأن يحتوا أجزاء من منظومة الأمم المتحدة على الابتكار. ولا يستدعي ذلك تكليف من الدول الأعضاء لأن الأمر يتعلق بطرق عمل المنظمات.

890 - وفيما يتعلق بمجالات عمل محددة، سلط التقرير الضوء على إقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) "لا تزال تقلب الحياة رأساً على عقب، مما [يخلق] مزيداً من عدم اليقين [ويدفع] إلى الخلف التقدم المحرز بشق الأنفس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (المرجع نفسه، الفقرة 4)، وفي هذا السياق، طُلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يؤدي دوره في تنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة مع التركيز على التعافي بعد الجائحة وتنفيذ خطة عام 2030.

891 - ووجه الانتباه إلى الفقرة 28 من التقرير المتعلقة بالفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالذكاء الاصطناعي التي تنص على أن "النهج الذي اعتمدته الفريق العامل نحو تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي يستند إلى مبادئ أخلاقية، على نحو يضمن أن يكون قائماً على حقوق الإنسان وجديراً بالثقة وأمانة ومستداماً، ويعزز السلام ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". واستفسر أحد الوفود عن السبب في أن هذا النهج ينبغي أن يستند إلى حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا من صنع البشر.

892 - وفيما يتعلق بإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي (المرجع نفسه، الفقرات 50 إلى 52)، لاحظ أحد الوفود أن هذه المهمة أصبحت أكثر انتشاراً في السنوات الأخيرة بعد إدراجها في تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: ضمان مستقبل أفضل للجميع" (A/72/492). واعترافاً بأن إدارة المخاطر هذه تُعالج على مستوى فرادى المنظمات، أثّرت مسألة إلى أي مدى تتبع كيانات منظومة الأمم المتحدة نهجاً منسقاً في الإدارة المركزية للمخاطر، وفي مشاركة تحليلات المخاطر وتدابير التخفيف منها. وجرى التشديد على أن هذه مسألة شاملة يتعين على الرؤساء التنفيذيين مراعاتها.

الاستنتاجات والتوصيات

893 - لاحظت اللجنة مع التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى من أجل تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة دعماً لتنفيذ خطة عام 2030.

894 - وكررت اللجنة توصياتها بأن توجّه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ما يلي:

(أ) ضرورة كفالة أن تكون أنشطة المجلس ومبادراته، بما في ذلك ما يتصل منها بالاتساق على نطاق المنظومة، متوائمة مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) ضرورة كفالة أن تظل تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى متوائمة مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة.

895 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستمر في بذل جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بغية تحسين الشفافية والأداء والمساءلة وإدارة المخاطر على نطاق المنظومة.

896 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستمر في تشجيع اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

897 - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2021 (E/2022/13).

باء - الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

898 - نظرت اللجنة، في جلستها العشرين المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2022، في تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها (E/AC.51/14/2022).

899 - وعرضت وكيلة الأمين العام ومستشارته الخاصة لشؤون أفريقيا التقرير وردت على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

900 - وجه الرئيس انتباه اللجنة إلى تقرير الأمين العام، ولا سيما إلى التوصيات الثلاث الواردة في الفقرة 64 منه والتي مفادها: تأييد النهج المتبع إزاء الطاقة المستدامة والمتجددة باعتباره مدخلاً لتعزيز انتعاش مستدام وشامل والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، في أفريقيا؛ والنهوض بتعزيز مؤشرات الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة والتركيز على الطاقة المستدامة في مشاريع جميع كيانات الأمم المتحدة في أفريقيا، تمشياً مع الأولويات والقيادة الوطنية؛ وتشجيع المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحصول على الطاقة المستدامة في أفريقيا للتوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة في القارة لضمان مستقبل يتسم بالقدرة على الصمود والازدهار.

901 - وأعربت الوفود عن تقديرها لتقرير الأمين العام، ورحبت بمحور التركيز الجديد الذي اعتمد فيه وبدعم منظومة الأمم المتحدة لمساعي توفير إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، أكد أحد الوفود الدور الذي تؤديه الطاقة كعامل محفز لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية ولاحظ مع التقدير أن التقرير يتناول الطاقة بوصفها سلعة بسيطة. وشجع الوفد الأمين العام على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز إمكانية الحصول على الطاقة في أفريقيا، بما في ذلك عن طريق التنسيق مع الاتحاد الأفريقي. ورحب وفد آخر بتشديد التقرير على التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2063، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، التي تمثل أولوية بالنسبة لبلده. وسلط الوفد الضوء على زيادة حجم التبادل التجاري بين بلده والدول الأفريقية.

902 - وألقى أحد الوفود الضوء على بعض مشاريع الطاقة المتجددة التي يدعمها بلده في أفريقيا، وأشار إلى أن التقرير يركّز فيما يبدو على الطاقة المتجددة بشكل شبه حصري ولا يعرض أي معلومات عن المساعدة المقّمة لتطوير مصادر أنظف للطاقة التقليدية مثل الغاز الطبيعي. وأشار الوفد إلى أن الأمانة العامة أكّدت، خلال دورة سابقة للجنة، أن أفريقيا تحتاج إلى استخدام الغاز الطبيعي كوقود انتقالي، وطلب أن توفر التقارير المقبلة وغيرها من أعمال منظومة الأمم المتحدة مزيداً من التحليل والمعلومات عن أنشطة التحوّل إلى استخدام الغاز على نطاق واسع من أجل التعجيل بوتيرة التصنيع في أفريقيا. وأعرب الوفد عن تقديره للرسالة التي احتواها التقرير التي مؤداها أن هناك حاجة إلى تحديد المزيج الأمثل لمصادر الطاقة المستدامة في البلدان الأفريقية على نحو مراعي للواقع الوطني في كل منها.

903 - وأحاط أحد الوفود علماً باستئناف المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا أسفارها الرسمية إلى القارة على الرغم من القيود التي لا تزال تحدّ من عودة خطط السفر إلى ما كانت عليه في الأحوال العادية. ولاحظ الوفد العمل الجاري فيما يتعلق بالشباب كما لاحظ طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقديم معلومات مفصلة عن استراتيجية تعبئة الموارد التي يعتمد عليها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا.

استنتاجات وتوصيات

904 - رحبت اللجنة بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل دعم البلدان الأفريقية في تخطيط وتحديد مزيج مصادر الطاقة المعتمد في كل منها؛ وفي تطوير مصادر بديلة جديدة للطاقة؛ وتشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز رأس المال البشري فيها من خلال الاستثمار في الطاقة؛ وحشد التمويل من خلال الاستعانة بالمشاريع التحفيزية.

905 - ورحبت اللجنة أيضاً بالعمل الجاري الذي يضطلع به مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل دعم الدول الأعضاء في تطوير سياسات للطاقة وخطط للاستثمار تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء من تلبية احتياجاتها من الطاقة في المستقبل ومن تحسين نظم الطاقة القائمة فيها.

906 - ورحبت اللجنة كذلك بالجهود التي يبذلها مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل تعزيز مجتمعات الطاقة الإقليمية ووصلات الطاقة العابرة للحدود بهدف جعل الإمداد بالطاقة أكثر موثوقية واستدامة وزيادة فعاليته من حيث التكلفة، ودعت المكتب إلى مواصلة التعاون والشاركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى للوفاء بولايته على نحو فعال.

907 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعزيز التعاون والمساعدات الدعوية على الصعيد العالمي دعماً لخطة عام 2063 ولقدرة أفريقيا على تحقيق الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة.

908 - وأوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين 60 و 64 من تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

الفصل الرابع

تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

909 - نظرت اللجنة، في جلستها 19 المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2022، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (A/76/286 و JIU/REP/2020/8) وفي تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/76/286/Add.1).

910 - وعرض رئيس ومفتش الوحدة التقرير وردّ على الأسئلة التي طرحتها اللجنة أثناء نظرها في التقرير. وعرضت ممثلة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير الذي يتضمن تعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين وردت على الأسئلة المطروحة.

المناقشة

911 - أعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير الذي أعدته الوحدة وللتوصيات الهامة والمفيدة. وأكد أحد الوفود من جديد دعمه للوحدة بوصفها الهيئة المستقلة الوحيدة على نطاق المنظومة في منظومة الأمم المتحدة، قائلاً إن التقرير يوفر خريطة طريق تحدد مساراً واضحاً للمضي قدماً في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة.

912 - ورحبت عدة وفود بالتوصيتين الداعيتين إلى أن تحرص مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على استغناء جميع المؤتمرات والمناسبات والاجتماعات التي تنظمها منظماتهم عن الورق (التوصية 7) وأن تضع سياسة لإدماج أحكام محددة تتعلق باعتبارات الاستدامة البيئية في السياسات والإجراءات والأدلة والمبادئ التوجيهية (التوصية 8)، وأيد وفد واحد هاتين التوصيتين بقوة. وأعرب عن التقدير للطرق الأخرى لدعم الاستدامة البيئية الموصى بها في التقرير، مثل وضع وحدات تدريبية محددة، وتعزيز التعلم في إطار المنظمة، وتحفيز التصرف والسلوك المسؤول على جميع المستويات ومكافأته بالقدر الكافي. وتم التشديد على أن من المهم للأمم المتحدة ألا تكتفي بوضع الأهداف والقواعد، بل أن تعمل أيضاً وفقاً لأهداف خطة عام 2030.

913 - وقالت بعض الوفود إنه من منظور الحد من الأثر البيئي، كان من المفيد وضع توصية بشأن السفر. وسألوا عما حال دون قيام الوحدة بصياغة توصية واضحة بشأن الكيفية التي ينبغي بها للأمم المتحدة أن تعالج مسألة السفر من حيث الاستدامة البيئية.

914 - وأثيرت أسئلة بشأن توصيات محددة. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية في الوظيفة الإدارية للمنظمات المشاركة (التوصيتان 1 و 2)، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 23 من التقرير، التي أوصي فيها بإجراء مداولات من خلال المنابر ذات الصلة المشتركة بين الوكالات مثل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، قائلاً إن تعريف الاستدامة البيئية ينبغي أن يظل في الواقع ضمن اختصاص الجمعية العامة. وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي أخذت بها الوحدة في الاعتبار التقرير المتعلق باستراتيجية مجلس الرؤساء التنفيذيين لإدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-

2030 (CEB/2019/1/Add.1)، ولا سيما المرحلة الأولى منها، التي تغطي الاستدامة البيئية في مجال الإدارة. وكرر الوفد الإعراب عن قلقه إزاء استبعاد السفر الرسمي من نطاق التقرير، ووجه الانتباه إلى الانخفاض في انبعاثات الكربون الذي يمكن تحقيقه.

915 - وفيما يتعلق بالتوصية 3 الداعية إلى تكريس موارد كافية في خطط محددة في الميزانيات، بطرق منها تحسين استخدام الموارد المتاحة القائمة، لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية، أشارت بعض الوفود إلى أن التوصية قد لا تكون مجدية بالنظر إلى حالة السيولة الرهانة، وأشارت إلى الأثر المحتمل على الأنشطة البرنامجية الأخرى التي تحتاج إلى موارد، إذا ما نفذت التوصية.

916 - وفيما يتعلق بالتوصية 4 بشأن المشتريات والاستدامة البيئية، شدد أحد الوفود على أنه لا يوجد قرار من جانب الجمعية العامة بشأن مفهوم الشراء المستدام. وأشار الوفد إلى الاقتراح الوارد في التقرير بالامتناع عن العمل مع الشركات التي تتعامل مع القوود الأحفوري، واستفسر عن جدواه وأثره المحتمل. ورحب وفد آخر بالتوصيتين 4 و 5، واصفا إياهما بأنهما موجزان وفي محلها، وقال إنهما تحددان أهدافا بجدول زمنية محددة. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده للتوصية 6 بشأن إشراك نظام المنسقين المقيمين وآليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في متابعة التدابير الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للوجود الميداني.

917 - ولوحظ بعض التكرار من توصية إلى أخرى. واقترح أحد الوفود أن تكون التوصيات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وذات صلة ومحددة المدة، قائلا إنه لا يوجد فرق كبير يمكن إدراكه بين القصد الوارد في التوصيتين 1 و 2. وطلب أحد الوفود إلى الوحدة، عند صياغة التوصيات، أن تنظر إلى الصورة الكاملة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من الفقر، بغية جعل التوصيات أكثر جدوى وأقرب إلى الواقع، وبالتالي التمكين من تنفيذها.

الاستنتاجات والتوصيات

918 - أحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة"، وبالتعليقات الواردة من مجلس الرؤساء التنفيذيين ردا على التقرير.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة

919 - وفقا للفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 41/1979، والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 50/34، تقدم اللجنة إلى المجلس وإلى الجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

920 - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقرره 163/1983 أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

921 - ويرد مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة أدناه. وقد أعد على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
 - 2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
 - 3 - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة (عملا بقرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 251/74 و 243/75 و 263/76)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملا بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 251/74 و 243/75 و 236/76).

(ب) التقييم

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب التنسيق الإنمائي ونظام المنسقين المقيمين: المكاتب القطرية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3 - الازدهار الاقتصادي المشترك

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 - التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6 - التجارة
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4 - البيئة والتنمية
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لدعم الأمانة المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب
- 4 - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

- التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2022 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))
- (ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
- 5 - تقرير (تقارير) وحدة التقنيش المشتركة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والستين.

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والستين

جدول الأعمال المؤقت المشروح	E/AC.51/2022/1
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/2022/L.1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة	E/AC.51/2022/L.2
تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023: الجزء الأول: موجز الخطة، والجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملاً بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 251/74 و 243/75 و 236/76)	
موجز الخطة	A/77/6 (Plan outline)
البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/77/6 (Sect. 2)
البرنامج 2، الشؤون السياسية	A/77/6 (Sect. 3)
البرنامج 3، نزع السلاح	A/77/6 (Sect. 4)
البرنامج 4، عمليات حفظ السلام	A/77/6 (Sect. 5)
البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/77/6 (Sect. 6)
البرنامج 6، الشؤون القانونية	A/77/6 (Sect. 8)
البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/77/6 (Sect. 9)
البرنامج 8، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/77/6 (Sect. 10)
البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ	A/77/6 (Sect. 11)
البرنامج 10، التجارة والتنمية	A/77/6 (Sect. 12)
البرنامج الفرعي 6 من البرنامج 10، مركز التجارة الدولية	A/77/6 (Sect. 13)
البرنامج 11، البيئة	A/77/6 (Sect. 14)
و A/77/6 (Sect. 14)/Corr.1	
البرنامج 12، المستوطنات البشرية	A/77/6 (Sect. 15)
البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	A/77/6 (Sect. 16)
البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	A/77/6 (Sect. 17)
البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/77/6 (Sect. 18)

البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/77/6 (Sect. 19)
البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/77/6 (Sect. 20)
البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/77/6 (Sect. 21)
البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/77/6 (Sect. 22)
البرنامج 20، حقوق الإنسان	A/77/6 (Sect. 24)
البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/77/6 (Sect. 25)
البرنامج 22، اللاجئين الفلسطينيين	A/77/6 (Sect. 26)
البرنامج 23، المساعدة الإنسانية	A/77/6 (Sect. 27)
البرنامج 24، التواصل العالمي	A/77/6 (Sect. 28)
البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم	A/77/6 (Sect. 29)
البرنامج 25، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومساءل الامتثال	A/77/6 (Sect. 29A)
البرنامج 25، إدارة الدعم العملياتي	A/77/6 (Sect. 29B)
البرنامج 25، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	A/77/6 (Sect. 29C)
البرنامج 25، الإدارة، جنيف	A/77/6 (Sect. 29E)
البرنامج 25، الإدارة، فيينا	A/77/6 (Sect. 29F)
البرنامج 25، الإدارة، نيروبي	A/77/6 (Sect. 29G)
البرنامج 26، الرقابة الداخلية	A/77/6 (Sect. 30)
البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل	A/77/6 (Sect. 31)
البرنامج 28، السلامة والأمن	A/77/6 (Sect. 34)
استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية	E/AC.51/2022/13
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب التنسيق الإنمائي: إسهام نظام المنسقين المقيمين في اتساق البرامج على الصعيد القطري	E/AC.51/2022/2
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة	E/AC.51/2022/12
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - البرنامج الفرعي 3: سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	E/AC.51/2022/7
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لمكتب شؤون نزع السلاح	E/AC.51/2022/5

- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات بشأن تقييم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات E/AC.51/2022/3
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات التقييم البرنامجي لمكاتب الممثلات الخاصات للأمين العام المعنيات بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف ضد الأطفال E/AC.51/2022/11
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة E/AC.51/2022/4
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم برامج مكتب الشؤون القانونية E/AC.51/2022/8
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين E/AC.51/2022/6
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الواردة في التقييم البرنامجي لإدارة شؤون الإعلام (إدارة التواصل العالمي حالياً) E/AC.51/2022/10
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين بشأن تقييم مكتب إدارة الموارد البشرية E/AC.51/2022/9
- التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)) E/2022/13
- تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها E/AC.51/2022/14
- مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والستين للجنة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57)) E/AC.51/2022/L.3
- مشروع تقرير اللجنة E/AC.51/2022/L.4
- والإضافات

